

أم القرى

تأليف

السيد الفراتي

(عبد الرحمن الكواكبي)

تقديم

فاطمة حافظ





أُمُّ القُرى

للسيد الفراتي

هــذا الكـتــاب

طُبع لأول مرة عام (١٣١٧هـ/١٨٩٩م). تتلخص فكرته في تخيل مؤلفه عبد الرحمن الكواكبي انعقاد مؤتمر إسلامي جامع بمكة المكرمة على هامش شعائر الحج عام (١٣١٦هـ/١٨٩٨م) بحضور ثلاثة وعشرين من المفكرين والمصلحين، تم اختيارهم بحيث يمثلون العالم الإسلامي شرقه وغربه، شماله وجنوبه؛ بدعوة من «السيد الفراتي»؛ وذلك لمناقشة قضية أسباب «الفتور العام» الذي سيطر على العالم الإسلامي، وكيف يمكن التخلص منه.

وفصول الكتاب عبارة عن سجل مفصل لاجتماعات هذه الجمعية التي عُرفت باسم «أم القرى»، والتي استغرقت أسبوعين كاملين.

حاول الكواكبي في كتابه هذا وكتابه الآخر «طبائع الاستبداد» الإجابة عن الإشكالية المزدوجة التي طُرحت في زمنه، وحاول معاصروه من النهضويين الإجابة عنها، ألا وهي: لماذا تأخر المسلمون؟ وكيف يمكن أن ينهضوا مجددًا؟ وخلال مقاربته قدم الكواكبي أفكارًا ملهمة بحق ليس لأبناء جيله فحسب؛ بل للأجيال اللاحقة التي لم تتوقف عن قراءة كتابيه؛ بحثًا عن حل لتلك الإشكالية التي لم تزل قائمة منذ ذلك الحين.

سلسلة
في الفكر النهضوي الإسلامي

الإشراف العام

إسماعيل سراج الدين

إدارة المشروع

صلاح الدين الجوهري

ألفت جافور – حنان عبد الرازق – نهى عمر

اللجنة العلمية

محمد عمارة — محمد كمال الدين إمام
صلاح الدين الجوهري — منى أبو زيد

الإشراف على الإخراج الفني

ألفت جافور

تصميم جرافيكي: عاطف عبد الغني

الإشراف على مراجعة النصوص

أحمد محمد شعبان — محمد القاسم

مراجعة لغوية: أحمد عبد الحميد

الأعمال التحضيرية والمتابعة

هدى سيد ـ شيماء التركي



أُمُّ القُرى

وهو ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية
المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ هـ

تأليف

السيد الفراتي

(عبد الرحمن الكواكبي)

تقديم

فاطمة حافظ

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٣ م

دار الكتاب المصري
القاهرة



دار الكتاب اللبناني
بيروت

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

الكواكبي، عبد الرحمن بن أحمد، 1265-1320 هـ.
أم القرى : و هو ضبط مفاوضات و مقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة 1316 هـ/
تأليف السيد الفراتي (عبد الرحمن الكواكبي) ؛ تقديم فاطمة حافظ. – الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية ، 2013.
ص. سم. (في الفكر النهضوي الإسلامي)

تدمك 978-977-452-251-7
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

1. الإسلام و الديانات الأخرى. 2. الإسلام. 3. الإسلام -- حركات الإحياء و الإصلاح و التجديد.
أ. حافظ، فاطمة. ب. مكتبة الإسكندرية. ج. العنوان. د. السلسلة.

ديوي – 297.28 2013692191

ISBN: 978-977-452-251-7
رقم الإيداع: 2013/17655

تتقدم مكتبة الإسكندرية بالشكر والتقدير
للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)
ومؤسسة كارنيجي بنيويورك Carnegie Corporation of New York
على الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمتاه للمشروع.

هذا الكتاب ضمن فعاليات مشروع «إعادة إصدار مختارات من التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّيْن/ التاسع عشر والعشرين الميلاديَّيْن»

المحتوى

كتاب

أمُّ القُرى

أكثر المباحث المهمة الواردة في سجل المذاكرات

مقدمة السلسلة

إن فكرة هذا المشروع الذي أُطلِق عليه «إعادة إصدار مختارات من التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّيْن / التاسع عشر والعشرين الميلادِيَّين»، قد نبعت من الرؤية التي تتبناها مكتبة الإسكندرية بشأن ضرورة المحافظة على التراث الفكري والعلمي في مختلف مجالات المعرفة، والمساهمة في نقل هذا التراث للأجيال المتعاقبة تأكيدًا لأهمية التواصل بين أجيال الأمة عبر تاريخها الحضاري؛ إذ إن الإنتاج الثقافي - لا شكَّ - تراكمي، وإن الإبداع ينبت في الأرض الخصبة بعطاء السابقين، وإن التجديد الفعال لا يتم إلا مع التأصيل. وضمان هذا التواصل يعتبر من أهم وظائف المكتبة التي اضطلعت بها، منذ نشأتها الأولى وعبر مراحل تطورها المختلفة.

والسبب الرئيسي لاختيار هذين القرنين هو وجود انطباع سائد غير صحيح؛ وهو أن الإسهامات الكبيرة التي قام بها المفكرون والعلماء المسلمون قد توقفت عند فترات تاريخية قديمة، ولم تتجاوزها. ولكن الحقائق الموثقة تشير إلى غير ذلك، وتؤكد أن عطاء المفكرين المسلمين في الفكر النهضوي التنويري - وإن

مر بمدٍّ وجزر – إنما هو تواصل عبر الأحقاب الزمنية المختلفة، بما في ذلك الحقبة الحديثة والمعاصرة التي تشمل القرنين الأخيرين.

يهدف هذا المشروع – فيما يهدف – إلى تكوين مكتبة متكاملة ومتنوعة، تضم مختارات من أهم الأعمال الفكرية لرواد الإصلاح والتجديد الإسلامي خلال القرنين الهجريَّيْن المذكورَيْن. والمكتبة إذ تسعى لإتاحة هذه المختارات على أوسع نطاق ممكن، عبر إعادة إصدارها في طبعة ورقية جديدة، وعبر النشر الإلكتروني أيضًا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فإنها تستهدف في المقام الأول إتاحة هذه المختارات للشباب وللأجيال الجديدة بصفة خاصة.

ويسبق كلَّ كتاب تقديمٌ أعده أحد الباحثين المتميزين، وفق منهجية منضبطة، جمعت بين التعريف بأولئك الرواد واجتهاداتهم من جهة، والتعريف بالسياق التاريخي/ الاجتماعي الذي ظهرت فيه تلك الاجتهادات من جهة أخرى؛ بما كان فيه من تحديات وقضايا نهضوية كبرى، مع التأكيد أساسًا على آراء المؤلف واجتهاداته والأصداء التي تركها الكتاب. وللتأكد من توافر أعلى معايير الدقة، فإن التقديمات التي كتبها الباحثون قد راجعتها واعتمدتها لجنة من كبار الأساتذة المتخصصين، وذلك بعد مناقشات مستفيضة، وحوارات علمية رصينة، استغرقت جلسات متتالية لكل تقديم، شارك فيها كاتب التقديم ونظراؤه من فريق الباحثين الذين شاركوا في هذا المشروع الكبير. كما قامت مجموعة من المتخصصين على تدقيق نصوص الكتب ومراجعتها بما يوافق الطبعة الأصلية للكتاب.

هذا، وتقوم المكتبة أيضًا - في إطار هذا المشروع - بترجمة تلك المختارات إلى الإنجليزية ثم الفرنسية؛ مستهدفة أبناء المسلمين الناطقين بغير العربية، كما ستتيحها لمراكز البحث والجامعات ومؤسسات صناعة الرأي في مختلف أنحاء العالم. وتأمل المكتبة أن يساعد ذلك على تنقية صورة الإسلام من التشويهات التي يلصقها البعض به زورًا وبهتانًا، وبيان زيف كثير من الاتهامات الباطلة التي يُتَّهم بها المسلمون في جملتهم، خاصة من قِبَل الجهات المناوئة في الغرب.

إن قسمًا كبيرًا من كتابات رواد التنوير والإصلاح في الفكر الإسلامي خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، لا يزال بعيدًا عن الأضواء، ومن ثم لا يزال محدود التأثير في مواجهة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا. وربما كان غياب هذا القسم من التراث النهضوي الإسلامي سببًا من أسباب تكرار الأسئلة نفسها التي سبق أن أجاب عنها أولئك الرواد في سياق واقعهم الذي عاصروه. وربما كان هذا الغياب أيضًا سببًا من أسباب تفاقم الأزمات الفكرية والعقائدية التي يتعرض لها أبناؤنا من الأجيال الجديدة داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية وخارجها. ويكفي أن نشير إلى أن أعمال أمثال: محمد عبده، والأفغاني، والكواكبي، ومحمد إقبال، وخير الدين التونسي، وسعيد النورسي، ومالك بن نبي، وعلاَّل الفاسي، والطاهر ابن عاشور، ومصطفى المراغي، ومحمود شلتوت، وعلي شريعتي، وعلي عزت بيجوفتش، وأحمد جودت باشا - وغيرهم - لا تزال بمنأًى عن أيدي الأجيال الجديدة من الشباب في أغلبية البلدان العربية والإسلامية، فضلاً عن الشباب

المسلم الذي يعيش في مجتمعات أوروبية أو أمريكية؛ الأمر الذي يلقي على المكتبة عبئًا مضاعفًا من أجل ترجمة هذه الأعمال، وليس فقط إعادة نشرها بالعربية وتيسير الحصول عليها (ورقيًّا وإلكترونيًّا).

إن هذا المشروع يسعى للجمع بين الإحياء، والتجديد، والإبداع، والتواصل مع الآخر. وليس اهتمامنا بهذا التراث إشارة إلى رفض الجديد الوافد علينا، بل علينا أن نتفاعل معه، ونختار منه ما يناسبنا، فتزداد حياتنا الثقافية ثراءً، وتتجدد أفكارنا بهذا التفاعل البناء بين القديم والجديد، بين الموروث والوافد، فتنتج الأجيال الجديدة عطاءها الجديد، إسهامًا في التراث الإنساني المشترك، بكل ما فيه من تنوع الهويات وتعددها.

وأملنا هو أن نسهم في إتاحة مصادر معرفية أصيلة وثرية لطلاب العلم والثقافة داخل أوطاننا وخارجها، وأن تستنهض هذه الإسهامات همم الأجيال الجديدة كي تقدم اجتهاداتها في مواجهة التحديات التي تعيشها الأمة؛ مستلهمة المنهج العلمي الدقيق الذي سار عليه أولئك الرواد الذين عاشوا خلال القرنين الهجريين الأخيرين، وتفاعلوا مع قضايا أمتهم، وبذلوا قصارى جهدهم واجتهدوا في تقديم الإجابات عن تحديات عصرهم من أجل نهضتها وتقدمها.

لقد وجدنا أن من أوجب مهماتنا ومن أولى مسئولياتنا في مكتبة الإسكندرية، أن نسهم في توعية الأجيال الجديدة من الشباب في مصر، وفي

غيرها من البلدان العربية والإسلامية، وغيرهم من الشباب المسلم في البلاد غير الإسلامية بالعطاء الحضاري للعلماء المسلمين في العصر الحديث، خلال القرنين المشار إليهما على وجه التحديد؛ حتى لا يترسَّخ الانطباع السائد الخاطئ، الذي سبق أن أشرنا إليه؛ فليس صحيحًا أن جهود العطاء الحضاري والإبداع الفكري للمسلمين قد توقفت عند فترات زمنية مضت عليها عدة قرون، والصحيح هو أنهم أضافوا الجديد في زمانهم، والمفيد لأمتهم وللإنسانية من أجل التقدم والحث على السعي لتحسين نوعية الحياة لبني البشر جميعًا.

وإذا كان العلم حصاد التفكير وإعمال العقل والتنقيب المنظم عن المعرفة، فإن الكتب هي آلة توارثه في الزمن؛ كي يتداوله الناس عبر الأجيال وفيما بين الأمم.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

والمشرف العام على المشروع



تقـديم

فاطمة حافظ

عبد الرحمن الكواكبي
تجليات الإصلاح في مشروعه الفكري

مع انتصاف القرن التاسع عشر بات واضحًا أن حركة الإصلاح الإسلامي التي بدأت تلوح في الأفق منذ القرن الثامن عشر قد بلغت ذروة نضجها وتبلورها، وأصبحت تيارًا راسخًا ممتدًّا له رموزه الفكرية وأفكاره الخاصة المميزة له، وإلى هذه الحركة ينتسب السيد عبد الرحمن الكواكبي الذي يُعدُّ علمًا من أعلامها.

وعلى الرغم من أن الكواكبي لم يخلف سوى كتابين اثنين، هما: أم القرى، وطبائع الاستبداد في مصارع الاستعباد، الأوفر شهرة؛ فإنه قدم من خلالهما مشروعًا متكاملاً ذا جناحين: الأول: جناح الإصلاح الديني وجسده كتابه أم القرى، والثاني: جناح الإصلاح السياسي ومثله كتاب طبائع الاستبداد.

وعبر كتابيه سعى الكواكبي إلى الإجابة على الإشكالية المزدوجة التي طرحت آنذاك، وحاول معاصروه من النهضويين الإجابة عليها، ألا وهي: لماذا تأخر المسلمون وكيف يمكن أن ينهضوا مجددًا؟ وخلال مقاربته قدم الكواكبي أفكارًا ملهمة بحق، ليس لأبناء جيله فقط بل وللأجيال اللاحقة التي لم تتوقف

عن قراءة كتابيه بحثًا عن حل لتلك الإشكالية التي لم تزل قائمة منذ ذلك الحين.

أولاً: السيرة الذاتية للكواكبي (١٢٧١- ١٣٢٠هـ/ ١٨٥٤-١٩٠٢م)

يحظى عبد الرحمن الكواكبي بسيرة ذاتية موثقة ومنضبطة، ويكاد يكون هناك توافق عليها بين الباحثين عدا جزئيات يسيرة، منها ما يتعلق بمسألة تاريخ ميلاده؛ ذلك أن سيرته الرسمية بوصفه أحد الموظفين الرسميين في الإدارة العثمانية تشير إلى أنه ولد عام (١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م) إلا أن عائشة الدباغ أوردت أن هذا التاريخ ليس دقيقًا؛ استنادًا إلى رواية ابنه أسعد الكواكبي، الذي ذكر أنه اضطر لتحريف تاريخ ميلاده عامدًا لأنه رغب في الانضمام إلى مجلس «المبعوثان» - المجلس النيابي العثماني - الذي أعلن عنه عام ١٨٧٦، إلا أنه جُوبه بأن المجلس اشترط سنًّا معينة، فلم يجد بدًّا من تعديل تاريخ ميلاده حتى يمكنه الترشح(١).

ينتمي عبد الرحمن الكواكبي لأسرة آل الكواكبي، وهي أسرة معروفة وعريقة من أسر حلب، حيث يرجعون بانتسابهم إلى السيد إبراهيم الصفوي أحد أمراء أردبيل، وكانت هجرتهم إليها قبيل أربعة قرون من ميلاد الكواكبي، وقد

---

(١) انظر: عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بيروت: الجامعة الأمريكية، ١٩٥١، ص ١٢٢. وانظر أيضًا: نوربير تابييرو، الكواكبي المفكر الثائر (بيروت: دار الآداب، ١٩٨١)، ص ٥٤.

برز من هذه الأسرة عدد من العلماء ورجال الإدارة، وقد كانت لأسرته صلات جيدة بالدولة العثمانية التي اختصتهم ببعض المراكز الدينية المهمة في المدينة، كمنصب الإفتاء وبعض المناصب الإدارية[1].

انحدر والده الشيخ أحمد مسعود الكواكبي من أصول إيرانية، وشغل منصب أمين للفتوى بحلب، ومدرس بالمدرسة الكواكبية، كما كان من مدرسي الجامع الأموي، أما والدته فهي السيدة عفيفة مسعود النقيب ذات الأصول الكردية، وهي ابنة مفتي أنطاكية[3]، والتي توفيت ولم يتجاوز الكواكبي الخامسة من عمره؛ فعهد والده إلى خالته السيدة صفية المقيمة بمدينة أنطاكية[2] بمهمة تربيته، وكانت تجيد القراءة والكتابة، وقد وصفت بأنها من فضليات النساء اللواتي يجمعن بين حسن التربية وكمال العقل، فنشَّأته على أدب اللسان والحِلم والشجاعة والاعتزاز بالنفس. وقد طبعت هذه الأسرة التي تتسم بالتنوع العرقي، والتي جمعت ما بين الأصول الإيرانية والأصول الكردية، فكر الكواكبي -كما سنرى - بطبعة متسامحة، وجعلته أميل إلى تقبل الاختلافات الفكرية والمذهبية والدينية.

---

(١) حول علاقة بعض الأسر العربية الكبرى في بلاد الشام بالدولة العثمانية، راجع: محمد مراد، المجال العربي في السلطنة العثمانية (بيروت: دورية الاجتهاد، خريف ١٩٩٩ م/ ١٤٢٠هـ، ع ٤٤)، ص ٧٥-٨٠.

(٢) مدينة سورية تقع شمال غرب سوريا على مقربة من تركيا، وللمدينة تاريخ عريق؛ إذ كانت عاصمة للبلاد قبيل الفتح الإسلامي، وقد استولى عليها الصليبيون في الحملة الصليبية الأولى، وأسسوا بها قلعة منيعة، وقد نجح الظاهر بيبرس في استنقاذها من أيديهم عام (٥٦٧هـ/ ١١٧١م).

تعلم الكواكبي مبادئ القراءة والكتابة، وشرع في حفظ القرآن الكريم وهو لم يزل بعد في كفالة خالته، وما لبثت الأسرة أن استحضرت له معلمًا في اللغة التركية حتى أجادها تمامًا تحدثًا وكتابة، وبعدها عاد إلى حلب، وألمَّ بمبادئ اللغة الفارسية، والتحق بالمدرسة الكواكبية وهي مدرسة دينية تنسب إلى أسرته كانت تتبع مناهج شرعية شبيهة بالمناهج الأزهرية، وأخذ الإجازات من علمائها إلى أن نال إجازة التدريس بالمدرسة وهو في العشرين من عمره.

لم يكتفِ الكواكبي بما حصله من معارف في المدرسة، وتابع باجتهاد دروسه الشرعية والأدبية، وقرأ في مجالات معرفية متنوعة كالتاريخ والاجتماع والسياسة، ويضيف رشيد رضا (١٢٨٢-١٣٥٤هـ/ ١٨٦٥- ١٩٣٥م) أنه اهتم بالقانون بوجه خاص، حتى إنه درس قوانين الدولة العثمانية درسًا دقيقًا، بل كاد يحفظها، وكان له انتقادات عليها تدل على دقة نظره في الحقوق والشرائع، وهذه المعرفة القانونية تفسر لماذا تم تعيينه في بعض الوظائف الرسمية ذات الصفة القانونية. إن هذا التنوع المعرفي للكواكبي القائم على إرادة التعلم الذاتي وليس التلقي في المؤسسات العلمية هو ما عبر عنه رشيد رضا بقوله: «ولا أعلم أنه برز في فن أو علم مخصوص فاق فيه الأقران، ولكنه تلقى ما تلقاه من كل فن بفهم وعقل، بحيث إذا أراد الاشتغال به عملاً أو تأليفًا أو تعليمًا يتسنى له أن ينفع نفعًا لا يُنظر من الذين صرفوا فيه أعمارهم»[1].

(١) انظر ترجمة رشيد رضا الدقيقة لحياة الكواكبي المعنونة «مصاب عظيم بوفاة عالم حكيم» في: رشيد رضا، مجلة المنار (القاهرة: مجلة المنار، مج ٥، ج٦، ١٦ ربيع الأول ١٣٢٠هـ/ ٢٣ يونية – ١٩٠٢م)، ص ٢٤٠.

ومنذ مفتتح شبابه أدرك الأثر الكبير للكلمة المطبوعة؛ فاختار أن يكون أول اشتغاله عام ١٨٧٢ العمل محررًا بجريدة «فرات» الجريدة الرسمية التي كانت تصدر بمدينة حلب باللغتين العربية والتركية، واستمر فيها ما يزيد عن أربعة أعوام، ثم غادرها وأصدر في ١٨٧٧ جريدته «الشهباء» وهي أول جريدة أهلية ناطقة باللغة العربية تصدر في حلب، وإصدارها على نفقته الخاصة يؤكد إيمانه بدور الصحافة في تحقيق النهضة، ذلك الإيمان الذي كان قاسمًا مشتركًا في أذهان الإصلاحيين النهضويين آنذاك. ويذكر الكواكبي أنه أيقن أن السلطات لو علمت أنه هو صاحب الامتياز لم يكن ليحصل عليه حتى ولو أنفق كل ما يملك؛ ولذلك وقع اختياره على أحد أصدقائه وهو السيد «هاشم العطار» ليكون صاحب الامتياز، على حين يتولى الكواكبي مسئولية التحرير والنشر كاملة.

صدر من الشهباء ستة عشر عددًا، وبسبب إصرار الكواكبي على انتقاد السياسات والممارسات الحكومية تم إيقاف الشهباء مرتين:

جاء الإيقاف الأول ولم يكد يصدر من الجريدة سوى عددين؛ إذ تضمن العدد الثاني خبرًا صغيرًا مفاده أن ستة من مسيحي مدينة «عنتاب» التابعة لمتصرفية حلب أرادوا التطوع مع المتطوعين لخدمة الجيش العثماني الذي كان يخوض حربه ضد روسيا آنذاك، إلا أنهم فوجئوا بطلب تغيير أسمائهم إلى أسماء إسلامية حتى يمكن إلحاقهم بالجيش فأبوا ذلك. وحالت نزاهة الكواكبي بينه وبين تكتم مثل هذا الخبر وعلق عليه بالقول: «كلما ألزمتنا ظروف الأحوال

بالتشبث بأسباب علاقات الود والاتحاد بين سائر التبعة العثمانية، تظهر هكذا حركات تقضي بضد ذلك لغايات بعض مأمير لا يكترثون بلوازم الأوقات، فاللازم على أولياء الأمور أن يصدوا هكذا مأمورين عن غاياتهم»[١] فما كان من والي حلب إلا أن عطل الجريدة لمدة ستة أشهر تأديبًا لصاحبها على قيامه بنشر أخبار مسيئة للدولة، تكبد خلالها مبالغ جمة نظير الإيقاف.

وما إن عاودت الجريدة الصدور حتى توقفت مجددًا - بشكل نهائي هذه المرة - بعيد صدور العدد السادس عشر بسبب المنحى النقدي للجريدة التي لم تستطع الالتزام بمبدأ عدم انتقاد السياسات العثمانية التي خسرت حربها ضد روسيا، ولم يعد من المقبول الصمت عن الفساد المتجذر في كافة مفاصل الدولة والذي بات يتهدد كيانها.

لم يثنِ إيقاف «الشهباء» الكواكبي عن مواصلة غايته في إصدار الصحف، فاستطاع الحصول مجددًا عام ١٨٧٩م على امتياز صحيفة جديدة باسم شريف زاده سعيد، وقد اختلفت هذه الجريدة المسماة «اعتدال» بعض الشيء؛ إذ أصرت «رغبة من لا يمكننا مخالفته» - كما يخبر الكواكبي - أن تصدر باللغتين العربية والتركية، إلا أنها سرعان ما لاقت نفس مصير سابقتها؛ إذ توقفت بعد صدور عشرة أعداد، فكان هذا الإيقاف كافيًا لأن يستنتج الكواكبي

(١) انظر نص الخبر في: عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي؛ دراسة وتحقيق محمد جمال الطحان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٧)، ص ١٤٥-١٤٦.

أن السلطات ستوقف أي جريدة يصدرها؛ فكف عن المحاولة تحت تأثير الخسائر المالية الفادحة التي تكبدها في إصدار الصحيفتين.

إلى جوار هذه الأعمال الصحفية اشتغل الكواكبي بأشغال أخرى حكومية ذات طبيعة إدارية وتجارية وقضائية، فقد عينته السلطات في لجنة المقاولات والأشغال العامة، وقلدته رئاسة قلم المحضرين في حلب، وعضوية لجنة امتحان المحامين، وكان من أبرز مناصبه رئيس بلدية حلب، ورئيس المصرف الزراعي، ورئيس غرفة التجارة بالمدينة، ورئيس كتاب المحكمة الشرعية، ولإخلاصه وحرصه على المصلحة العامة كانت أكثر وظائفه «فخرية» أي بدون راتب يتقاضاه عنها، وليس هذا فحسب بل إن بعض وظائفه أنفق عليها من ماله كما فعل حين تولى رئاسة المحكمة الشرعية، فوجد أن أثاثها قد بلي وأستارها تمزقت، فاضطر إلى تجديدها من منزله.

هذا التقلب السريع في الوظائف الحكومية كان مثار اهتمام زكي الميلاد الذي وجد فيه تعبيرًا عن عدم قدرة الكواكبي على التكيف أو التأقلم مع مؤسسات الدولة الاستبدادية من جهة، وعن رغبة الدولة الحثيثة في احتوائه وترويضه من جهة أخرى[1]، وأيًّا ما كان الحال فإن هذا التقلب سمح له بأن يحتك بالواقع العملي عن كثب، ويؤسس نظريته حول الاستبداد على أسس

(١) زكي الميلاد، عبد الرحمن الكواكبي والإصلاح الإسلامي (نيو صوفيا: مجلة الكلمة، ع ٣٧، خريف ٢٠٠٢). ص ١٧.

واقعية، فقد خبر بنفسه كيف نما وسيطر على كافة مفاصل ومؤسسات الدولة، وأقعدها عن مجابهة التحديات الخارجية التي واجهتها.

كان نهج الكواكبي في جميع المناصب التي تقلدها هو السعي إلى الإصلاح ما استطاع سبيلاً، فقد «كانت سيرته مع الحكام في كل وظائفه أو جلها يتصدى للإصلاح فيصدونه عنه لأجل منفعة مالية أو لتقليل نفوذه فلا يتم له عمل»[(١)] كما يقول رشيد رضا، ويكفي للتدليل على صحة ذلك أن نذكر أنه ما إن تولى رئاسة بلدية حلب حتى عمل على القضاء على الرشوة بين عمال البلدية الذين يباشرون مصالح الأهالي بأن رفع رواتبهم حتى لا يُلجئهم ضيق الحال إلى الرشوة، كما قام بوضع السلاسل على المدينة لمنع الجمال من اقتحامها وإعاقة الحركة بها، فلم يجد والي حلب بدًّا من عزله بعد شهر واحد فقط جزاء على إصلاحاته، وألزمه بدفع ما زاده من رواتب من ماله الخاص، وتغريمه ثمن سلاسل الحديد التي أحاطت بالمدينة.

وإذا كانت علاقته بأولي الأمر قد شابها التوتر والصدام، حتى إنها وصلت إلى حد المنازعة القضائية مع والي حلب، فإن علاقته بالأهالي في الجهة المقابلة كانت طيبة، ويمكن وصفها بالودية، فقد انحاز إلى الضعفاء والمظلومين، ذلك أنه أنشأ مكتبًا بين داره ومقر الحكومة، وكان يتوجه إليه أرباب الدعاوى والقضايا يطلبون منه الرأي والعون، فكان يقضي بينهم في الغالب بالتراضي، ويكفيهم

(١) رشيد رضا، مجلة المنار (القاهرة: مجلة المنار، مج ٥، ١٦ ربيع الأول ١٣٢٠هـ/ ٢٣ يونية ١٩٠٢م) ص ٢٤٠.

عناء رفع الدعاوى أمام المحكمة، وإذا اقتضى الحال إلى رفع دعوى قضائية كان يرشح المحامين ويرشدهم إلى كيفية متابعة قضاياهم.

في السنوات الأخيرة من حياته اضطر للارتحال إلى مصر خشية على حياته، وبحثًا عن الحرية بعد مصادمات مع السلطات العثمانية في وطنه انتهت بمصادرة أمواله، وفي القاهرة التي وصلها في أواخر عام ١٨٩٩ شرع الكواكبي في نشر بعض مقالاته في الصحف المصرية، فلفتت الأنظار لما عرفت به من جدة في الأفكار والموضوعات وجرأة غير معهودة في الطرح، إضافة إلى العمق في التناول والتفرد في الأسلوب.

ورغم هذا النجاح الذي حققته هذه المقالات فإننا لا نستطيع أن نجزم بمقدار ما عادت عليه من شهرة إبان نشرها، فها هي مجلة الهلال تستهل رثاءها له بحديث عن أن الشهرة والعظمة قد لا يجتمعان «ومن هذا القبيل ما اتفق بمصر في أثناء الشهر الماضي بوفاة المرحوم السيد عبد الرحمن الكواكبي الحلبي فقد جاء مصر منذ عامين، وأقام في قلب العاصمة، ومع سعة علمه وغزارة مادته لم يسمع بذكره أحد، ولا عرفه إلا الأصدقاء والأخصاء»[1]. وتمضي المقتبس إلى ما هو أبعد من ذلك فتقول: «ولو لم يهبط مصر لكان دفن مع من دفن في تلك

(١) السيد عبد الرحمن الكواكبي (ولد سنة ١٢٦٥ وتوفي سنة ١٣٢٠ هـ)، القاهرة: مجلة الهلال، ١٥ يوليو ١٩٠٢ م/ ٩ربيع الثاني ١٣٢٠، ع ٢١٧-٢١٨، ص ٥٩٥.

البلاد – أي مدينة حلب – ولم يعرف عقله ولا فضله»[١].

وهذا لا يعني أنه كان مغمورًا حين وفاته، وإنما يؤكد أن توجهه إلى مصر كان منعطفًا حاسمًا في حياته، فمنذ ذلك الحين أخذ اسمه يبرز كمفكر وإصلاحي، وقد استغرق بذلك بعض الوقت، واستمر في مرحلة تالية بعد وفاته مع إعادة طبع مُؤَلَّفَيه بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة.

قبيل وفاته بفترة قصيرة قام برحلة استطلاعية كبرى استغرقت ستة أشهر إلى بلدان العالم الإسلامي، فطاف بالجزيرة العربية وسواحل المحيط الهندي وشرق إفريقيا، درس فيها أحوال العالم الإسلامي، ويرجح البعض أنه كان مدفوعًا في ذلك من الخديوي عباس الثاني (١٨٧٤–١٩٤٤) ليدعو القبائل وسكان هذه المناطق إلى مبايعته خليفة للمسلمين، غير أن مجدي سعيد في مقدمته التي صدرت حديثًا لكتاب «طبائع الاستبداد» يشكك في ذلك الطرح، مستندًا في ذلك إلى مخالفته ما عرف من شخصية الكواكبي الكارهة للاستبداد، وأن نتائج رحلاته لا تعزز هذا الافتراض بل ربما تخالفه، وأن انتماء الكواكبي الفكري إلى مدرسة المنار التي تزعمها الإمام محمد عبده (١٨٤٩ ١٩٠٥) والذي كان بينه وبين الخديوي من الجفاء ما لم يكن خافيًا، كل هذا يدحض هذا الافتراض[٢].

---

(١) السيد عبد الرحمن الكواكبي، القاهرة: المقتبس يوليو ١٩٠٢/ ربيع الأول ١٣٢٠، مج ٢٧، ج٧، ص ٦٢٣–٦٢٤.
(٢) انظر تقديم مجدي سعيد لكتاب: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد في مصارع الاستعباد، (بيروت: دار الكتاب اللبناني بالاشتراك مع مكتبة الإسكندرية، ٢٠١١)، ص ٣٩.

كان الكواكبي يمني نفسه أن يقوم برحلة أخرى، وأن يكون الغرب وجهته هذه المرة، غير أن القدر لم يمهله ليتم أمنيته؛ إذ وافته المنية على نحو فجائي وخاطف حين جلوسه في أحد مقاهي القاهرة مساء (٨ ربيع الأول ١٣٢٠هـ/ ١٤ يونيو ١٩٠٢م) بصحبة صديقيه الشيخ صالح عيسى وعبد القادر الدباغ وكان يحتسي القهوة، ولم يكد يفرغ منها حتى شعر بألم حادٍّ توفي بعده بساعات قليلة، ولم يكد نبأ الوفاة يذاع ويصل إلى السلطات العثمانية حتى أرسلت إلى القاهرة عبد القادر القباني صاحب جريدة ثمرات الفنون التي تصدر في بيروت، وطلبت منه أن يتوجه لمقر إقامة الكواكبي بالقاهرة ويحرز جميع ما يجده من أوراق ويرسلها إلى المابين (قصر السلطان)[١]، كما تم مهاجمة منزل الفقيد في حلب ومصادرة ما به من أوراق ومتعلقات، ويقال إن أصول كتابيه اللذين لم ينشرهما «صحائف قريش» و«العظمة لله» قد فقدت حينئذ ولم يعثر لهما على أثر. وهذا المسلك العنيف من السلطات العثمانية قد أوحى للبعض أن وفاة الكواكبي الفجائية قد تكون مدبرة بإيعاز من السلطات، التي ربما تكون رغبت في التخلص من الرجل الذي طالما أرقتها انتقاداته، والتي بلغت حدًّا غير مسبوق في كتابه «أم القرى»[٢].

(١) انظر تمهيد عبد الرحمن الكواكبي (الحفيد) للأعمال الكاملة للكواكبي، ص ٣١.

(٢) ساورت هذه الشكوك أسرة الكواكبي ورجحها بعض الباحثين، انظر المرجع السابق، ص ٣١.

وحين وفاته رثاه المفكرون والأدباء من مختلف التوجهات الفكرية والمشارب الدينية الذين يصعب تصور اجتماعهم على رثاء فقيد واحد، فكان ممن رثاه رشيد رضا ومحمد كرد علي ومصطفى صادق الرافعي، كما رثاه يعقوب صنوع وجورجي زيدان وعبد المسيح الأنطاكي، ولكن إن علمنا أنه «مع تمسكه بالإسلام لم يكن متعصبًا، يأنس بمجلسه المسلم والمسيحي واليهودي على السواء؛ لأنه يرى رابطة الوطن فوق كل رابطة»[1] يمكن أن نفهم كيف حدث توافق بشأن شخصه ومكانته الفكرية.

ثانيًا: الآثار الفكرية

يتوزع الإنتاج الفكري للكواكبي على ثلاث فئات رئيسة: فهناك أولاً مقالاته التي نشرها في الجرائد التي شارك في تحريرها وهي: (الفرات، الشهباء، الاعتدال). ومقالاته التي نشرها في صحف: المؤيد والقاهرة والعمران، كما نشرت له مجلة المنار مقالاً بعد وفاته بعنوان «تجارة الرقيق وأحكامه في الإسلام» بتاريخ ١٦ ذي القعدة ١٣٢٣هـ/ ١٢ يناير ١٩٠٦. وأخيرًا هناك كتاباه الخالدان «أم القرى» و«طبائع الاستبداد».

أم القرى: وعنوانه كاملاً كما هو مدون على غلاف النسخ الأولى «أم القرى.. أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة

(١) السيد عبد الرحمن الكواكبي (ولد سنة ١٢٦٥ وتوفي سنة ١٣٢٠ هـ)، القاهرة: مجلة الهلال، ١٥ يوليو ١٩٠٢م/ ٩ربيع الثاني ١٣٢٠، ع ٢١٧-٢١٨، ص ٥٩٥.

المكرمة سنة ١٣١٦» لمؤلفه السيد الفراتي، وقد صدر للمرة الأولى في مصر عام ١٨٩٨م في ١٤٨ صفحة، ثم شرع الكواكبي في نشره على هيئة مقالات في صحيفة المؤيد (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م)، ويذكر رشيد رضا أن الكواكبي نقحه ست مرات قبيل أن ينشر في المجلد الخامس من مجلة المنار عام ١٩٠٢، وقد رحل الكواكبي والكتاب لم يزل ينشر فيها. ونظرًا لجرأة الكتاب وانتقاداته للدولة العثمانية اضطر رشيد رضا أن يستفتي القراء هل يقوم بنشر الكتاب كاملاً أم يحذف بعض مواضع منه، فلم يجبه قراء المنار إلى الحذف ونشر الكتاب كاملاً عدا موضعًا وحيدًا يتعلق بخديو مصر عباس حلمي الذي كان الكواكبي يحسن به الظن، فضلاً عن إغفاله أمر جدول الرموز الخاص بالمكاتبة السرية التي أثبتتها بعض الطبعات ولم يعرف من الذي أرفقها، ولم يوفق أحد في فك شفرتها إلى الآن. وقد قامت المنار بعد انتهاء نشر المقالات بنشرها في كتاب يقع في ١١٢ صفحة صدر عام (١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م).

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد: وقد ذيل العنوان بعبارة «وهي كلمات حق وصيحة في وادٍ إن ذهبت اليوم مع الريح لقد تذهب غدًا بالأوتاد»، وقد شرع الكواكبي في نشره على هيئة مقالات بجريدة المؤيد نشرها خلال عامي ١٩٠٠ و١٩٠٢م تحت اسم مستعار هو «الرحالة كاف»، وقد أخذ يضيف إليها وينقحها إلى أن أصدرها على هيئة كتاب، وقد عثرنا على نسخة قديمة للكتاب تعود لأوائل القرن طبعت بمطبعة التوفيق بمصر غير مدون عليها تاريخ النشر، وقد

بلغ عدد صفحاتها ١٥٢ صفحة. وهناك طبعة أخرى للكتاب صادرة بالقاهرة عام ١٩٣١ عن المطبعة الرحمانية والمكتبة التجارية الكبرى وتقع في ١٣٦ صفحة.

ثالثًا: السياقات التاريخية والفكرية

أ- سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

كان من قدر الكواكبي أن يولد في مدينة تعد من أقرب المدن العربية إلى الدولة العثمانية، وفي لحظة تاريخية بلغت فيها أوج ضعفها الذي يرجع فيما يرجع إلى تعاقب سلسلة من السلاطين الضعفاء، وتضعضع نظامها العسكري التقليدي المستند إلى الإنكشارية، وكانت الهزائم العسكرية المتوالية التي منيت بها الدولة العثمانية في حروبها الأوروبية ثم حروبها في القارة الآسيوية ضد روسيا، وتمرد عدد من القوميات المسيحية في البلقان هي أهم تجليات هذا الضعف. وفي مسعى لوقف هذا التدهور الشامل أعلنت الدولة - للمرة الأولى - عن انتهاجها سياسة إصلاحية عرفت بالتنظيمات الخيرية افتتحتها بفرمان الكلخانة (١٨٣٩) وأتبعته بالخط الهمايوني (١٨٥٦)، واستهدفت هذه الفرمانات إعادة تحديث قواعد الدولة عبر اقتباس كثير من النظم الإدارية والقانونية الأوروبية، والتعامل مع مسألة الأقليات في الإمبراطورية العثمانية على أسس جديدة قوامها المواطنة لا الذمية.

لم تؤتِ هذه التنظيمات أُكلها، واستمر التدهور مع تولي السلطان عبد العزيز (١٨٦١م)، ومارس الإصلاحيون العثمانيون ضغوطًا من أجل تقييد سلطة الحكام المطلقة وإصلاح الولايات عبر تطبيق سياسة اللامركزية، انتهت بإصدار قانون أساسي ينص على أن السلطة ليست مطلقة بل هي مشروطة بقيود ينظمها الدستور، وكان ذلك فاتحة العهد الدستوري أو «المشروطية»، وأجريت الانتخابات واجتمع مجلس «المبعوثان» عام ١٨٧٧، وضم ممثلين عن الولايات التابعة للدولة العثمانية، إلا أن السلطان عبد الحميد سرعان ما أصدر إرادة سَنِيَّة بحله، ودخلت البلاد في طور جديد من السياسات الاستبدادية[١].

كان لهذه السياسات العثمانية أثرها البعيد في ولاية سورية، فقد أسفر التطبيق الكامل للتنظيمات عن إعادة هيكلة البنية الاجتماعية الدينية على أسس جديدة؛ إذ فتحت المجال أمام تنظيم أوضاع الجماعات المسيحية المختلفة، كما ازداد النفوذ الأجنبي مع نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية التي أسست كثيرًا من المدارس الحديثة، حتى إذا وصلنا إلى عام ١٨٩٦ بلغ عدد المدارس الإسلامية الحكومية والأهلية مجتمعة ٢٩١، على حين بلغ عدد المدارس غير الإسلامية التي شيدها المسيحيون ١٠٧ مدارس[٢]

(١) محمد عبد الرحمن برج، عبد الرحمن الكواكبي، القاهرة: سلسلة أعلام العرب، ع ٩٩، مارس ١٩٧٢، ص ١٧-٢٠.

(٢) عبد الكريم اليافي: التعليم في بلاد الشام في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، دمشق: التراث العربي، أكتوبر ١٩٩١، ع ٤٥، ص ٢٠.

وتوجس المسلمون خيفة من هذه المدارس وما يمكن أن تفضي إليه من تنصير أبناء المسلمين؛ فكتب بعضهم محذرًا من خطورة إلحاق التلاميذ بهذه المدارس[١]، وكانت هذه الكتابات أبلغ تعبير عن أجواء التوتر بين الفريقين، والتي تحولت إلى احتكاكات طائفية في بعض المناطق، وقد سعى بعض الكُتاب المسلمين - ومن بينهم كامل الغزي صديق الكواكبي - إلى تخفيف حدة هذا التوتر من خلال الكتابة حول موضوع كان يعد شائكًا خلال هذه الفترة، ألا وهو حقوق أهل الذِّمة، وبينوا أن الإسلام لا يعادي هؤلاء لمجرد أنهم غير مسلمين[٢].

وبدوره كان الكواكبي من المؤمنين بإمكانية العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، وضرورة إزالة ما يعترضه من معوقات؛ ولذلك جعل من ضمن وظائف أم القرى أن «تعتني الجمعية في العلماء وجمعيات الاحتساب على تعليم الأمة ما يجب عليها شرعًا من المجاملة في المعاملة من غير المسلمين، وما تقتضيه الإنسانية والمزايا الإسلامية من حسن معاشرتهم ومقابلة معروفهم بخير منه، ورعاية الذمة والتأمين والمساواة في الحقوق، وتجنب التعصب الديني

(١) وضع الشيخ يوسف النبهاني رئيس محكمة بيروت الشرعية كتابًا في هذا الشأن طبع للمرة الأولى في الآستانة ١٣١٧، ثم أعيد طبعه في القاهرة ، انظر: يوسف بن إسماعيل النبهاني، إرشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى، القاهرة: المطبعة الحميدية، ١٣٢٢.

(٢) انظر تأريخ كامل الغزي للطوائف غير المسلمة في حلب، والذي أعقبه بالحديث عن حقوق أهل الذمة في الإسلام في: كامل بن حسين بالي الحلبي الشهير بالغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، حلب: المطبعة المارونية، د/ت، ج١، ص ١٩٣-٢٣٦.

أو الجنسي بغير حق»[١]، وفي المقابل على المسيحيين ألا يُصغوا «لمثيري الشحناء من الأعاجم والأجانب». وكان الكواكبي يظن أن الصيغة العثمانية لا تؤسس للعيش المشترك، وراح يبحث عن إطار بديل، وتوصل إلى أن النظام الفيدرالي هو أفضل الصيغ، فهذه «أمم أوستريا (النمسا – المجر حينئذ) وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتّى وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها»[٢].

من جانب آخر قوبلت الإصلاحات السياسية العثمانية وإعلان الدستور والأخذ بالحياة النيابية بترحيب من السوريين، لاسيما الإصلاحيين الذين كانوا يأملون أن تؤدي إلى تخفيف قبضة الدولة عن بلدهم، ومنحها قدرًا من الحرية، إلا أن الآمال سرعان ما أحبطت مع إيقاف العمل بالدستور، وما تبعه من تشديد الدولة قبضة الحكم المركزي على ولاياتها وبخاصة سورية القريبة التي شهدت رقابة غير مسبوقة على مطبوعاتها، وملاحقة للاجتماعات العامة، وكان لهذا التشديد أثره البعيد، ويكفي أن ندلل بتضييق السلطات الخناق على حلقة دمشق الكبرى التي تحلقت حول السيد طاهر الجزائري حتى اضطر إلى الرحيل

(١) الكواكبي، الأعمال الكاملة، أم القرى، مرجع سابق، ص ٣٨٤.
(٢) الكواكبي، الأعمال الكاملة، طبائع الاستبداد، مرجع سابق، ص ٥١٥.

إلى مصر[١]، وإلى حادثة أخرى ذائعة وقعت في دمشق عام ١٨٩٥ وعرفت باسم «حادثة المجتهدين»، وخلاصتها أن عددًا من علماء دمشق[٢] اتفقوا فيما بينهم على عقد اجتماعات دورية بحيث يتداولون في مسألة ما أو في كتاب معين، وسرعان ما انكشف أمر الاجتماع، وأحيل العلماء إلى محكمة شرعية، ووجهت إليهم تهمتي الاجتهاد والقول بأن الخلافة أصبحت ملكًا عضوضًا[٣].

شكلت هاتان الحادثتان وغيرهما وعي أولئك الإصلاحيين، ودفعتهم إلى استخلاص نتيجتين هامتين تتعلقان بالموقف من الدولة العثمانية:

النتيجة الأولى: التيقن من أن تبعية سورية للدولة العثمانية يحول بينها وبين ما ينشدونه من إصلاح، وبات المشكل المطروح أمامهم هو كيفية إعادة صياغة العلاقة بين بلدهم والدولة العثمانية، وقد جنح فريق منهم كرشيد رضا ورفيق العظم (١٨٦٧-١٩٢٥م) وعبد الحميد الزهراوي (١٨٧١ ١٩١٦م) إلى أن اللامركزية هي الصيغة المثلى لذلك - بعد أن حبذ معظم المسيحيين الانفصال - ولم يكن الكواكبي بعيدًا عن هذا الرأي، فقد أدرج في بيانه لأسباب الفتور

(١) لمزيد من المعلومات حول الحلقة وأبرز رجالها انظر: رغداء محمد أديب زيدان، وطاهر الجزائري وحلقة دمشق الكبرى، دمشق: التراث العربي ، ديسمبر ٢٠٠٧، ع ١٠٨، ص ٤٠.

(٢) كان من بين هؤلاء: الشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرازق البيطار، وسليم سمارة، والشيخ مصطفى الخلاق، وغيرهم.

(٣) وجيه كوثراني: قضايا الإصلاح والشريعة والدستور في الفكر الإسلامي الحديث، بيروت: الاجتهاد، ربيع ١٩٨٩، ع٣، ص ٢٣٤.

العام الأسباب السياسية والإدارية العثمانيتين، وانتقد «التمسك بأصول الإدارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة، وعدم وقوف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها»[١].

أما **النتيجة الثانية** فهي التشكك في كل ما يصدر عن الدولة العثمانية من دعوات إصلاحية؛ ففي تلك الآونة تبنى السلطان عبد الحميد أطروحته الجامعة الإسلامية، ولم تكن الدعوة جديدة فقد كان من دعاتها الأوائل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومنذ ثمانينيات القرن التاسع عشر برز اتجاهان رئيسان يتعلقان بهذه الجامعة: الاتجاه الأول: كان يرى ضرورة عقد مؤتمر إسلامي يتخذ شكل التضامن مع الدولة العثمانية لتقوية موقفها أمام الدول الأجنبية، أما الاتجاه الثاني: فلم يكن يصارح الدولة العثمانية العداء، لكنه كان يسعى للمؤتمر برعاية عربية، وآثر أن ينعقد في مكة في موسم الحج ليكتسب رمزيته الدينية. وبطبيعة الحال كان معظم الإصلاحيين السوريين أميل إلى هذا الاتجاه، ولعل هذا ما جعل الكواكبي يعهد برئاسة اجتماعات جمعية أم القرى إلى «الأستاذ المكي» وليس إلى «المدقق التركي»، وهو ما دفع رشيد رضا لأن يتحفظ على الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي في الأستانة تمهيدا لانطلاق الجامعة الإسلامية مرجحًا أن يكون الاجتماع في مكة[٢].

(١) الأعمال الكاملة، أم القرى، مرجع سابق، ص٣٦٢.

(٢) رشيد رضا، الجامعة الإسلامية، القاهرة: المنار، السنة الثانية، ٥ ربيع الثاني ١٣١٧هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٩٩، ص ٣٤٥.

ب- الكواكبي وتيار الإصلاحية الإسلامية

منذ مطلع القرن التاسع عشر بدا واضحًا أن العالم الإسلامي يعاني مأزقًا حضاريًّا، كانت لحظة قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر عام (١٧٩٨) كافية لإدراك عمق هذا المأزق الذي فرض معه تحديًا أساسيًّا متعلقًا بكيفية النهوض مجددًا واللحاق بالغرب الذي سبقنا أشواطًا في مضمار الحضارة، وقد اختلفت أنماط الاستجابة لهذا التحدي، فتوزعت التيارات الفكرية في العالم الإسلامي إلى ثلاثة تيارات رئيسة: التيار السلفي الذي رأى أن التشبث بالتراث ومقولاته وتنقية العقيدة والممارسات الإسلامية مما شابهها من تحريفات كفيل بالخروج من هذا المأزق، وتركز هذا التيار في شبه الجزيرة العربية واليمن، وتيار آخر مضاد له تشكل على يد زمرة من المفكرين المسيحيين الشوام وبعض المصريين رأى أن محاكاة الغرب واقتفاء أثره السبيل الأوحد لتجاوز المأزق، وبين هذا وذاك برز تيار ثالث أوسع انتشارًا عرف فيما بعد باسم التيار الإصلاحي، واستند إلى القيم والمفاهيم الإسلامية الأساسية وأراد التوفيق بينها وبين العصر، فأنتج توليفة فكرية فريدة تمزج ما بين السلفية بما تعنيه من عودة إلى الأصول النقية وبين الأصول الفكرية للحضارة الغربية التي لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية.

عاش الكواكبي في حقبة تمثل ذروة نضج وتبلور الإصلاحية الإسلامية التي لم تعد تجليًا فرديًّا في بلد هنا وآخر هناك كما كان الحال في النصف الأول

من القرن التاسع عشر[١]، وإنما بدت ظاهرة ممتدة متواصلة مع انتصاف القرن، فقد اتسعت دائرتها حتى عمت أرجاء العالم الإسلامي شرقه وغربه، فشملت فيما شملت رفاعة الطهطاوي في مصر (١٨٠١-١٨٧٣) وكلاًّ من أحمد بن أبي الضياف (١٨٠٤-١٨٧٤) وخير الدين التونسي (١٨١٠-١٨٩٠) في تونس، وجمال الدين الأفغاني في فارس وأفغانستان (١٨٣٨-١٨٩٧)، والسيد أحمد خان في الهند (١٨١٧-١٨٩٨)، ومحمد عبده في مصر (١٨٤٩-١٩٠٥)، وحسين الجسر في لبنان (١٨٤٥-١٩٠٩)، والسيدين طاهر الجزائري (١٨٥٢-١٩٢٠) ورشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) في سوريا. وإلى هذه الموجة الإصلاحية الثانية ينتسب الكواكبي الذي يحتل مرتبة متقدمة فيها، حتى يمكننا أن نعده ثالث ثلاثة من الإصلاحيين الأعمق تأثيرًا على بنية الفكر الإسلامي النهضوي، والتي تضم كلاًّ من الأفغاني وعبده والكواكبي.

يتفق الإصلاحيون الثلاثة في تشخيصهم للأفكار الرئيسة المتعلقة بمشكل العالم الإسلامي وأسبابه وعوارضه، إلا أنهم يختلفون في بعض المواضع الجزئية والفرعية[٢]، وقد أجمل أحمد أمين الاختلافات بين الأفغاني والكواكبي

(١) من رواد تيار الإصلاحية الإسلامية في بواكيره الأولى: الإمام الشوكاني في اليمن (١٧٥٩-١٨٣٤)، وشيخ الأزهر حسن العطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥)، وشهاب الدين الألوسي (١٨٠٢-١٨٥٣) في العراق.

(٢) مما تجدر الإشارة إليه أن كتابي الكواكبي قد خَلَوَا من أي إشارة - صريحة أو ضمنية - إلى السيدين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ولا ندري ما السبب وراء ذلك.

بقوله: «نظر الأفغاني إلى العوامل الخارجية للمسلمين فدعاهم أن يناهضوها، ونظر الكواكبي إلى المسلمين فدعاهم إلى إصلاحها، فإنها إن صلحت لم تستطع السياسة الخارجية أن تلعب بهم؛ ولذلك كانت معالجة الأفغاني للمسائل معالجة تأثر تخرج من فمه الأقوال نارًا حامية، ومعالجة الكواكبي معالجة طبيب يفحص المرض في هدوء ويكتب الدواء في أناة... الأفغاني داعٍ إلى السيف والكواكبي داعٍ إلى المدرسة»، وهذه التباينات ترجع برأيه إلى اختلاف طبائعهما النفسية وخصائصهما الفكرية، والتي تمثلت في كون الأفغاني حاد الذكاء، على حين كان الكواكبي رزينًا هادئًا في ذكائه[١].

وبالنظر إلى أن أمين لم يمضِ في المقارنة إلى المدى الأبعد بحيث يتناول العلاقة الفكرية بين الكواكبي وعبده - وهي علاقة ثابتة فيما نظن - فإننا يمكن أن نستخلص بعض النقاط الجوهرية التالية:

أولاً: آمن الرجلان بأن الإصلاح والنهوض عملية مؤسسية لا يستطيع فرد وحده مهما أوتي من قدرات ومهارات أن يضطلع بها، ولكن بينما اتجه عبده إلى إصلاح المؤسسات القائمة وبخاصة المؤسسة الأزهرية فإن الكواكبي آمن بضرورة خلق مؤسسات دينية جديدة قادرة على الاستجابة للتحديات الحضارية، ومن هنا جاء إبداعه جمعية أم القرى.

---

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث (بيروت: دار الكتاب العربي، د/ ت)، ص ٢٧٨.

ثانيًا: بينما يصنف محمد عبده بأنه «عالم دين» اتجه نحو الكتابة الدينية فقدم تفسيرًا عصريًّا للقرآن (تفسير المنار) ووضع كتابًا في العقيدة (رسالة التوحيد) ليواجه ما اعتراها من خلل، فإن هذا التوصيف لا ينطبق على الكواكبي وربما كان الأدق أن نصفه بأنه «مفكر» و «مصلح اجتماعي» استطاع أن ينتج أفكاره بالاستناد إلى المعرفة الدينية؛ ولهذا لم يتوجه للكتابة الشرعية بشكل مباشر.

ثالثًا: تعد مسألة الاستبداد والمستبد إحدى المسائل التي يفترق فيها الرجلان، ذلك أنه بينما عول عبده على ما أسماه «المستبد العادل» ورأى أنه يمكن أن يحقق بعض النجاحات للشرق، فإن الكواكبي كان حاسمًا في رفضه لكافة أشكال الاستبداد الذي خبره في كنف الإدارة العثمانية، فأدرك استحالة أن يجتمع النقيضان أي الاستبداد والعدل.

رابعًا: على الرغم من أن عبده قدم أفكارًا وانتقادات مهمة للواقع الديني والسياسي والاجتماعي فإنها لم تشكل في مجموعها بناء نظريًّا متكاملاً، فقد جاءت على هيئة مقالات متفرقة في الصحف، أما الكواكبي فهو الوحيد بين الإصلاحيين الثلاثة الذي استطاع أن يجعل من أفكاره ورؤاه بناء فكريًّا متكاملاً يتسم بالاتساق الداخلي، حتى ليصح أن يوصف بأنه «نظرية» وبخاصة في مسألة الاستبداد التي لم يسبق لأحد من الشرقيين التنظير لها.

من خلال هذه المقارنات بين الإصلاحيين الثلاثة يمكن أن نقر بأن الكواكبي لم يكن تلميذًا لأي من عبده أو الأفغاني، فقد مثل بحق طرازًا فكريًّا وحده، وهذا لا يعني أنه لم يستفد من أفكارهما وأفكار غيرهما من الإصلاحيين الشرقيين أو حتى الغربيين، وإنما يعني أنه تمتع بمقدرة عالية على استيعاب أفكار الآخرين وتطويرها ودمجها ضمن مشروعه الفكري، إضافة إلى القدرة على توليد الأفكار الذاتية الناتجة عن التأمل الدقيق والاحتكاك بالواقع عن كثب.

رابعًا: المنظومة الفكرية للكواكبي

استقر التيار الإصلاحي الإسلامي على نتيجة مهمة مفادها تبرئة الإسلام من تهمة وقوفه وراء التأخر الذي يرزح تحته المسلمون، ويبدو أنه حصل اتفاق - واعٍ أو لا واعٍ - بين الإصلاحيين أن هذا التأخر يكمن في: الظروف السياسية السيئة المتمثلة في وقوع القسم الأكبر من بلدان العالم الإسلامي في قبضة الاحتلال الأجنبي والقسم المتبقي تحت وطأة الاستبداد الداخلي، كما يكمن في التحريف الذي لحق بالعقيدة الإسلامية مع شيوع الجهل وسيطرة المتصوفة والمبتدعين على أفئدة وعقول البسطاء. وقد حدد هذا الأجندة المعرفية وأولويات القضايا التي كان على رواد الإصلاح الاشتغال عليها، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث فئات من القضايا:

الفئة الأولى: القضايا ذات الصفة السياسية بكافة تفريعاتها وتشكلاتها، مثل

قضيتي الاستبداد والحرية، وكيفية المواءمة بين التشريعات والنظم الحديثة والتشريع الإسلامي وما إلى ذلك.

الفئة الثانية: قضايا الإصلاح الديني من قبيل تنقية العقيدة، ومكافحة التصوف البِدْعِي، وتصويب الممارسات الإسلامية، وبعث قضية الاجتهاد وذم التقليد، والسعي إلى تحقيق انسجام بين المبادئ الإسلامية وقيم العصر.

الفئة الثالثة: قضايا العلاقة المركبة والمتشابكة مع الآخر (الغرب)، فقد نظر الإصلاحيون إلى الغرب من زاويتين مختلفتين: الأولى: بوصفه غازيًا غاصبًا ينبغي مواجهته، والثانية: بوصفه ناهضًا حضاريًّا يتوجب محاكاته أو على الأقل فهم ملابسات ودواعي نهوضه وتقدمه.

وهذه القضايا الثلاث كانت محل اعتناء الكواكبي، وقد شكلت قضايا الإصلاح الديني والقضايا السياسية قطبي الرَّحى في مشروعه الفكري، أما إشكالية العلاقة مع الآخر فرغم أنه لم يخصها بمؤلف مستقل أو مبحث خاص إلا أنها كانت حاضرة في كاتبيه بوضوح، بل كانت هي الفرضية التي انطلق منها في معالجته لمشكلة النهضة.

وإذا كنا سنتطرق لرؤية الكواكبي كاملة فيما يخص قضايا الإصلاح الديني حين نعرض لكتاب أم القرى، فمن الضروري أن نعرض لرؤيته فيما يخص قضيتي الاستبداد والعلاقة مع الآخر.

أ- الاستبداد وسبل مواجهته

في مفتتح كتابه طبائع الاستبداد كتب الكواكبي مُعرِّفًا الاستبداد السياسي بقوله: «هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تَبِعَة»، واعتبره صفة ملازمة لا تقتصر على الحاكم المستبد الفرد، بل تتعداه إلى الأنظمة السياسية المطلقة العنان قولاً وفعلاً التي تتصرف في شئون الرعية كما تشاء لا تخشى حسابًا أو عقابًا، وبحسب الكواكبي فإن الاستبداد ينتج عن تخلي الأمة عن فريضة الاحتساب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي سادت في الصدر الأول للإسلام، وفقدها المسلمون قرونًا وعادوا ليرونها تسود الأمم الأوروبية[١].

ويتأسس الاستبداد عند الكواكبي على دعامتين: هما جهل الأمة والجندية المنظمة، ولكن بينما استطاعت معظم الأمم التخلص من الجهل فإن اتساع دائرة الجندية العمومية «التي ربما يكون الشيطان نفسه هو من اخترعها، قد جعل حياة الأمم المعاصرة أشد بؤسًا من الأمم الغابرة».

القول بهاتين الدعامتين يعني ضمنيًّا رفض وجود أية علاقة سببية بين الدين والاستبداد كما يذهب الباحثون الغربيون ممن يدعون أن اعتقاد الأديان بوجود قوة غيبية تتهدد الإنسان وتتوعده بالعقاب الأخروي، وعندئذ يشعر

---

(١) الأعمال الكاملة، طبائع الاستبداد، مرجع سابق، ص ٤٥٠.

الإنسان بالضعف ويلجأ إلى رجال الدين ليرشدوه إلى طريق النجاة فيتضاعف نفوذهم وقوتهم، ويدخلون في تحالفات مع السياسيين ويقاسمونهم السلطان، إذ بينما يسيطر السياسيون على السلطان المادي يسيطر رجال الدين على السلطان الرُّوحي، وهكذا يطبق الاستبدادان السياسي والديني قبضتهما على بني البشر.

ورغم أن الكواكبي يعتقد حقًّا أن بعض الفقهاء أعوان للمستبد، إلا أنه لا مجال لرمي الإسلام بتهمة تأييد الاستبداد؛ فالقرآن مؤسَّس على عشرات الشواهد التي تدعو إلى عدم إطاعة فرعون، وتحث على الشورى، وتدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما يدفعه إلى الاستنتاج أن الإسلام لا يقوض الاستبداد فحسب، بل إن مبادئه «مؤسَّسة على أصول الحرية برفعها كل تحكم وسيطرة، بأمرها بالعدل والقسط والمساواة، بحضها على الإحسان والتحابب. وقد جعلت أصول حكومتها الشورى الأريستقراطية أي شورى أهل الحل والعقد في الأمة - بعقولهم لا بسيوفهم - وجعل أصول إدارة الأمة التشريع الديمقراطي»[1].

ويبين لنا الكواكبي كيف تترسخ دعائم الاستبداد وكيف يزال، فيذهب إلى أن الخوف هو أداة المستبد الرئيسة في تكريس الاستبداد، فقصر المستبد في كل زمان ومكان هو «هيكل الخوف» والناس هم من يقدمون له قرابين الخوف، وإذا كان الخوف هو أحد الطبائع البشرية فإن «الإنسان يقرب من الكمال في نسبة

(١) المرجع السابق، ص ٤٥٠.

ابتعاده عن الخوف، ولا وسيلة لتخفيف الخوف أو نفيه غير العلم بحقيقة المخيف منه، وهكذا إذا زاد علم أفراد الرعية بأن المستبد امرؤ عاجز مثلهم زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم»[١].

أما كيفية إزالة الاستبداد فقد صاغ الكواكبي ثلاث قواعد ينبغي مراعاتها حين الشروع في القضاء عليه:

القاعدة الأولى: أن الأمة التي لا تشعر بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية، فالأمة إذا أطبق عليها الاستبداد تصبح عاجزة عن إدراك معنى وقيمة الحرية، فلا تسعى إليها، وحتى إن قاومت مستبدًّا لسبب من الأسباب فإنها قد تستبدل به مستبدًّا آخر أقوى شوكة، فتنقلب الحرية إلى فوضى، وبالتالي فإن واجب العقلاء أن ينبهوا الأمة إلى حالتها السيئة، وأنها لن تترقى إلا بإزالة الاستبداد.

والقاعدة الثانية: أن الاستبداد لا يُقاوم بالشدة وإنما يقاوم بالحكمة والتدريج حتى لا تكون فتنة تحصد الناس حصدًا، فقد يكون الاستبداد على درجة من الشدة تنفجر معها الفتنة، فعلى الحكماء بعد أن تسكن ثائرتها السعي نحو توجيه الأفكار إلى ضرورة إقامة حكومة عادلة لا عهد لرجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٦٠-٤٦١.

أما **القاعدة الثالثة** أنه ينبغي قبل الشروع في مقاومة الاستبداد تهيئة البديل المناسب له، أي تقرير ماهية النظام أو الحكومة التي ستحل محله، فليس من المنطقي أن نزيح استبدادًا لا نعلم ما الذي يمكن أن يحل محله، بل إن إزاحته قبل تحديد بديله قد يكون مدعاة للاختلاف بعد ذلك، فيفسد العمل كله وينقلب إلى فتنة هي أشد من فتنة الاستبداد[١].

ب- العلاقة مع الآخر

قبيل أن نشرع في بيان رؤية الكواكبي للعلاقة مع الآخر يحسن أن نشير إلى وجود بعض الاختلافات بينه وبين مفكري النهضة حول هذه المسألة؛ فمن جهة اهتم الكواكبي بالمشكلات التي كانت تواجه المسلمين الغربيين الجدد، فكان من أوائل من طرقوا هذه المشكلات التي كانت بعيدة في ذلك الوقت عن الخطاب الإسلامي النهضوي، ومن جهة أخرى كان الكواكبي بعيدًا عن الموضوعات التي ارتبطت بالعلاقات الإسلامية الغربية كالتبشير أو المفاضلة بين مبادئ الإسلام والمبادئ الغربية وما إلى ذلك من موضوعات، وهي مسألة يمكن أن نفسرها بأن الكواكبي كان يرى أن علة المسلمين ذاتية نابعة من استيلاء الفتور على الداخل الإسلامي وليست محصلة عامل خارجي (الاحتلال)؛ فالاحتلال بالنسبة إليه هو نتيجة طبيعية لهذه العلة الذاتية وليس سببًا لها كما سيذهب بعض المفكرين الإسلاميين لاحقًا.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٢٩-٥٣٣.

ولا يعني هذا أن الكواكبي أنكر الصراع بين الإسلام والغرب فقد وصف تاريخ علاقاتهما بأنه «تاريخ التغالب الطويل» الذي كان سجالاً، ففي البداية سبقناه في العلم والأنظمة والقوة ««فكنا له أسيادًا» ثم لحق بنا وصارت الحياة مزاحمة بيننا، إلى أن جاء العصر الحديث وتفوق علينا الغرب بفضل امتلاكه عوامل القوة كلها والمتمثلة في: اتحاد شعوبه الكبيرة، وامتلاكه القوة المسلحة، والمعارف، والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والنشاط المتولد عن الحرية بعد القضاء على الاستبداد، والأمن الاقتصادي بفضل البنوك والشركات المالية «فاجتمعت هذه القوات فيه وليس عند الشرق ما يقابلها غير الافتخار بالأسلاف.. والغرور بالدين..، فالمسلمون يقابلون تلك القوات بما يقال عند اليأس وهو (حسبنا الله ونعم الله ونعم الوكيل) ويخالفون أمر القرآن لهم بأن يعدوا ما استطاعوا من قوة لا ما استطاعوا من صلاة وصوم»[(١)] ولكن رغم احتكار الغرب لأدوات القوة التي مكنته من احتلال الشرق فليس لنا أن نيأس فالأمر مقدور وميسور «ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد»، وتربية الشباب على الجد والاجتهاد.

إن الاختلافات بين الغرب والشرق لا ترد إلى الأسباب الموضوعية فحسب، وإنما إلى الفروقات الفردية والنفسية والفكرية بين آحاد الشرقيين والغربيين، فـ «الغربي يعتبر نفسه مالكًا لجزء مشاع من وطنه، والشرقي يعتبر نفسه وأولاده ومن في يديه ملكًا لأميره، والغربي له على أميره حقوق وليس عليه

(١) المرجع السابق، ص ٥١٨.

حقوق، والشرقي عليه لأميره حقوق وليس له حقوق... الشرقي سريع التصديق والغربي لا ينفي ولا يثبت حتى يرى ويلمس. الشرقي أكثر ما يغار على الفروج كأنه شرفه كله مستودع فيها، والغربي أكثر ما يغار على حريته واستقلاله، الشرقي حريص على الدين والرياء فيه، والغربي حريص على القوة والعز والمزيد فيهما، والخلاصة أن الشرقي ابن الماضي والخيال والغربي ابن المستقبل والجد»[١].

لم يدفع الصراع التاريخي أو احتلال الغرب للشرق الكواكبي إذًا لاتخاذ موقف متحامل من الغرب؛ بل كان أمينًا ومنصفًا في تقييمه للفروق بين أبناء الحضارتين، وإدراكه لحسن خصال الغربيين جعله يحسن الظن بالغرب عمومًا وبإمكانية أن يتحول كثير من أبنائه إلى الإسلام إذا تعرفوا على مبادئه النقية التي طمستها ممارسات المسلمين، وهو ما دفعه أن يدرس بشكل جديّ أصناف الغربيين الذين يمكن دعوتهم إلى الإسلام، وتوصل إلى أن البروتستانت هم المؤهلون لذلك، وبرر ذلك بأنهم قد تحولوا عن الكاثوليكية لتحريفها العقيدة المسيحية، وهم بعيدون عن الخرافات والتقديس المبالغ فيه للكهنة والآباء القساوسة، وهذه برأيه أسباب تجعلهم أقرب للإسلام من باقي الطوائف المسيحية.

ولكن إذا كان بالإمكان أن يحسن المرء الظن بالغرب على الصعيد الديني فهل يكون بوسعه أن يُحسن الظن به في المجال السياسي بعد أن استباح البلاد الإسلامية بقواته؟ هذا ما لم يملك الكواكبي أن يقر به فـ«يحق لك – أيها الوطن

(١) المرجع السابق، ص ٤٩٢.

– في شرع الطبيعة أن لا تحب الأجنبي الذي يأبى طبعه حبَّك، الذي يؤذيك ولا يواليك، ويزاحم بنيك عليك ويشاركهم فيك، وينقل إلى أرضه ما في جوفك من نفيس العناصر وكنوز المعادن، فيفقرك ليغني وطنه»[١]. والغرب ليس مغتصبًا اقتصاديًّا فحسب؛ وإنما هو حجر عثرة أمام النهضة «فمتى رأى فيكم استعدادًا واندفاعًا لمجاراته أو سبقه، ضغط على عقولكم لتبقوا وراءه شوطًا كبيرًا كما يفعل الروس مع البولونيين، واليهود والتتار، وكذلك شأن كل المستعمرين»[٢].

ورغم وعيه بهذه الحقائق فإن الكواكبي كان يأمل ألا يعارض الغرب تكوين خلافة إسلامية تحت لواء خليفة قرشي، مخالفًا بذلك القناعات السائدة بأن الغرب سيتصدى لقيام أي جامعة دينية تلم شتات المسلمين، لقد بدا مقتنعًا بإمكانية إزالة مخاوف الغرب تجاه الإسلام وبخاصة الجهاد، وقد اختار أن يكون إعادة تأويل المفهوم أحد مداخله لتحقيق هذه الغاية، ويذهب الكواكبي في محاولته التأويلية الخاطفة إلى القول بأن هناك ما يقرب من خمسين آية قرآنية تنهى عن الإكراه في الدين وعن التشديد والإلزام بالقتال، وهناك آيتان فقط تظهران التشديد وهما ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر/ ٩٤] و﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ﴾ [الحج/ ٧٨] «وبمراجعة أسباب نزول هاتين الآيتين يعلمون أنهما نزلتا في حق المشركين والكتابيين من العرب، ولا يوجد في القرآن ملزم لاعتبار عمومية

(١) المرجع السابق، ص ٥١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١٥.

حكمهما». ويختم الكواكبي محاولته التأويلية بأن «ليس في علماء الإسلام مطلقًا من يحصر معنى الجهاد في سبيل الله في مجرد محاربة غير المسلمين، بل كل عمل شاق نافع للدين والدنيا، حتى الكسب لأجل العيال، يسمى جهادًا»[١].

ويبدو أن الكواكبي أدرك أن إعادة التأويل لا ينهض وحده بإقناع الغرب فلم يجد في جعبته سوى طمأنته بشكل مباشر على أن وجوده في الشرق لن تتهدده الأخطار في حال قيام الجامعة الإسلامية أو الخلافة العربية؛ فالعرب «لم ينفروا من الأمم التي حلت بلادهم وحكمتهم، فلم يهاجروا منها كعدن وتونس ومصر بخلاف الأتراك، بل يعتبرون دخولهم تحت سلطة غيرهم من حكم الله؛ لأنهم يذعنون لكلمة ربهم تعالى شأنه: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران/ ١٤٠]»[٢].

قد ينظر البعض إلى ما ذكره الكواكبي على اعتبار أنه يشوبه التناقض فيما يخص الموقف من الاحتلال الغربي، ولكننا نراه معبرًا عن التوترات التي عانى منها - مثل غيره من الإصلاحيين - في علاقتهم بالغرب؛ فمن جهة كان الغرب هو الغازي وناهب الثروات، ومن جهة ثانية كان هو حامل لواء التنوير إلى الشرق كما زعمت بعض الدعايات الاستشراقية، ويبدو أنه تأثر ببعضها،

(١) الأعمال الكاملة، أم القرى، ص ٤٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠١-٤٠٢.

وانعكس ذلك في بعض مواضع من أم القرى يناشد فيها الغرب ويستعطفه أن يأخذ بيد «أخيه» الشرق نحو النهوض.

خامسًا: كتاب أم القرى

فكرة الكتاب

صدر الكتاب للمرة الأولى بالقاهرة عام ١٨٩٨ وكان الكواكبي يأمل أن يكون باكورة سلسة منشورات تصدر عن جمعية أم القرى، وقد نبه في الصفحة الداخلية للغلاف أن هذا الكتاب سيتلوه كتاب آخر هو «صحائف قريش»، غير أن القدر لم يمهله لتحقيق هذه الغاية. وعلى الرغم من أن الكتاب صدر في القاهرة فإن فكرته ولدت قبل ذلك، فقد أشار كامل الغزي أن الكواكبي أنهى المسوَّدتين الأولين لكتابيه في حلب، وأنه اطلع على مسودة «أم القرى».

ليس هناك من المعلومات الموثقة ما يؤكد أي الكتابين يسبق الآخر؛ فالكتابان متقاربان لجهة تاريخ النشر، ولم يجمع الباحثون على رأي بشأنهما؛ فالبعض يرجح أسبقية «أم القرى» وإلى هذا الرأي يميل محمد جمال الطحان، مستندًا إلى أن بعض فقرات «أم القرى» تكرر ورودها في «طبائع الاستبداد» بصيغة الماضي[١]، أما سهيلة الريماوي فتظن خلاف ذلك، وتحتج بأن الكواكبي صاغ في

(١) انظر مقدمة جمال الدين الطحان ، في: الأعمال الكاملة، ص ٩٣-٩٤.

«طبائع الاستبداد» نظرية قام باختبارها ووضعها موضع التطبيق في «أم القرى»[١]، وهناك رأي ثالث برز مؤخرًا يرجح أن الكتابين كُتبا بالتزامن وليس التعاقب، وحجته أن الكواكبي نشر الكتابين على هيئة مقالات في ذات التوقيت، فاستنتج أنهما كتبا معًا ولم يسبق أحدهما الآخر[٢].

تتلخص فكرة كتاب «أم القرى» في تخيل الكواكبي انعقاد مؤتمر إسلامي جامع بمكة المكرمة على هامش شعائر الحج عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م) بحضور ثلاث وعشرين شخصية تم اختيارهم بحيث يمثلون العالم الإسلامي شرقه وغربه شماله وجنوبه بدعوة من «السيد الفراتي»؛ وذلك لمناقشة قضية أسباب «الفتور العام» الذي سيطر على العالم الإسلامي، وكيف يمكن التخلص منه. وفصول الكتاب عبارة عن سجل مفصل لاجتماعات هذه الجمعية التي عُرفت باسم «أم القرى» والتي استغرقت أسبوعين كاملين. ولكن هل كانت فكرة عقد مؤتمر يناقش مشكلة النهضة ويؤسس لجامعة إسلامية وليدة خيال الكواكبي؟ هذا ما لا نستطيع الجزم به، فمن المعلوم أن السيد جمال الدين الأفغاني كان أول من صاغ فكرة تأسيس الجامعة الإسلامية وعقد مؤتمر ينهض بهذه الغاية، وتلقف الإصلاحيون من بعده الفكرة ودارت بينهم مناقشات أسهمت في بلورتها ومن هؤلاء السيد رشيد رضا الذي قدم رؤيته لها – في ذات التوقيت الذي صدر فيه

(١) سهيلة الريماوي، عبد الرحمن الكواكبي: دراسة في فكره السياسي، دمشق، دراسات تاريخية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ع ٢٣-٢٤، ص ١٢.

(٢) هذا الرأي نثبته استنادًا إلى ما سمعناه من أستاذنا الدكتور كمال الدين إمام.

كتاب أم القرى – بقوله: «إن (المنار) كان قد اقترح .. تأليف جمعية إسلامية تحت حماية الخليفة يكون مقرها في مكة المكرمة ولها شُعَب في سائر البلاد الإسلامية، وجريدة مخصوصة أو جرائد .. وبينا وجوه ترجيح مكة على الآستانة، كما بينا أصول وظائف الجمعية وأعمالها ونتائجها»[١]. ويمضي رشيد رضا إلى حد اقتراح أن يعقد اجتماع الجمعية «في موسم الحج الشريف، حيث لابد أن يوجد أعضاء من بقية الشُّعب التي في سائر الأقطار، يأتون الحج فيحملون إلى شعبهم من المجتمع العام ما يستقر عليه الرأي من التعاليم السرية والجهرية»!![٢]

هذه التشابهات في الأفكار تدفعنا للاستنتاج أن فكرة الكتاب هي «فكرة جمعية» كانت تعتمل في أذهان فريق من الإصلاحيين ولم ينفرد بها الكواكبي، ولهذا السبب حين صدر الكتاب بتوقيع مستعار اعتقد المعتمد العالي العثماني في مصر أحمد مختار الغازي (١٨٣٧هـ/ ١٩١٩م) أن رشيد رضا هو مؤلفه الحقيقي، وهو الأمر الذي نفاه رضا وعلق عليه بقوله «لو كان الغازي متقنًا للغة العربية لما اتهمني بذلك؛ فإن عبارة الكتاب ضعيفة، وفيها كثير من اللحن والغلط (هكذا)؛ ولذلك اتفقت مع مؤلفه – رحمه الله تعالى – على تصحيح عبارته وبعض التنقيح فيه ونشره في المنار، وإعادة طبعه عنه، مع ذكر ما أخالفه فيه في حواشيه وهو قليل»[٣].

---

(١) رشيد رضا، الجامعة الإسلامية وآراء كتاب الجرائد فيها، القاهرة: المنار ٥ ربيع الأول ١٣١٧/ ١٢ أغسطس ١٨٩٩، ص ٣٤٥.

(٢) رشيد رضا، الإصلاح الديني على مقام الخلافة الإسلامية، القاهرة: المنار، ٣ شعبان ١٣١٦/ ١٧ ديسمبر، ١٨٩٨ ص ٣٩.

(٣) رشيد رضا، المؤتمر الإسلامي العام في بيت المقدس، المنار، القاهرة: فبراير ١٩٣٢/ شوال ١٣٥٠، ص ١١٤-١١٥.

بنية الكتاب ومنهجه

يتكون الكتاب من مقدمة وتسعة فصول ضمت تسجيلاً لما دار خلال اجتماعات الجمعية التي جرت على مدار أسبوعين، وقد وردت نصوصها كاملة عدا الاجتماعات التاسع والعاشر والحادي عشر التي قُرئت فيها نصوص قانون الجمعية الوليدة، واكتفى الكواكبي بذكر ذلك دون أي تفصيلات، وقد اختتم الكتاب بذيل ولاحقة ضمت تسجيلاً حرفيًّا لواقعة لقاء الصاحب الهندي (أحد أعضاء المؤتمر) مع أمير من نبلاء الهند بعد المؤتمر بشهرين، ورؤي ضمها إلى السجل، وهي على قدر من الأهمية، ويبدو أنه جعلها بمثابة النتيجة المنطقية لإنشاء الجمعية.

وقبيل أن نعرض للقضايا التي ناقشها الكتاب خلال هذه الاجتماعات نحاول أولاً استشفاف معالم المنهج عند الكواكبي كما بدت في الكتاب.

يتجلى في الكتاب بعض من المعالم المنهجية التي جعلت منه بناء نظريًّا محكم اللبنات؛ فهناك أطروحة رئيسية يدور حولها الكتاب هي (الفتور العام)، وتساؤلات منهجية تبحث في «سبب تعمم هذا الفتور وملازمته لجامعة هذا الدين»[1]، واستخدام للأدوات البحثية من تصنيف وتحليل ومقارنة، بالإضافة إلى وجود جدلية يدور حولها النقاش.

(١) الأعمال الكاملة، أم القرى، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

انطلق الكواكبي من مقدمتين أساسيتين كان لهما أكبر الأثر في النتائج التي توصل إليها:

المقدمة الأولى: تتمثل في القول بأن الفتور العام الذي يسيطر على المسلمين يقف وراءه أسباب داخلية، ولا تقف خلفه أسباب خارجية، وكان من نتائج ذلك أن قصر الكواكبي بحثه على الأسباب الداخلية؛ وفيما نعتقد فقد كان على الكواكبي أن يدرس الأسباب الخارجية ولكن ليس بوصفها سببًا للتأخر وإنما بوصفها متغيرًا جديدًا طرأ على المعادلة الإسلامية، وكان عليه طرح التساؤلات حول مدى تأثر بيئة الأسباب الداخلية في ظل وجود المتغير الخارجي، وكيف كان ذلك، وما هي طبيعة التأثر، وكيف انعكس على الفتور العام؟.

أما المقدمة الثانية؛ فتتعلق بإقصاء الاختلافات المذهبية من مناقشات الكتاب، وكان لهذه المقدمة نتيجة مهمة ألا وهي أن الغالبية الساحقة من النقول والاستشهادات[١] التي أوردها كانت من الكتاب والسنة النبوية، ولم تكن أقوالاً منسوبة إلى زيد أو عمرو مهما بلغت مكانتهما.

جاءت معالجة الكواكبي قضية (الفتور العام) أو التأخر انطلاقًا من الأرضية المفاهيمية، كاشفًا بذلك أن هناك علاقة لا تنفصم بين الإطار النظري

---

(١) خلا بضعة استشهادات معدودة لأبي حنيفة وصاحبيه والشافعي تم توظيفها في موضع وحيد من الكتاب يتعلق برفض الأئمة أن يقلدهم أحد من بعدهم دون معرفة الدليل.

والواقع العملي، وأن النظرية ينبغي أن تُفعَّل وتوظف لحل مشكلات الواقع؛ وإذا علمنا أن المفاهيم التي وقع اختياره عليها هي مفاهيم قرآنية كبرى كالدين والإسلام والإيمان والشرك ندرك أنه آمن بأن إصلاح الواقع لا يكون إلا برده إلى الأصل التأسيسي المنشئ للأمة أي إلى القرآن الكريم.

ويمكن أن نجمل كيفية تعامل الكواكبي مع المفاهيم في عدد من العمليات المتراتبة على النحو الآتي:

العملية الأولى: البحث في دلالات المفهوم اللغوية بالعودة إلى المعاجم، وهذه العملية غايتها الوقوف على الدلالات والمعاني الأصلية للمفهوم واستبعاد الزائفة التي أُلصقت بالمفهوم خلال تطوره التاريخي، وأدت إلى طمس دلالاته وتشوه معانيه.

العملية الثانية: البحث في السياقات القرآنية للمفهوم، وبيان علاقته بالمفاهيم القرآنية ذات الارتباط، وهو ما يطلق عليه «بناء شبكة المفهوم»، وعادة ما يردف هذه العملية بعملية أخرى هي تحليل وتصنيف للمفهوم وبيان أنواعه وأقسامه، وما إن ينتهي الكواكبي من ذلك حتى يقوم بدمج هذه العمليات النظرية بالواقع، فاتحًا بذلك المجال أمام العملية الثالثة.

العملية الثالثة: قياس الواقع على المفهوم بهدف ربط الواقع «النسبي» بالمفهوم القرآني «المطلق»، ومن خلال الربط يتضح مدى انحراف الواقع عن

المفهوم، والتوصل إلى أن سبب الانحراف هو الابتعاد عن الأصل القرآني، ثم طرح مقترحات تسهم في تصحيح الواقع[١].

ومن الأمور اللافتة لجوء الكواكبي إلى استخدام المحاكاة Simulation أي خلق نماذج افتراضية تحاكي النماذج الواقعية، وقد طبقه الكواكبي حين جعل كل شخصية في المؤتمر تجسد أو تماثل شخصية أخرى ذات وجود واقعي؛ فالعالم النجدي هو نموذج لعالم سلفي نشأ في الجزيرة العربية وتربى على تحري العقيدة النقية وإعلاء قيمة النص، أما السعيد الإنكليزي فهو نموذج مضاد لعالم ولد في الغرب وتشرب بمقولاته وبخاصة إطلاق حرية العقل ومن هنا دعوته – دون غيره – إلى الاجتهاد.

أضفى أسلوب المحاكاة المشبع بالتفصيلات نوعًا من الجاذبية على الكتاب، غير أنها لم تكن هدف الكواكبي الوحيد من وراء اتباع هذا الأسلوب الذي شاع استخدامه في عالم الأدب وطبقه الكواكبي في عالم الفكر، فقد كانت هناك غايات منهجية يتوخى تحقيقها، ومن ضمنها:

– التمكن من بسط كافة الآراء في القضية المعروضة على بساط البحث.

– خلق حالة من النقاش والجدل حول هذه القضية أو ما يعرف باسم argument.

(١) ستتمثل هذه العمليات الثلاث بصورة عملية لاحقًا حين نتطرق لقضايا الدين والشرك والتصوف.

- من خلال الجدل يقوم الكواكبي بتفكيك أو تقويض المنظومة الفكرية لبعض القضايا، وهذا التفكيك يتم عن طريق إثبات تعارضها مع النصوص الإسلامية القطعية، والتساؤلات المفحمة، وضرب الأمثلة، والقياس. وقد طبق الكواكبي تلك الأدوات باستفاضة على قضيتي التقليد والتصوف الطرقي.

- وفي الختام ينهض الكواكبي بمهمة دعم بعض القضايا وذلك بالاستناد إلى الأدلة النصية، والشواهد الواقعية، والأدلة العقلية، ومن ذلك مناقشته لمسألة الاجتهاد حين ساق عددًا من الشواهد النصية للأئمة تنهى عن التقليد دون معرفة الدليل، ثم عرضه لرتب العلماء في اليمن كدليل واقعي على جدوى الاجتهاد وإمكانية تحققه، واختتم بالأدلة العقلية التي ترجح الاجتهاد والتي أوردها على لسان أحد المستشرقين الروس الذين اهتدوا للإسلام.

ولا يمكن أن نختم هذا الاستعراض لمعالم المنهج دون أن نشير إلى أن الكواكبي تمتع بقدرة عالية على تجاوز الرؤية السطحية الخارجية والنفاذ إلى جوهر الظواهر، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال عمليات تفكير معمقة والقدرة على الربط بين أمور تبدو في ظاهرها غير مترابطة لكنها وثيقة الصلة بعضها البعض؛ وسنكتفي بإيراد نموذج وحيد يوضح عمليًّا ما نشير إليه، فقد توصل الكواكبي بعد عمليات تحليل ومقارنة أن معظم الممارسات المنسوبة إلى المتصوفة لا تمت للإسلام بصلة وإنما هي طقوس وممارسات يهودية ومسيحية ارتدت مسوحًا إسلامية، فـ «هؤلاء المدلسون اقتبسوا ما هنالك كله أو جله عن أصحاب التلمود

وتفاسيرهم، ومن المجامع المسكونية ومقرراتها، ومن البابوية ووراثة السر .. والرهبنة أي التظاهر بالفقر ورسومها، والحمية وتوقيتها، ورجال الكهنوت ومراتبهم وتميزهم في ألبستهم وشعورهم.. وكذلك إمرار اليد على الصدر عند ذكر بعض الصالحين من إمرارها على الصدر لإشارة التصلب؛ وانتزعوا الحقيقة من السر، ووحدة الوجود من الحلول، والخلافة من الرسم، والسقيا من تناول القربان، والمولد من الميلاد وحفلته من الأعياد؛ ورفع الأعلام من حمل الصلبان، وتعليق ألواح الأسماء المصدرة بالنداء على الجدران من تعليق الصور والتماثيل؛ والاستفاضة والمراقبة من التوجه بالقلوب انحناء أمام الأصنام .. وهكذا إذا تتبعنا البدع الطارئة نجد أكثرها مقتبسا وقليلها مخترعًا»[١].

قضايا الكتاب

تطرق الكواكبي في كتابه إلى جملة من القضايا ذات الارتباط بمشكلة النهضة، وقد جاءت فصول / اجتماعات الكتاب على النحو التالي:

مقدمة أرادها الكواكبي أن تكون موجزة ومباشرة؛ فالفقرة الأولى تحدد القضية المركزية التي سيعالجها الكتاب وهي «الأسباب الظاهرية» التي تقف وراء الخلل الذي عم العالم الإسلامي، وسرعان ما نوه بجهود العلماء والكتاب في معالجة هذه القضية، وشدد على أن هناك حاجة ملحة لتوحيد هذه الجهود، ومن

(١) الأعمال الكاملة، أم القرى، مرجع سابق، ٢٩٥-٢٩٦.

أجل ذلك خرج في سياحة جابت مناطق عديدة في العالم الإسلامي من أجل «استطلاع الآراء وتهيئة الاجتماع»[١] لتأسيس جمعية تُعنى بالنهضة، وانتهى به المطاف في مكة في موسم الحج عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م) باختيار أعضائها والشروع في عقد اجتماعاتها.

وفيما نعتقد فإن المقدمة على وجازتها أدت ثلاث وظائف رئيسية، هي:

- تحديد الغاية من تأليف الكتاب.
- تسكين الكتاب في سياقه العام أي الكتابات المعنية بمشكلة النهضة.
- التمهيد لمتابعة اجتماعات الجمعية.

الاجتماع الأول حدد فيه الكواكبي الإطار العام للكتاب، واستهدف إيصال عدد من الرسائل المحددة تتعلق بإطار عمل الجمعية الذي قصره على البحث في أسباب الخلل وكيف يمكن معالجته، وتحديد وظيفة الجمعية وموقف الحكومات الإسلامية المتوقع منها، وقد غلبه التفاؤل حين ظن أنه «من المأمول أن تكون الحكومات الإسلامية راضية بهذه الجمعية حامية لها ولو بعد حين؛ لأن وظيفتها الأساسية أن تنهض بالأمة من وهدة الجهالة، وترقى بها في معارج المعارف، متباعدة عن كل صبغة سياسية»[٢].

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٨٣.

الدين وأسباب التأخر

الاجتماعان الثاني والثالث يُشكلان في مجموعهما وحدة واحدة؛ إذ خصصهما الكواكبي لبحث أسباب التأخر، وقد مهد لذلك بالبحث في علاقة الدين بالتأخر؛ وهو ما استلزم بالضرورة تحديد مفهوم الدين؛ فذهب إلى أنه «إدراك النفس وجود قوة غالبة (عاقلة لا تتكيف) تتصرف في الكائنات (على نواميس منتظمة) والخضوع لهذه القوة على وجه يقوم في الفكر»[١]. والدين لدى الكواكبي على أقسام ثمانية يمكن أن نوضحها بالشكل الآتي[٢]:

وفيما يعتقد الكواكبي فإن فساد الدين بكافة أنواعه يرجع إلى الإشراك بالله تعالى والتشدد في الدين، وهناك علاقة قوية بين الدين والترقِّي، فالدين الصحيح هو وحده الذي يكفل لأهله الترقِّي، أما الفاسدان بنقصان فقد يكون أهلهما على بعض النجاح، أما الفاسدان بزيادة أو بتخليط فأهلهما يكون في الشقاء لا محالة كما يؤكد الكواكبي، وإذا فسد الدين فإنه يأخذ بيد أهله نحو الانحطاط، والإسلام بوصفه دينًا سماويًّا قد أصابه ما أصاب الأديان الأخرى بفعل هذين الأصلين، فالدين الذي يؤمن به المسلمون المتأخرون لم يعد هو

(١) قام الكواكبي بتعريف الدين في موضوعين مختلفين من الكتاب واستخدم تعابير متقاربة لوصف نفس الفكرة لذلك آثرنا دمجهما في هذا التعريف الجامع. انظر عبد الرحمن الكواكبي الأعمال الكاملة، أم القرى، ص ٢٨٦، وانظر كذلك ص ٣١٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٧.

الدين النقي الذي آمن به المسلمون الأوائل، بل هو دين فاسد أدى بهم إلى الانحطاط[١].

شكلت هذه المناقشة الأساس الموضوعي الذي انطلق من خلاله الكواكبي لدراسة أسباب الفتور، والتي افتتحها بالأسباب الدينية وفي مقدمتها: العقيدة الجبرية والحث على الزهد والقناعة باليسير، وساقه ذلك لبحث دور العلماء المدلسين وغلاة المتصوفة في تشويش الدين على العامة؛ وما كان ذلك ليحدث لولا تطلع هؤلاء إلى مقام العلماء السامي «فتحيلوا للمزاحمة والظهور بمظهر العلماء العظماء بالإغراب في الدين وسلوك مسلك الزاهدين، ومن المعلوم أن يلجأ ضعيف العلم إلى التصوف كما يلجأ فاقد المجد إلى الكبر، وكما يلجأ قليل المال إلى زينة اللباس والأثاث»[٢].

أما كيف شوش هؤلاء الدين فهذا برأيه تم عن طريق تأويل القرآن بما لا يحتمله محكم النظر الكريم، وبزعم وراثة أسرار ادعوها، وإدخالهم البدع والتُّرَّهات إلى ممارساتهم الصوفية نقلاً عن اليهودية والمسيحية - كما أسلفنا -. وللأسف أصابوا نجاحات كبيرة، فأصبحوا المقربين من السلاطين، وقامت لهم أسواق في الحواضر الإسلامية ولاسيما القسطنطينية[٣] وكان من نتيجة ذلك أن

(١) المرجع السابق، ص٣١١-٣١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) يبدو أن الكواكبي كان يستهدف بحديثه خصمه وغريمه أبو الهدى الصيادي وأمثاله من مدعي التصوف الذين دخلوا تحت عباءة السلطان عبد الحميد في القسطنطينية.

ضاق على العلماء الخناق وحرموا المناصب والأرزاق والتبس الدين على العامة وتشوشت العقائد.

انتقل الكواكبي بعد ذلك إلى بحث علاقة الدولة «بالعلماء الرسميين»؛ وللوهلة الأولى يتضح أنهم ليسوا بعلماء وإنما هم المقربون من الأمراء، وممن يعهد إليهم بالوظائف الرسمية وتسبغ عليهم الألقاب بهتانًا وزورًا «ولا ريب، أن التسعين في المائة من العلماء المتبحرين لا يحسنون قراءة نعوتهم المزورة، كما أن الخمسة والتسعين من أولئك المتورعين، رافعي أعلام الشريعة والدين، يحاربون الله جهارًا، ويستحقون ما يستحقون من الله وملائكته والمؤمنين»[١]، وليس أدل على ذلك من أنهم لا يعارضون القوانين التي تحرم ما أحل الله، ولا يتورعون عن ترأس هيئات لا تحكم بما أنزل الله، ويسوغون للحكام نبذ الشورى والاستبداد بالرأي؛ «فماذا يرجى من علماء يشترون بدينهم دنياهم، ويقبلون يد الأمير لتقبل العامة أيديهم، ويحقرون أنفسهم للعظماء ليتعاظموا على ألوف من الضعفاء»، ويخلص الكواكبي إلى أن «أفضل الجهاد في الله الحط من قدر العلماء المنافقين عند العامة، وتحويل وجهتهم لاحترام العلماء العاملين؛ حتى إذا رأى الأمراء انقياد الناس لهؤلاء أقبلوا هم أيضًا عليهم رغم أنوفهم. وأذعنوا لهم طوعًا أو كرهًا»[٢].

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٨.

وإلى جوار هذه الأسباب الدينية التي تقف وراء التأخر هناك جملة من الأسباب السياسية، هي: تحول نوع السياسة الإسلامية من نيابية اشتراكية ذات طابع ديمقراطي - حسب تعبيره - إلى ملكية مقيدة بقواعد الشرع ثم إلى شبه مطلقة أي استبدادية [١]، وفقدان الحرية وألفة الاستبداد، إضافة إلى فساد النخبة السياسية وتمكن الترف منها «حتى بلغ جهل هؤلاء منزلة أحط من جهل العجماوات»، وقد تقلص دورهم في الشأن العام وانحصر اهتمامهم في جباية الأموال، مستندين في ذلك إلى الجندية (القوة المسلحة)، حتى أهملوا الدين كليًّا ونبذوا القرآن عدا بعض الآيات التي تحث على وجوب طاعة ولي الأمر، وضرورة الجهاد، دون توضيح أن المقصود منه إعلاء راية الإيمان، لا تحقيق أطماعهم الذاتية «فإذا أضفنا إلى شركهم هذا ما هم عليه من الظلم والجور يحكم عليهم الشرع والعقل بأن ملوك الأجانب أفضل منهم وأولى بحكم المسلمين؛ لأنهم أقرب للعدل ولإقامة المصالح العامة، وأقدر على إعمار البلاد وترقية العباد»[٢].

أما الطائفة الثالثة من أسباب التأخر التي أطلق عليها «الأسباب الأخلاقية» فهي تتعلق بالضعف الذاتي للمسلمين وتبرز في يأسهم من مباراة الأمم الأخرى، وإهمالهم للعلوم الطبيعية والاجتماعية، وفقد المؤسسات الاجتماعية التي تجمع بين أفراد الأمة وتسمح بتداول الأفكار، وضعف المقدرات

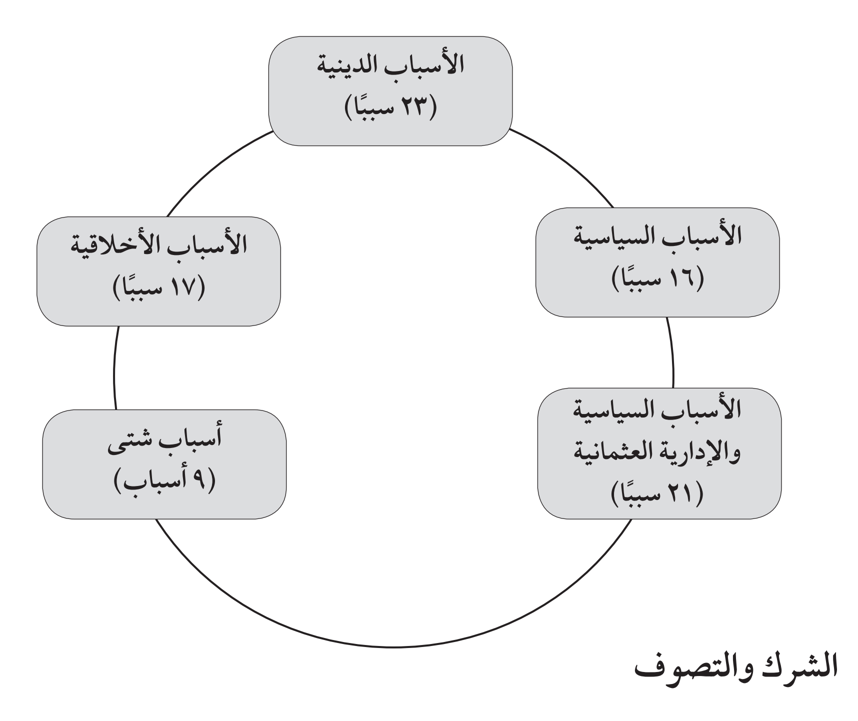
---

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩٣.

الاقتصادية نتيجة تخلي المسلمين عن استثمار أموال الزكاة في القضاء على الفقر وتأسيس مؤسسات اقتصادية حديثة كالمصارف التي تعين الحكومات على تشييد المشروعات العامة.

وقد حصر الكواكبي جميع هذه الأسباب في الاجتماع السابع وبلغ مجموعها ستة وثمانين سببًا بعد أن أضاف إليهما مجموعتين جديدتين تتعلقان بالأسباب الإدارية العثمانية وأسباب أُخَر، وهو ما يمكن أن نمثل له بالشكل الآتي:



الشرك والتصوف

الاجتماع الرابع خصصه الكواكبي للبحث في مفهوم الشرك، وكيف تسلل إلى العقيدة عبر ممارسات غلاة المتصوفة؛ وقد انطلق من التأكيد على بعض

مقدمات نظرية من قبيل أن أصل الإيمان بوجود الخالق أمر فطري في البشر لا يحتاجون فيه إلى الرسل، وإنما حاجتهم إليهم هي في تحديد كيفية الإيمان بالله على نحو يكفل التوحيد والتنزيه له سبحانه. وأردف بمناقشة المفهوم في البيئة الإسلامية حيث مارس العمليات المفاهيمية الثلاث التي أشرنا إليها من قبل، فحدد ماهية المفهوم بالرجوع إلى المعاجم، ثم شرع في بناء شبكة المفهوم من خلال مقارنته بمفاهيم: التوحيد والعبادة والإيمان والإسلام، ثم مضى موضحًا أقسام الشرك الثلاثة كما بينها العلماء وكيف تتبدى في ممارسات المسلمين، وهي: الإشراك في الذات؛ وتتبدى في اعتقاد جماعة من المسلمين في عقيدة الحلول، والإشراك في الملك ويدخل تحتها اعتقاد البعض باختصاص بعض المخلوقين بتدبير شئون الكون، والإشراك في الصفات وهي الاعتقاد في مخلوق بأنه متصف ببعض صفات الكمال التي لا تنبغي إلا للخالق جل شأنه. وهذا النوع الأخير هو الأكثر شيوعًا بين المسلمين بسبب المتصوفة «الذين استبدلوا الأصنام بالقبور فبنوا عليها المساجد والمشاهد وأسرجوا لها وأرخوا عليها الستور يطوفون حولها مقبلين مستلمين أركانها، ويهتفون بأسماء سكانها في الشدائد ويذبحون عندها القرابين»[١]. وبعضهم يجتمع لذكر الله مصحوبًا بالمدائح وإنشاد الصيغ الشركية التي «لو سمعها مشركو قريش لكفروهم»[٢].

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢١.

واختتم الكواكبي هذا الاجتماع بملاحظة مهمة تفيد أن «الانتقاد على الاعتقاد» هو أشد أنواع النقد وأكثرها وقعًا على النفس؛ لأن الآراء الاعتقادية تؤسَّس في الغالب على الوراثة والتقليد دون الاستدلال والنظر العقليين، فاتحًا بذلك المجال للحديث حول مسألة «الاستهداء بالكتاب والسنة» أو الاجتهاد.

الاجتهاد والتقليد

تعد مسألة الاجتهاد واحدة من أهم المسائل التي ناقشها الكواكبي في كتابه، وتعبيرًا عن تلك الأهمية أفرد لها الاجتماعين الخامس والسادس، حيث تناول فيهما وجهات النظر المؤيدة والمعارضة. وقد وقع اختياره على السعيد الإنكليزي ومستشرق روسي اهتدى للإسلام ليكونا داعيين إلى الاجتهاد وهو اختيار يومئ بأن غلق باب الاجتهاد والخلود إلى التقليد المذهبي يقف حجر عثرة أمام انتشار الإسلام بين الأوربيين؛ وإذا شئنا أن ينتشر الإسلام في العالمين فعلينا أولاً أن نفتح باب الاجتهاد[١].

وإذا كان الكواكبي قد جعل من الغرب سببًا رئيسًا وراء الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد فإنه أسند دعوته إلى قاعدتين من قواعد الدين الإسلامي: الأولى أن محمدًا عليه السلام قد بلغ رسالته ولم يكتم منها شيئًا، ومن ثم يحظر علينا أن نزيد عليها أو ننقص منها أو نتصرف فيها. والثانية أن دائرة حياتنا العامة يمكن

(١) راجع محاورة مفتي قازان مع المستشرق الروسي، المرجع السابق، ص ٣٤٧-٣٥٢.

التصرف فيها كما نشاء مع رعاية القواعد الأساسية التي شرعها الرسول وما تقتضيه الحكمة والمصلحة[1]. وانطلاقًا من هاتين القاعدتين يرى الكواكبي أنه ليس لزامًا على المسلم أن يقلد أحد المذاهب الفقهية، وحجته أن أئمة المذاهب قد اختلفوا في معظم الأحكام، وأنهم ترددوا في الجزم بالأحكام حتى عدل بعضهم عن رأي أفتى به إلى غيره، وأن تلامذتهم اختلفوا في الرواية عنهم كأتباع أبي حنيفة الذين قلما اتفقوا على رواية عنه لتعدد مذاهبه في المسألة الواحدة.

وينتقل الكواكبي بعد ذلك إلى تفنيد أدلة القائلين بوجوب التقليد، وقد أجملها الكواكبي في ثلاثة أدلة رئيسة هي: الادعاء بأن اختلاف الأئمة يعد رحمة بالعباد، وإجماع الأمة منذ قرون على وجوب تقليد أحد المذاهب، وأن الأئمة الأعلام كانوا أكثر منا فهمًا وعلمًا، فينبغي أن نقلدهم لأننا لا نستطيع أن نهتدي بأنفسنا.

وفيما يتعلق بالدليل الأول يرى الكواكبي أن الاختلاف يكون رحمة إن أُحسن استخدامه، أما إن أسيئ استخدامه – كما هو الواقع – بأن يدعي أهل كل مذهب أنهم وحدهم أهل السنة والجماعة وأن ما سواهم مبتدعون فلا يتوهم عاقل أن هذا التفرق رحمة قط.

(١) المرجع السابق، ص ٣١٤.

أما الدليل الثاني المستند إلى إجماع الأمة على وجوب التقليد فيذهب فيه إلى أنه لو كان الصواب قائمًا بالكثرة والقدم وإن خالف المعقول لاقتضى ذلك صوابية الوثنية ورجحان النصرانية، بل إنه يجد هذا الدليل يخالف قول الرسول عن تفرق الأمة إلى بضع وسبعين شعبة كلها في النار إلا واحدة، فأين حكم الأكثرية في هذه الحال؟[(١)]

أما الدليل الثالث القائل بأن الأئمة الأعلام كانوا أكثر منا فهمًا وعلمًا فهو لا ينكره، ولكنه يعلق عليه متسائلاً: متى كلف الله تعالى عباده بدين لا يفقهه إلا أمثال هؤلاء النوابغ العظام؟ أليس أساس ديننا القرآن؟ ... أما السنة، أفلم تصل إلينا مجموعة مدونة؟ أي إن معرفتنا بالأصلين القرآن والسنة كافيان عنده لأن نصبح مؤهَّلين للقيام بالاجتهاد دون الركون إلى تقليد أحد من الأئمة.

ويمضي الكواكبي لتفكيك هالة القداسة التي نسجت حول الأئمة، فيذهب إلى أن علمهم ليس علمًا خارقًا، فالإمام الشافعي لم يؤسس قواعد مذهبه إلا على اللغة، أما أبو حنيفة فقد اعتمد على بعض القواعد المنطقية الأساسية، ولم يكلفنا أي منهما باتباع ما ذهب إليه، بل إن الله تعالى لم يرضَ لنا أن نتبع الأعلم، بل كلفنا بأن نستهدي من كتابه وسنة رسوله على حسب إمكاننا وطاقتنا[(٢)].

(١) المرجع السابق، ص٣٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٢.

وينهي الكواكبي بحثه بأنه إذا كان على العلماء القيام بواجب الاجتهاد فإن عملية الاجتهاد نفسها ينبغي أن تتم تحت رعاية الإمام أو ولاة الأمور الذين ينبغي عليهم أن يلزموا الأمة باتباع الأحكام الاجتهادية التي هي أحكام زمانية، وليست شرعًا في حد ذاتها، فإذا تبدل الزمان عدل عنها بغيرها [١]، وهو رأي مستغرب من مفكر مثله لطالما ذم الاستبداد وانتقد تدخل الحكام في الشئون الدينية.

خاتمة الكتاب

اختتم الكواكبي كتابه بـ «لاحقة» أضيفت بعد مضي شهرين من انفراط عقد الاجتماعات، وهي عبارة عن كتاب ورد من الصاحب الهندي أحد أعضاء المؤتمر يذكر فيه أنه التقى أحد الأمراء، وأطلعه على مجريات الجمعية وسجل أعمالها، وقد جرت بينهما محاورة بشأن الجمعية أوردها الكواكبي بنصها لأهميتها، وما يسترعي النظر في هذه اللاحقة أنها شملت معظم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى الكتاب، ومن بينها ما يتعلق بارتباط الجمعية بأمر النهضة الدينية دون الأمور السياسية، وقد علق الكواكبي على ذلك بأنه ثبت من المباحثات أن علة الفتور هي الخلل الديني، وبناء عليه حولت الجمعية اهتمامها جهة العلة، حتى إذا زالت العلة زال المعلول[٢].

(١) المرجع السابق، ص٣٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٤.

ومن الانتقادات ما يتعلق بأن الجمعية علقت أملها في إعزاز الدين على العرب دون العثمانيين على الرغم من أن ضعف العرب معلوم، وأن الدولة العثمانية رغم ما أصابها فإنها دولة راسخة خدمت الإسلام لبضعة قرون، ونافحت عن أهله؛ ولذا فهي أولى بالخلافة منهم، وهو الأمر الذي رفضه الكواكبي الذي استعرض مسيرة عدد من الخلفاء العثمانيين الفاتحين كالسلطان محمد الفاتح والسلطان سليم وغيرهما، وأكد أن دوافع الملك كانت تقف وراء فتوحاتهم وليس الدين[١]، معتبرًا أن بقاء الخلافة في آل عثمان «فيه تغرير المسلمين وتركهم متكلين على دولة ما توفقت لنفع الإسلامية بشيء في عزِّ شبابها، بل أضرتها بمحو الخلافة العباسية المجمع عليها، وتخريب ما بناه العرب، وإفناء الأمة بفتوحاتها شرقي أوربا ومدافعاتها ... أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة، وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولا مرجع، وتركوا المسلمين صمًّا بكمًا عميًا ولا مرشد؟ أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة، وتركوا الهند مساهلة، وتركوا الممالك الجسيمة الآسيوية للروسيين، وتركوا قارة إفريقيا الإسلامية للطامعين، وتركوا المداخلة في الصين كأنهم الأبعدون؟ أفما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا في القرون الخالية، فيتركوا الخلافة لأهلها والدين لحماته؛ وهم يحتفظون على بقية سلطنتهم، ويكتفون بشرف خدمة نفس الحرمين، وبذلك يتقون الله في الإسلام والمسلمين»[٢].. بهذه الانتقادات العنيفة للدولة العثمانية اختتم

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٩.

الكواكبي كتابه الذي وصف بأنه «لم يكتب مثله في الإصلاح الإسلامي» على حد تعبير رشيد رضا.

لم يطل البقاء بالكواكبي ليرى ما حققه كتابه من نجاح مع نشره بمجلة المنار الذائعة الصيت، ويبدو لنا أن الكتاب كان له أثره الكبير على الحركة الإصلاحية، فيمكننا أن نلحظ أن رشيد رضا اقتبس منه أسلوب المحاكاة وطبقه في كتابه حوارات المصلح والمقلد، أما رؤيته الإصلاحية فكانت أعمق تأثيرًا واستمرت لسنوات طويلة بعد رحيله، مع فارق كبير أنه بينما أجاب الكواكبي على سؤال «لماذا تأخر المسلمون؟» فإن المواجهة الممتدة مع الغرب حتمت أن يصبح السؤال «لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟» وهو السؤال الذي وجهه أحدهم إلى المنار في مطلع الثلاثينيات وتصدى له الأمير شكيب أرسلان وأسهب فيه، ثم صدر بعد ذلك على هيئة كتاب.

وإذا كانت صيغة السؤال قد اختلفت عن ذي قبل فإن الإجابة لم تختلف كثيرًا عما ذهب إليه الكواكبي وبخاصة التوافق على أن نكبة الأمة هي في علمائها الرسميين المتاجرين بالدين، وأن الإسلام الذي يدين به المسلمون لم يعد كما كان فـ «لم يبقَ من الإيمان إلا اسمه، ومن الإسلام إلا رسمه، ومن القرآن إلا الترنم به»[1]، وأن أهم أسباب التأخر هي الجهل والعلم الناقص وفساد

---

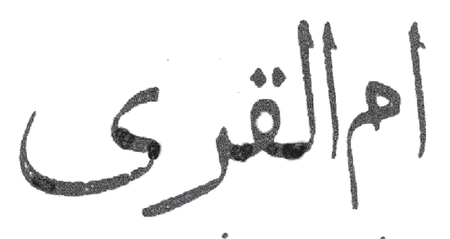
(١) شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟ بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، مراجعة، حسن تميم، د/ ت، ص٤٢.

الأخلاق، وفساد الأمراء، والعلماء المتزلفون للأمراء والجبن والهلع مضافًا إليهما اليأس والقنوط[١]. وربما تتميز محاولة شكيب عن الكواكبي في الاستدعاء المزدوج لكل من التاريخ الإسلامي والحاضر الأوروبي وقياس واقع المسلمين عليهما، والخلوص أنه لا سبيل إلى النهوض إلا بمحاولة التوفيق بين الإسلام وما يتواءم معه من القيم الغربية «فالمسلمون لا ينهضون إلا بمثل ما نهض به غيرهم» حسبما خلص في جوابه[٢].

وإذا كانت أسباب تأخر المسلمين قد أصبحت معلومة ولم تعد محل تساؤل، فإن الشق الثاني من السؤال المتعلق بكيف ينهضون ما زال مطروحًا، وربما يكون أصبح أكثر إلحاحًا في ظل الثورات العربية، وفيما نظن فإن ما قدمه الكواكبي من أفكار متعلقة بكيفية إزالة الاستبداد، وبعث الاجتهاد، وممارسة النقد الذاتي بعمق وشفافية ما زالت تحمل صلاحية كبيرة، ويمكن مواصلة البناء عليها، وإن كانت لا تعد الإجابة كاملة فما زالت هناك حاجة أن نقدم نحن إجابتنا على السؤال بما يلبي متغيرات العصر ويستجيب لحاجياته.

(١) المرجع السابق، ص ٧٥-٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٣.



اي ضبط مفاوضات ومقررات

﴿ مؤتمر النهضة الاسلامية ﴾

(المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦) هجرية .

لمؤلفه

(السيد الفراتي)

﴿ ونشر في المجلد الخامس من مجلة « المنار » الإسلامية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٠ هجرية

صفحة الغلاف الداخلي لآخر طبعة للكتاب صدرت في حياة المؤلف

أُمُّ القُرى

تأليف

السيد الفراتي

(عبد الرحمن الكواكبي)

وهو ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية
المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ هـ

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٣ م

طُبِع لأول مرة في عام (١٣١٦ هـ/١٨٩٨ م)

أيها الواقف على هذه المذِّكرات[1]

اعلم أنها سلسلة قياس لا يُغني أولها عن آخرها شيئًا، وأنها حلقات معانٍ مرتبطة مترقِّية، لا يُغني تصفحها عن تتبعها، فإن كنت من أمة الهداية وفيك نشأة حياة ودين، وشمة مروءة، فلا تعجل بالنقد حتى تستوفي مطالعتها، وتعي الفواتح والخواتم، ثم شأنك ورأيك. أما إذا كنت من أمة التقليد وأُسَرَاء الأوهام، بعيدًا عن التبصر، لا تحب أن تدري: من أنت؟ وفي أي طريق تسير؟ وما حق دينك ونفسك عليك؟ وإلى ماذا تصير؟ فتأثرت من كشف الحقائق، ودبيب النصائح، وشعرت بعار الانحطاط، وثقل الواجبات، فلم تُطِق تتبع المطالعة وتحكيم العقل والنقل في المقدمات والنتائج، فأناشدك الإهمال الذي ألفناه أن تطرح هذه المذكرات إلى غيرك ليرى فيها رأيه.

السيد الفراتي

إخطار

من يظفر بنسخة من هذا السجل فليحرص على إشاعته بين الموحدين، وليحفظ نسخة منه ليضيف إليه ما سيتلوه من نثريات الجمعية باسم «صحائف قريش» التي سيكون لها شأن إن شاء الله في النهضة الإسلامية العلمية والأخلاقية.

(١) هذه الصفحة غير موجودة في طبعة المنار وموجودة في الطبعات السابقة عليها. (هذا الهامش يشير إلى إضافة مراجعي مكتبة الإسكندرية للنص الأصلي للكتاب وسوف يستعمل الرمز (م) لاحقًا للإشارة إلى ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المخلوقين، وعلى آله وأصحابه أنصار دينه الأولين، وعلى أتباعهم في مسالكهم إلى يوم الدين.

أما بعد..؛

فأقول[١] لما كان عهدنا هذا - وهو أوائل القرن الرابع عشر - عهدًا عمَّ فيه الخلل والضعف جميع المسلمين، وكان من سنة الله في خلقه أن جعل لكل شيء سببًا، فلا بد لهذا الخلل الطارئ والضعف النازل من أسباب ظاهرية غير سر القدر الخفي عن البشر. فدعت الحمية بعض أفاضل العلماء والسراة والكتاب السياسيين للبحث عن أسباب ذلك والتنقيب عن أفضل الوسائل للنهضة الإسلامية، فأخذوا ينشرون آراءهم في ذلك في بعض الجرائد الإسلامية الهندية والمصرية والسورية والتاتارية، وقد اطلعت على كثير من مقالاتهم الغرَّاء في هذا الموضوع الجليل، واتبعت أثرهم بنشر ما لاح لي في حل هذا المُشْكل العظيم.

(١) في الطبعات السابقة على طبعة المنار: «فأقول وأنا هو الرحالة المتكني بالسيد الفراتي: إنه ...» (م).

ثم بدا لي أن أسعى في توسيع هذا المسعى بعقد جمعية من سراة الإسلام في مهد الهداية – أعني (مكة) المكرمة – فعقدت العزيمة متوكلاً على الله تعالى على إجراء سياحة مباركة بزيارة أمهات البلاد العربية[١] لاستطلاع الأفكار وتهيئة الاجتماع في موسم أداء فريضة الحج، فخرجت من وطني – أحد مدن الفرات – في أوائل محرم سنة ست عشرة وثلاثمائة وألف، وكلي ألسن تُنشد:

دَرَاكِ[٢] فمَنْ يُدْنف[٣] لعَمْري يُدفنُ وما نَافعٌ نوحَ مَتى قِيل قد فَني
دَراكِ فإنَّ الدِّينَ قد زالَ عِزُّهُ وكان عزيزًا قبْلَ ذَا غيرَ هيِّنِ
فكَانَ لهُ أهْـــلٌ يـوفُّونَ حقَّهُ بهَــــدْي وتلقينٍ وحُسنِ تلقُّنِ
إلامَ وأهلُ العلمِ أَحْلاسُ بيتِهم[٤] أَمَا صَار فرضًا رَأْبُ هذا التَّوهُّنِ
هَلُمُّوا إلى بَذلِ التعَــــاونِ إنَّهُ بإهمــــــالِه إثمٌ على كلِّ مؤمنِ[٥]
هَلُمُّوا إلى (أمِّ القـــــرى) وتآمروا ولا تقنَطوا من رُوح ربٍّ مُهَيْمِنِ
فإنَّ الذي شَادتْهُ أسيافُ قبلَكُم هُو اليــــــوم لا يحتَاجُ إلا الألسُنِ

(١) لأن العرب وحدهم أولياء هذا الأمر وهذا الدين كما سيُفصَّل.
(٢) دَراكِ: اسم لفعل أمر، بمعنى: أَدْرِك. (م).
(٣) يُدنف: يحتضر. (م).
(٤) أَحْلاسُ بيتِهم: ملازمون له لا يبرحونه. (م).
(٥) غير موجود في طبعة المنار. (م).

فسلكت الطريق البحري من إسكندرون، معرجًا على بيروت فدمشق، ثم يافا فالقدس، ثم جئت الإسكندرية فمصر، ثم من السويس يمَّمتُ الحديدة فصنعاء فصعدًا إلى البصرة ومنها إلى حائل[١] إلى المدينة – على مُنَوِّرِها أفضل الصلاة والسلام – إلى مكة المكرمة، فوصلتها في أوائل ذي القعدة، فوجدت أكثر الذين أجابوا الدعوة ممن كنت اجتمعت بهم من أفاضل البلاد الكبيرة المذكورة وسراتها قد سبقوني بموافاتها. وما انتصف الشهر وهو موعد التلاقي الا وقَدِم الباقون ما عدا الأديب البيروتي الذي حرمنا القدر ملاقاته؛ لسبب أنبأنا عنه فعذرناه.

وفي أثناء انتظارنا منتصف الشهر، سعيت مع بعض الإخوان الوافدين في تحري وتخير اثني عشر عضوًا أيضًا؛ لأجل إضافتهم للجمعية، وهم من مراكش وتونس والقسطنطينية وبغجة سراي وتفليس وتبريز وكابل وكشغر وقازان وبكين ودهلي وكلكتة وليفربول.

وإذ كنت المباشر لهذا الدعوة بادرت واتخذت لي دارًا في حي متطرف في مكة مناسبة لعقد الاجتماعات بصورة خفية، ومع ذلك استأجرتها باسم بواب داغستاني روسي؛ لتكون مصونة من التعرض، رعاية للاحتياط.

---

(١) قاعدة إمارة نجد، أي بلاد ابن الرشيد. هذا الهامش من وضع الكواكبي، وسنشير إليه لاحقًا بـ (ك). (م). وفي غير طبعة المنار «فخرجت منها سالكًا الطريق البحري من إسكندرون، معرجًا على بيروت فدمشق، ثم يافا فالقدس، ثم جئت إسكندرية فمصر، ثم من السويس يممتُ الحديدة، فصنعاء فعدن، ومنها قصدت عمان فالكويت، ومنها رجعت إلى البصرة ومنها إلى حائل». (م).

وقد انعقد من منتصف الشهر إلى سلخه اثنا عشر اجتماعًا غير اجتماع الوداع جرت فيها مذكرات مهمة صار ضبطها وتسجيلها بكمال الدقة كما سيعلم من مطالعة هذا السجل المتضمن كيفية الاجتماعات مع جميع المفاوضات والمقررات غير ما آثرت الجمعية كتمه كما سيشار إليه.



الاجتماع الأول
تأسيس الجمعية وخطبة الرئيس

يوم الإثنين الخامس عشر ذي القعدة سنة ١٣١٦

في اليوم المذكور انتظمت الجمعية للمرة الأولى، وأعضاؤها اثنان وعشرون فاضلاً، كلهم يحسنون العربية، فبعد أن عرفت كلاًّ منهم لباقي إخوانه وتعارفوا بالوجوه، بادرتهم بتوزيع اثنتين وعشرين قائمة- كن مهيئات قبلاً- مطبوعات بمطبعة (الجلاتين)، التي استعرتها من تاجر هندي في مكة لأجل طبع هذه القائمة وأمثالها من أوراق الجمعية، محررًا في نسخ القائمة مختصرًا تراجم إخوان الجمعية جميعهم، ببيان الاسم والنسبة والمذهب والمزية المخصوصة، وموضحًا فيها أيضًا مفتاح الرموز التي يحتاج الإخوان لاستعمالها.

وأعضاء الجمعية هم[1]:

السيد الفراتي، الفاضل الشامي، البليغ القدسي، الكامل الإسكندري، العلامة المصري، المحدِّث اليمني، الحافظ البصري، العالم النجدي، المحقق

(١) في غير طبعة المنار، سبقت الأسماء بشفرات رقمية لما يتمكن أحد من حلها، هي: (٢٢/٤٥/٥٨/٣٥/٦٦/١٧/٩/٨١٢/٥١٢٧/١٣٨١/٤٤٣/٢٣٢١/٥٦/٨٦٧/٩١٩/٤٠٤/٢٧/٤٣٣٢٣/٥٢٦/٨٣/٧٢٧/٣٦٥/٣٢٥٩/٨٤١)

المدني، الأستاذ المَكِّيّ، الحكيم التونسي، المرشد الفاسي، السعيد الإنكليزي، المولى الرُّومي، الرياضي الكردي، المجتهد التِّبْريزي، العارف التاتاري، الخطيب القازاني، المدقق التركي، الفقيه الأفغاني، الصاحب الهندي، الشيخ السِّندي، الإمام الصيني.

ثم بادرت الإخوان جاهرًا بكلمة شعار الإخوة التي يعرفونها مني من قبل، وهي: «لا نعبد إلا الله» مسترعيًا سمعهم وخاطبتهم بقولي:

من كان منكم يعاهد الله تعالى على الجهاد في إعلاء كلمة الله والأمانة لإخوان التوحيد أعضاء هذه الجمعية المباركة، فليجهر بقوله: «على عهد الله بالجهاد والأمانة»، ومن كان لا يطيق العهد فليعتزلنا.

وما جال نظري فيهم إلا وسارع الذي عن يميني إلى عقد العهد، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه .. إلى آخرهم.

ثم التمست منهم أن ينتخبوا أحدهم رئيسًا يدير الجمعية ومذاكراتها، وآخر كاتبًا يضبط المفاوضات ويسجل المقررات، فأجابني العلامة المصري: إن معرفة الإخوان بعضهم بعضًا جديدة العهد، وإنك أشملهم معرفة بهم، فأنا أترك الانتخاب لك.

وما أتم رأيه هذا إلا وأجمع الكل على ذلك، فحينئذ أعلنت لهم أن أتخير للرئاسة الأستاذ المَكِّي، وأتخير نفسي لخدمة الكتابة، تفاديًا عن إتعاب غيري في الخدمة التي يمكنني القيام بها، واستأذنت الأفاضل الأعجام منهم بنوع من التصرف في تحرير بعض ألفاظهم، فأظهر الجميع الرضاء والتصويب، وصرح الأستاذ بالقبول مع الامتنان من حسن ظنهم به، واستولى على الجمعية السكوت ترقبًا لما يقول الرئيس.

أما (الأستاذ الرئيس) فقطب جبينه، مستجمعًا فكره، ثم استهل فقال:

الحمد لله عالم السرِّ والنَّجوى، الذي جمعنا على توحيده ودينه، وأمرنا بالتعاون على التقوى، والصلاة والسلام على نبينا محمد القائل: «المسْلِمُ للمُسْلمِ كالبُنْيَانِ يشُدُّ بعضُه بعضًا» وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله انتصارًا لدينه، لم يشغلهم عن إعزاز الدين شاغل، وكان أمرهم شورى بينهم، يسعى بذمتهم أدناهم، اللهم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، لا نخضع لغيرك، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، لا ننتظر نفعًا من سواك، ولا نخشى ضُرًّا، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ الذي لا خفيات ولا ثنيات فيه، ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بنعمة الهداية إلى التوحيد ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بما أشركوا، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بعدما اهتدوا، سبحانك ربنا آتنا من لدنك رحمة، وهيئ لنا من أمرنا رشدًا.

وبعد..؛

فيا أيها السادات الكرام، كلٌّ منا يعلم سبب اجتماعنا هذا من مفاوضات أخينا السيد الفراتي الذي أجبنا دعوته لهذه الجمعية، شاكرين سعيه.

ولذلك لا أرى لزومًا للبحث عن السبب، كما لا أجد حاجة لتنشيط همتكم، وتأجيج حميتكم؛ لأننا كلنا في هذا العناء سواء، ولكن أذكركم بخلاصة تاريخ هذه المسألة فأقول:

إن مسألة تقهقر الإسلام بنت ألف عام أو أكثر، وما حفظ عز هذا الدين المبين كل هذه القرون المتوالية إلا متانة الأساس، مع انحطاط سائر الأمم عن المسلمين في كل الشئون، إلى أن فاقتنا بعض الأمم في العلوم والفنون المنوِّرة للمدارك، فَرَبَتْ[1] قوتها فنشرت نفوذها على أكثر البلاد والعباد من مسلمين وغيرهم، ولم يزل المسلمون في سُباتهم إلى أن استولى الشلل على كل أطراف جسم الممالك الإسلامية، وقرب الخطر من القلب - أعني (جزيرة العرب) - فتنبهت أفكار من رزقهم الله بصيرة بالعواقب، ووفقهم لنيل أجر المجاهدين، فهبوا ينشرون المواعظ والتذكرة، والمباحث المنذرة، فكَثُر المتنبهون، وتحركت الخواطر، لكنها حركة متحيرة الوجه، ضائعة القوة، فعسى الله أن يرشد جمعيتنا للتوصل إلى توحيد هذه الوجهة وجمع هذه القوة.

(١) ربت: زادت. (م).

وبتدقيق النظر في النشريات والمقالات التي جادت بها أقلام الفضلاء في هذا الموضوع، نرى كلها دائرة على أربعة مقاصد ابتدائية:

(الأول) منها: بيان الحالة الحاضرة، ووصف أعراضها بوجه عام وصفًا بديعًا، يفيد التأثر ويدعو إلى التدبر، على أن ذلك لا يلبث إلا عشية أو ضحاها.

(والثاني): بيان أن سبب الخلل النازل هو الجهل الشامل بيان إجمال وتلميح، مع أن المقام يقتضي عدم الاحتشام من التفصيل والتشريح.

(والثالث): إنذار الأمة بسوء العاقبة المحدقة بها، إنذارًا هائلاً تطير منه النفوس، مع أن الحال الواقع لا تغني فيه النذر.

(والرابع): توجيه اللوم والتبعة على الأمراء أو العلماء أو على الأمة كلها؛ لتقاعدهم عن استعمال قوة الاتفاق على النهضة، مع أن الاتفاق وهم متشاكسون متعذر لا متعسر.

فهذه المقاصد القولية قد استوفت حقها من أنواع بدائع الأساليب، وآن أوان استثمارها، وذلك لا يتم إذا لم يُشخص المرض أو الأمراض المشتركة تشخيصًا دقيقًا سياسيًّا بالبحث أولاً عن مراكز المرض ثم جراثيمه، ليتعين بعد ذلك الدواء الشافي الأسهل وجودًا والأضمن نتيجة، وبالتنقيب ثانيًا عن تدبير إدخاله في جسم الأمة بحكمة تصرع العناد والوهم، وتتغلب على مقاومة أعضاء الذوق والشم.

ثم أظنكم أيها السادة تستحسنون الاكتتام الذي اختاره أكثر هؤلاء الكتاب الأفاضل ؛ لأن لذلك محسنات بل موجبات شتى، ينبغي أن تستعملها جمعيتنا أيضًا؛ فلنحرص كلنا على الاكتتام، لأن من موجباته التزام كل منا المشرب العُمَري[١]، أعني: القول الصريح في النصيحة للدين، بدون رياء ولا استحياء، ولا مراعاة ذوق عامة أو عتاة؛ لأن حياء المريض مَهْلَكَة، وكتم الأمر المستفيض سخافة، والدين النصيحة، ولا حياء في الدين. ومن موجبات الاكتتام أيضًا أن كل ما يخالج الفكر في موضوع مسألتنا معروف عند الأكثرين، ولكن بصورة مشتتة، والناس فيها على أقسام، فصنف العلماء إما جبناء يهابون الخوض فيه، وأما مراءون مداجون[٢] يأبون أن تخالف أقوالهم أحوالهم، وباقي الناس يأنفون أن يذعنوا لنصح ناصح صادع غير معصوم، ولذلك كان القول من غير معرفة القائل أرعى للسمع، وأقرب للقبول والقناعة، وأدعى للإجماع.

ثم أظنكم أيها الإخوان، تستصوبون أن نترك جانبًا اختلاف المذاهب التي نحن متبعوها تقليدًا، فلا نعرف مآخذ كثير من أحكامها، وأن نعتمد ما نعلم من الكتاب وصحيح السنة وثابت الإجماع، وذلك لكيلا نتفرق في الآراء، وليكون ما نقرره مقبولاً عند جميع أهل القبلة، إذ إن مذهب السلف هو الأصل الذي لا يرد، ولا تستنكف الأمة أن ترجع إليه، وتجتمع عليه في بعض أمهات

(١) المشرب العمري: منهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه (م).

(٢) مداجون: ساترون للعداوة، لا يظهرونها. (م).

المسائل؛ لأن في ذلك التساوي بين المذاهب، فلا يثقل على أحد نبذ تقليد أحد نبذ تقليد أحد الأئمة في مسألة تخالف المتبادر من نص الكتاب العزيز، أو تباين صريح السنة الثابتة في مدونات الصدر الأول.

ولا يكبرنَّ هذا الرأي على البعض منكم، فما هو برأي حادث بين المسلمين، بل جميع أهل جزيرة العرب ما عدا أخلاط الحرمين على هذا الرأي، ولا يخفى عليكم أن أهل الجزيرة - وهم من سبعة ملايين إلى ثمانية - كلهم من المسلمين السلفيين عقيدة، الحنابلة أو الزيدية[١] أو الشافعية مذهبًا، وقد نشأ الدين فيهم، وبلُغتهم فهم أهله وحملته وحافظوه وحُماته، وقلما خالطوا الأغيار أو وجدت فيهم دواعي الغرباء والتفنن في الدين لأجل الفخار[٢]، ولا يعظمن على البعض منكم أيضًا، أنه كيف يسوغ لأحدنا أن يثق بفهمه وتحقيقه مع بعد العهد، ويترك تقليد من يعرف أنه أفضل منه، وأجمع علمًا، وأكثر إحاطة واحتياطًا.

ولا أظن أن فينا من ليس في نفسه إشكال عظيم في تحري من هو الأعظم من بين الأئمة والعلماء، والأحرى بالاعتماد على تحقيقه، لوجود اختلافات واضطرابات مهمة بينهم، ما بين نفي وإثبات، حتى في كثير من الأمور التعبدية الفعلية التي مأخذها المشاهدة المتكررة ألوف مرات، مثل هل كان النبي - عليه

---

(١) الزيدية: أتباع زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي، ينسبون إلى الشيعة، غير أنهم يخالفون غيرهم من فرق الشيعة في أنهم لا يهاجمون أبا بكر وعمر، ويقولون بصحة خلافتيهما. (م).

(٢) سيأتي في أواخر السجل بحث مشبع في مزايا العرب. (ك).

الصلاة والسلام - ثم جمهور أصحابه — عليهم الرضوان - يصلون وتر العشاء بتسليمة أم بتسليمتين؟ وهل كانوا يقنُتُون[١] في الوتر أم في الصبح؟ وهل كان المؤتمون يقرءون أم ينصتون؟ وهل كانوا يرفعون الأيدي عند تكبيرات الانتقال أم لا يرفعون؟ وهل يعقدون الأيدي أم يرسلونها؟ فإذا كان الأئمة والعلماء الأقدمون هذا شأنهم من التباين والتخالف في تحقيق كيفية عبادة فعلية هي عماد الدين- أعني الصلاة التي هي من المشهودات المتكررات، وتؤدى بالجموع والجماهير- فكيف يكون شأنهم في الأحكام التي تستند إلى قول أو فعل أو سكوت صدر عن النبي ﷺ مرة أو مرات فقط، ورواها فرد أو أفراد.

فعلى هذا، لا أرى من مانع أن نترك النقول المتخالفة خصوصًا منها المتعلق بالبعض القليل من الأصول، ونجتمع على الرجوع إلى ما نفهمه من النصوص، أو ما يتحقق عندنا حسب طاقتنا أنه جرى عليه السلف، وبذلك تتحد وجهتنا، ويتسنى لنا الاتفاق على تقرير ما نقرره، ويقوى الأمل في قبول الأمة منا ما ندعوها إليه.

وإني أسلفكم أيها السادات أنه ينبغي أن لا يهولنا ما ينبسط في جمعيتنا من تفاقم أسباب الضعف والفتور، كيلا نيأس من رَوْح الله، وأن لا نتوهم الإصابة في قول من قال: إننا أمة ميتة فلا ترجى حياتنا. كما لا إصابة في قول من قال: إذا

---

(١) يقنُتُون: يدعون دعاء القنوت. (م).

نزل الضعف في دولة أو أمة لا يرتفع، فهذه الرومان واليونان والأمريكان والطليان واليابان وغيرها، كلها أمم أمثالنا استرجعت نشأتها بعد تمام الضعف وفقد كل اللوازم الأدبية للحياة السياسية، بل ليس بيننا – ولا سيما عرب الجزيرة منا – وبين أعظم الأمم الحية المعاصرة فرق سوى في العلم والأخلاق العالية، على أن مدة حضانة العلم عشرون عامًا فقط، ومدة حضانة الأخلاق أربعون سنة.

فعلينا أن نثق بعناية الله الذي لا يعبد سواه، وبهذا الدين المبين الذي نشر لواء عزه على العالمين، ولم يزل بالنظر لوضعه الإلهي دينًا حنيفًا متينًا محكمًا مكينًا، لا يفضُله ولا يقاربه دين من الأديان في الحكمة والنظام ورسوخ البنيان.

ثم أيقنوا أيها الإخوان، أن الأمر ميسور، وأن ظواهر الأسباب ودلائل الأقدار مبشرة بأن الزمان قد استدار، ونشأ في الإسلام أنجاب أحرار، وحكماء أبرار، يعد واحدهم بألف، وجمعهم بألف ألف، فقوة جمعية منتظمة من هؤلاء النبلاء كافية لأن تخرق طبل حزب الشيطان، وتسترعي سمع الأمة مهما كانت في رقاد عميق، وتقودها إلى النشاط، وإن كانت في فتور مستحكم عتيق، على أن محض انعقاد جمعيتنا هذه لمن أعظم تلك المبشرات، خصوصًا إذا وفقها الله تعالى بعنايته لتأسيس جمعية قانونية منتظمة؛ لأن الجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمرًا طويلاً يفي بما لا يفي به عمر الواحد الفرد، وتأتي بأعمالها كلها بعزائم صادقة لا يفسدها التردد، وهذا هو سر ما ورد في الأثر من أن: «يد اللهِ مَع الجمَاعِة»، وهذا هو سر كون الجمعيات تقوم بالعظائم، وتأتي

بالعجائب، وهذا هو سر نشأة الأمم الغربية، وهذا سر النجاح في كل الأعمال المهمة، لأن سُنَّة الله في خلقه أن كل أمر كليًّا كان أو جزئيًّا، لا يحصل إلا بقوة وزمان متناسبين مع أهميته، وأن كل أمر يحصل بقوة قليلة في زمان طويل، يكون أحكم وأرسخ وأطول عمرًا مما إذا حصل بمزيد قوة في زمان قصير، وكلنا يعلم أن مسألتنا أعظم من أن يفي بها عمر إنسان ينقطع، أو مسلك سلطان لا يطرد، أو قوة عصبية حضرية حمقاء، تفور سريعًا وتغور سريعًا.

وإذا تفكرنا أن مبدأ أعظم الأعداد اثنان، فكذلك مبدأ الجمعيات؛ شخصان ثم تتزايد، حتى تكمل وتتقلب أشكالاً حتى ترسخ، فعلى هذا لا يبعد أن يتم لنا انعقاد جمعية منتظمة تنعقد الآمال بناصيتها. ولا ينبغي الاسترسال مع الوهم إلى أن الجمعيات معرضة في شرقنا لتيار السياسة؛ فلا تعيش طويلاً، ولا سيما إذا كانت فقيرة، ولم تكن كغالب (الأكاديميات) أي المجامع العلمية تحت حماية رسمية، بل الأليق بالحكمة والحزم الإقدام والثبات، وتوقع الخير إلى أن يتم المطلوب.

هذا وإن شرقنا مشرق العظائم، والزمان أبو العجائب، وما على الله بعزيز أن يُتم لنا انتظام جمعية يكون لها صوت جهوري، إذا نادى مؤذنها: «حي على الفلاح»، في رأس الرجاء يبلغ أقصى الصين صداه.

ومن المأمول أن تكون الحكومات الإسلامية راضية بهذه الجمعية حامية لها ولو بعد حين؛ لأن وظيفتها الأساسية أن تنهض بالأمة من وهدة الجهالة، وترقى بها في معارج المعارف، متباعدة عن كل صبغة سياسية، وسنعود لبحث الجمعية فيما بعد.

ولنبدأ الآن بتشخيص داء الفتور المستولي على الأمة تشخيصًا سياسيًّا مدققًا، فأرجوكم أيها السادات، أن يُعمل كلٌّ منكم فكره الثاقب فيما هو سبب الفتور؛ ليبين رأيه، وما يفتح الله به عليه في اجتماعاتنا التي نواليها كل يوم، ما عدا يومي الثلاثاء والجمعة من بعد طلوع الشمس بساعة إلى قبيل الظهر، أعني إلى ما بعد مثل هذا الوقت بساعة، فنفتتح كل اجتماع بقراءة ضبط المذاكرات التي جرت في الاجتماع السابق، ثم نشرع بالمفاوضات.

وإني أختم اجتماعنا اليوم ببرنامج المسائل الأساسية التي تدور عليها جمعيتنا، وينبغي لكلٍّ منا أن يفتكر فيها ويدرسها، وهي عشر مسائل:

(١) موضوع الداء.

(٢) أعراض الداء.

(٣)جراثيم الداء.

(٤) ما هو الداء.

(٥) ما هي وسائل استعمال الدواء؟

(٦) ما هي الإسلامية؟

(٧) كيف يكون التدين بالإسلامية؟

(٨) ماهو الشرك الخفي؟

(٩) كيف تقاوم البدع؟

(١٠) تحرير قانون لتأسيس جمعية تعليمية.

ولما انتهى خطاب الرئيس، وانتهت الجلسة، قال السيد الفراتي: أرى أن يقيد كل منا هذه المسائل العشر في جانب من ورقة التراجم؛ لأجل التذكرة ففعلوا، ثم دعاهم إلى الطعام فأجابوا، وكان حديثهم على الطعام استقصاء أحد المهتدين في ليفربول من السعيد الإنكليزي، وبعد أن طعموا، عرض عليهم الشاي والقهوة والشراب المثلوج، فاختار كل ما أَلِف وأحبَّ، ثم انصرفوا أزواجًا وفرادى، مجيبين دعوة خير الدعاة، إذ كان قد دنا وقت الصلاة.

الاجتماع الثاني

الداء أو الفتور العام

في مكة يوم الأربعاء سابع عشر ذي القعدة سنة ١٣١٦

في صباح اليوم المذكور انعقد الاجتماع، وبعد قراءة ضبط الجلسة الأولى، افتتح الكلام (الأستاذ الرئيس)، فقال:

إنا نجد الباحثين في الحالة النازلة بالمسلمين يشبهونها بالمرض، فيطلقون عليها اسم الداء مجردًا أو مع وصفه بالدفين أو المزمن أو العضال، ولعل مأخذ ذلك ما ورد في الأثر وألفته الأسماع من تشبيه المسلمين بالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائره بالسهر والحمى. ويلوح لي أن إطلاق الفتور العام أليق بأن يكون عنوانًا لهذا البحث؛ لتعلق الحالة النازلة بالأدبيات أكثر منها بالماديات، ولأن آخر ما فيها ضعف الحس، فيناسبه التعبير عنه بالفتور. إن هذا لفتور في الحقيقة شامل لجميع أعضاء الجسم الإسلامي، فيناسب أن يوصف بالعام، وربما يتوقف الفكر في الوهلة الأولى عن الحكم بأن الفتور عام يشمل المسلمين كافة، ولكن بعد التدقيق والاستقراء نجده شاملاً للجميع في مشارق الأرض ومغاربها لا يسلم منه إلا أفراد شاذة.

فيا أيها السادة، ما هو سبب ملازمة هذا الفتور منذ قرون للمسلمين من أي قوم كانوا، وأينما وجدوا، وكيفما كانت شئونهم الدينية أو السياسية أو الإفرادية أو المعاشية؟ حتى إننا لا نكاد نجد إقليمين متجاورين أو ناحيتين في إقليم أو قريتين في ناحية أو بيتين في قرية أهل أحدهما مسلمون وأهل الآخر غير مسلمين، إلا ونجد المسلمين أقل من جيرانهم نشاطًا وانتظامًا في جميع شئونهم الحيوية الذاتية والعمومية، وكذلك نجدهم أقل اتقانًا من نظرائهم في كل فن وصنعة، مع أننا نرى أكثر المسلمين في الحواضر، وجميعهم في البوادي، محافظين على تميزهم عن غيرهم من جيرانهم ومخالطيهم في أمهات المزايا الأخلاقية، مثل الأمانة والشجاعة والسخاء.

فما هو والحالة هذه سبب شمول هذا الفتور وملازمته لجامعة هذا الدين، كملازمة العلة للمعلول، بحيث يقال أينما وجدت الإسلامية وجد هذا الداء، حتى توهم كثير من الحكماء أن الإسلام والنظام لا يجتمعان!

هذا هو المشكل العظيم الذي يجب على جمعيتنا البحث فيه أولاً، بحث تدقيق واستقراء، عسى أن نهتدي إلى جرثومة الداء عن يقين، فنسعى في مقاومتها، حتى إذا ارتفعت العلة برئ العليل إن شاء الله تعالى.

قال الفاضل الشامي:

إني أوافق الأستاذ الرئيس على تعريفه وتوصيفه الحالة النازلة بالفتور،

ولا أعلم ما يعارض كون هذا الفتور عامًّا محيطًا بجميع المسلمين.

قال الصاحب الهندي:

إني وإن كنت أقل الإخوان فضيلة، ولكنني جوَّال، وقد خبرت البلاد وأحوال العباد، ولا شك عندي في أن هذا الفتور عام، وإن كان لا يظهر في بعض المواقع التي ليس فيها غير المسلمين كقلب جزيرة العرب وبعض جهات إفريقيا، ولا يظهر أيضًا في بعض مواقع أخرى مجاورو المسلمين فيها ومخالطوهم من أهل النِّحل الوثنية الغريبة الوضع، المتناهية في الشدة، كبقايا الصابئة حول دجلة، الذين يضيعون كثيرًا من أوقاتهم منغمسين في الماء تعبدًا، وكالكونغو من الزنوج، وكالبوذية من الهنود، المعتقدين أن كل مصائبهم حتى الموت الطبيعي من تأثيرات أعمال السحرة عندهم، فإن أمثال هؤلاء أكثر فتورًا من المسلمين، على أن ذلك لا يرفع صفة الفتور وعموميته عن المسلمين.

فقال الأستاذ الرئيس:

إن الصاحب الهندي مصيب في تفصيله وتحريره، ولذلك رجعت عن قولي بأن المسلمين أحط من غيرهم مطلقًا، إلى الحكم بأنهم أحط من غيرهم ما عدا أهل النِّحل المتشددة في التدين.

قال الحافظ البصري:

يلوح لي أنه يلزم استثناء الدهريين والطبيعيين وأمثالهم مما لا دين لهم؛ لأنهم لا بد أن يكونوا على غير نظام ولا ناموس في أخلاقهم، معذبين منغصين في حياتهم، منحطين عن أهل الأديان كما يعترف بذلك الطبيعيون أنفسهم، فيقولون عن أنفسهم إنهم أشقى الناس في الحياة الدنيا.

فأجابه الصاحب الهندي:

إني كنت أيضًا أظن أنه يوجد في البشر أفراد ممن لا دين لهم، وأن من كانوا كذلك لا خَلاَق[١] لهم، ثم إن اختباري الطويل قد برهن لي على أن الدين بمعناه العام، وهو إدراك النفس وجود قوة غالبة تتصرف بالكائنات، والخضوع لهذه القوة على وجه يقوم في الفكر هو أمر فطري في البشر، وإن قولهم فلان دهري أو طبيعي، هو صفة لمن يتوهم أن تلك القوة هي الدهر أو الطبيعة فيدين لما يتوهم.

فثبت عندي ما يقرره الأخلاقيون من أنه لا يصح وصف صنف من الناس بأنهم لا دين لهم مطلقًا، بل كل إنسان يدين بدين إما صحيح، أو فاسد عن أصل صحيح، وإما باطل، أو فاسد عن أصل باطل، والفاسدان يكون فسادهما إما بنقصان أو بزيادة أو بتخليط، فهذه أقسام ثمانية.

(١) لا خلاقَ لهم: لاحظ لهم ولا نصيب من الخير. (م).

فالدين الصحيح كافل بالنظام والنجاح في الحال والسعادة والفلاح في المآل، والباطل والفاسدان بنقصان قد يكون أصحابها على نظام ونجاح في الحياة على مراتب مختلفة، وأما الفاسدان بزيادة أو بتخليط فَمَهْلَكة محضة، ثم أقول ربما كان تقريري هذا غريبًا في بابه، فألتمس أن لا يُقبل ولا يُرد إلا بعد التدقيق والتطبيق، لأنه أصل مهم لمسألة الفتور العام المستولي على المسلمين.

قال الرئيس الأستاذ:

إني أُجلُّكم أيها السادة الأفاضل عن لزوم تعريفكم آداب البحث والمناظرة، غير أني أنبه فكركم لأمر لا بد أن يكون في نفوسكم جميعًا، أو تحبون أن يصرح به، ألا وهو عدم الإصرار على الرأي الذاتي، وعدم الانتصار له، واعتبار أن ما يقوله ويبديه كل منا إن هو إلا خاطر سنح له، فربما كان صوابًا أو خطأً، وربما كان مغايرًا لما هو نفسه عليه اعتقادًا وعملاً، وهو إنما يورده في الظاهر معتمدًا عليه، وفي الحقيقة مستشكلاً أو مستثبتًا أو مستطلعًا رأي غيره، فلا أحد منا ملزم برأي يبديه، ولا هو بملوم عليه، وله أن يعدل أو يرجع عنه إلى ضده؛ لأننا إنما نحن باحثون لا متناظرون، فإذا أعجبنا رأي المتكلم منا أثناء خطابه إعجابًا قويًّا، فلا بأس أن نجهر بلفظ (مرحى)[1] تأييدًا لإصابة حُكْمة، وإشعارًا باستحسانه، فلنمضِ في بحثنا عن أسباب الفتور العام على هذا النسق.

---

(١) مرحى: كلمة تعجب تقولها العرب عند إصابة الرامي المرمى (ك).

قال الفاضل الشامي:

إني أرى أن منشأ هذا الفتور هو بعض القواعد الاعتقادية والأخلاقية، مثل العقيدة الجبرية، التي من بعد كل تعديل فيها جعلت الأمة جبرية باطنًا، قدرية ظاهرًا. (مرحى). ومثل الحث على الزهد في الدنيا والقناعة باليسير والكفاف من الرزق وإماتة المطالب النفسية، كحب المجد والرياسة، والتباعد عن الزينة والمفاخر، والإقدام على عظائم الأمور، وكالترغيب في أن يعيش المسلم كميت قبل أن يموت، وكفى بهذه الأصول مُفَتِّرات مخدِّرات مثبِّطات معطِّلات، لا يرتضيها عقل ولم يأتِ بها شرع، ولمثلها نفى عثمان بن عفان رضي الله عنه أبا ذر الغفاري إلى الرَّبذة[1]:

فأجابه البليغ القدسي:

إن هذه الأصول الجبرية والتزهيدية الممتزجة بعقائد الأمة، وما هو أشد منها تعطيلاً للأخذ بالأسباب ولنشأة الحياة، موجودة في جميع الديانات، لتعدل من جهة شَرَه الطبيعة البشرية في طلب الغايات، وتدفعها إلى التوسط في الأمور، ولتكون من جهة أخرى تسلية للعاجزين، وتنفيسًا عن المقهورين البائسين، وتوسلاً إلى حصول التساوي بين الأغنياء والفقراء في مظاهر النعيم.

(١) في غير طبعة المنار «نفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا ذر الغفاري ..» وهذا خطأ، والصواب ما هو مثبت (م).

ألا يُرى إجماع كل الأديان على اعتقاد القدر خيره وشرِّه من الله تعالى، أو خيره منه وشره من النفس، أو من الشيطان، ومع ذلك ليس في البشر من ينسب أمرًا إلى القدر إلا عند الجهل بسببه سترًا لجهله، أو عند العجز عن نيل الخير أو دفع الشر، سترًا لعجزه، وحيث غلب أخيرًا على المسلمين جهل أسباب المسببات الكونية، والعجز عن كل عمل التجئوا الى القدر والزهد تمويهًا لا تدينًا.

وهذا التبتل والخروج عن المال من أعظم القربات في النصرانية، فهل كان قصد شارع الرهبانية أن ينقرض الناس كافة بعد جيل واحد؟ أم كان قصده أن يشرعها على أن لا يتلبس بها إلا القليل النزر؟ كلا، لا يعقل في هذا المقام إلا التعميم، وينتج من ذلك أنه لا يصح اعتبار هذه الأصول الجبرية والتزهيدية سببًا للفتور، بل هي سبب لاعتدال النشاط، وسيره سير انتظام، ورسوخ، وفي النظر إلى المشاق والعظائم التي اقتحمها الصحابة والخلفاء الراشدون ﭫ لنيل الغنى والرياسة والفخار، مع الأجر والثواب أقوى برهان، مع أن الأمة إذ ذاك كانت زاهدة فعلاً لا كالزهد الذي ندعيه الآن كذبًا ورياء. (مرحى).

إذا تتبعنا كل ما ورد في الإسلامية حاثًّا على الزهد نجده موجهًا إلى الترغيب في الإيثار العام، أي بتحويل المسلم ثمرة سعيه للمنفعة العمومية دون خصوص نفسه، حتى إن كل ما ورد في الحث على الجهاد في سبيل الله مراد، وبه سعى المؤمن بكل الوسائل، حتى يبذل حياته لإعزاز كلمة الله وإقامة دينه، لا في خصوصية محاربة الكفار كما تتوهم العامة، كما أن المراد من محاربة الكفار

هو من جهة إعزاز الجامعة الإسلامية، ومن أخرى خدمة الجامعة الإنسانية، من حيث إلجاء الكفار إلى مشاركة المسلمين في سعادة الدارين، لأن للأمم المترقية علمًا ولاية طبيعية على الأمم المنحطة، فيجب عليها إنسانية أن تهديها إلى الخير، ولو كُرًها باسم الدين أو السياسة.

ثم قال:

أما أنا فيخيل إليَّ أن سبب الفتور هو تحول نوع السياسة الإسلامية حيث كانت نيابية اشتراكية، أي (ديمقراطية) تمامًا، فصارت بعد الراشدين بسبب تمادي المحاربات الداخلية، مَلَكية مقيدة بقواعد الشرع الأساسية، ثم صارت أشبه بالمُطْلقة.

وقد نشأ هذا التحول من أن قواعد الشرع كانت في الأول غير مدونة ولا محررة، بسبب اشتغال الصحابة المؤسِّسين ﵃ بالفتوحات، وتفرقهم في البلاد، فظهر في أمر ضبطها خلافات ومباينات بين العلماء، وتحكَّمت فيها آراء الدخلاء، فرجَّحوا الأخذ بما يلائم بقايا نزعاتهم الوثنية (وليتهم لم يدنسوا الإسلام بالدخول فيه) فاتخذ العمال السياسيون، ولا سيما المتطرفون منهم، هذا التخالف في الأحكام وسيلة للانقسام والاستقلال السياسي، فنشأ عن ذلك أن تفرقت المملكة الإسلامية إلى طوائف متباينة مذهبًا، متعادية سياسة، متكافحة على الدوام، وهكذا خرج الدين من حضانة أهله، وتفرقت كلمة الأمة، فطمع بها

أعداؤها، وصارت معرضة للمحاربات الداخلية والخارجية معًا، لا تصادف سوى فترات قليلة تترقى فيها في العلوم والحضارة على حسبها. وقد أثر استمرار الأمة في هذه الحروب أن صارت باعتبار الأكثرية أمة جندية صنعة وأخلاقًا، بعيدة عن الفنون والصنائع والكسب بالوجوه الطبيعية. ثم بسبب فقدان القواد والمعدات لم يبقَ مجال للحروب الرابحة، فاقتصرت الأمة على المدافعات خصوصًا منذ قرنين إلى الآن، أي منذ صارت الجندية عند غيرهم صنعة علمية مفقودة عندنا، فصرنا نستعمل بأسنا بيننا، فنعيش بالتغالب والاحتيال، لا بالتعاون والتبادل، وهذا شأن يميت الانتباه والنشاط، ويولد الخمول والفتور. (مرحى).

فابتدر الحكيم التونسي، وأجابه:

إن غيرنا من الأقوام – جرامانيا مثلاً – وجدوا في حكومات مطلقة، وفي اختلافات مذهبية، وفي انقسامات إلى طوائف سياسية، وفي حروب مستمرة، ولم يشملهم الفتور بوجه عام، فلا بد للفتور في المسلمين من سبب آخر.

ثم قال: وفيما أتصور أن بلاءنا من تأصل الجهل في غالب أمرائنا المترفين الأخسرين أعمالاً، الذين ضلوا وأضلونا سواء السبيل، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، حتى بلغ جهل هؤلاء دركة أسفل من جهل العجماوات التي لها طبائع ونواميس، فمنها التي تحمي زمارها، وتمنع عن حدودها، وتدفع عما استُحفظت عليه، وهؤلاء ليس لهم طبائع ونواميس، يخربون بيوتهم بأيديهم وهم لا يشعرون.

ومنهم الذين ضلوا على علم، وهم الذين يشكون ويبكون حتى يُظن أنهم مغلوبون على أمرهم، ويتشدقون بالإصلاح السياسي مع أنهم - وايمُ[١] الحق- يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، يظهرون الرغبة في الإصلاح، ويبطنون الإصرار والعناد على ما هم عليه من إفساد دينهم ودنياهم، وهدم مباني مجدهم وإذلال أنفسهم والمسلمين وهذا، داء عياء لا يرجى منه الشفاء، لأنه داء الغرور، لا يقر صاحبه لفاضل بفضيلة، ولا يجاري حازمًا في مضمار، وقد سرى من الأمراء إلى العلماء إلى سائر الطبقات.

أجاب المولى الرومي:

إن إلقاء التبعة على الأمراء خاصة غير سديد، خصوصًا لأن أمراءنا إن هم إلا لفيف منا، فهم أمثالنا من كل وجه، وقد قيل: «كمَا تكُونوا يولَّى عليكم» فلو لم نكن نحن مرضى لم يكن أمراؤنا مُدْنَفين[٢].

وعندي أن البلية هي فقدنا الحرية، وما أدرانا ما الحرية؟! هي ما حُرمنا معناه حتى نسيناه، وحُرِّم علينا لفظه حتى استوحشناه[٣]، وقد عرَّف الحرية من عَرَفَها بأن يكون الإنسان مختارًا في قوله وفعله، لا يعترضه مانع ظالم. ومن فروع

(١) ايم: كلمة قسم، يقال: وايم الله لأفعلن كذا. (م).

(٢) مُدْنَفين: شديدي المرض. (م).

(٣) إن المولى الرومي هو من أهل القسطنطينية الذين حرم عليهم سياسة التلفظ بكلمات: حرية وجمعية ووطن ومراد ورشاد وخلافة وخلع ومبعوث ومعتوه ومختل، إلى نحو ذلك من الألفاظ التي تمس سياسة الوهم.

الحرية تساوي الحقوق ومحاسبة الحكام باعتبار أنهم وكلاء، وعدم الرهبة في المطالبة بالحق وبذل النصحية.

ومنها حرية التعليم، وحرية الخطابة، والمطبوعات، وحرية المباحثات العلمية، ومنها العدالة بأسرها حتى لا يخشى إنسان من ظالم أو غاصب أو غدار مغتال، ومنها الأمن على الدين والأرواح، والأمن على الشرف والأعراض، والأمن على العلم واستثماره، فالحرية هي رُوح الدين، وينسب إلى حسان بن ثابت الشاعر الصحابي رضي الله عنه:

وَمَا الدِّينُ إلا أنْ تُقَامَ شَرائِعُ وتُؤمَنُ سبلٌ بيننا وهضابُ

فلينظر كيف حصر هذا الصحابي الدين في إقامة الشرع والأمن، هذا ولاشك أن الحرية أعزُّ شيء على الإنسان بعد حياته، وأن بفقدانها تفقد الآمال، وتبطل الأعمال، وتموت النفوس، وتتعطل الشرائع، وتختل القوانين. وقد كان فينا راعي الخرفان حرًّا لا يعرف للملك شنآنًا[١]، يخاطب أمير المؤمنين بيا عمر ويا عثمان، فصرنا ربما نقتل الطفل في حِجر أمه، ونلزمها السكوت فتسكت، ولا تجْسُر[٢] أن تزعج سمعنا ببكائها عليه.

---

(١) شنآنًا: بغضًا. (م).

(٢) تجسُر: لا تجرؤ. (م).

وكان الجندي الفرد يؤمِّن جيش العدو[١]؛ فلا يُخْفَر[٢] له عهد، فصرنا نمنع الجيش العظيم صلاة الجمعة والعيدين، ونستهين بدينه، لا لحاجة غير الفخفخة الباطلة. (مرحى).

فلمثل هذا الحال - لا غرو - أن تسأم الأمة حياتها، فيستولي عليها الفتور، وقد كرَّت القرون وتوالت البطون، ونحن على ذلك عاكفون، فتأصل فينا فقد الآمال، وترك الأعمال، والبعد عن الجد، والارتياح إلى الكسل والهزل، والانغماس في اللهو، تسكينًا لآلام أسر النفس والإخلاد إلى الخمول والتسفل، طلبًا لراحة الفكر المضغوط عليه من كل جانب، إلى أن صرنا ننفر من كل الماديات والجدِّيات، حتى لا نطيق مطالعة الكتب النافعة، ولا الإصغاء إلى النصيحة الواضحة، لأن ذلك يذكرنا بمفقودنا العزيز، فتتألم أرواحنا وتكاد تُزهق إذالم نلجأ إلى التناسي بالملهيات والخرافات المُرَوِّحات، وهكذا ضَعُف إحساسنا، وماتت غيرتنا، وصرنا نغضب ونحقد على من يذكرنا بالواجبات التي تقتضيها الحياة الطيبة؛ لعجزنا عن القيام بها عجزًا واقعيًّا لا طبيعيًّا، هذا ونعترف أن فينا بعض أقوام قد ألفوا من ألوف سنين الاستعباد والاستبداد والذل والهوان، فصار الانحطاط طبعًا لهم تؤلمهم مفارقته، وهذا هو سبب أن السواد الأعظم من الهنود والمصريين والتونسيين صاروا بعد أن نالوا رغم أنوفهم الأمن على الأنفس

---

(١) يؤمِّن جيش العدو: يعطيهم عهدًا بالأمان. (م).

(٢) يخفر: يُنقض. (م).

والأموال والحرية في الآراء والأعمال، لا يرثون ولا يتوجعون لحالة المسلمين في غير بلادهم، بل ينظرون للناقمين على أمرائهم المسلمين شزرًا، وربما يعتبرون طالبي الإصلاح من المارقين من الدين، كأن مجرد كون الأمير مسلمًا يغني عن كل شيء حتى عن العدل، وكأن طاعته واجبة على المسلمين وإن كان يخرب بلادهم ويقتل أولادهم ويقودهم ليسلمهم لحكومات أجنبية، كما جرى ذلك قبلاً معهم، والحاصل أن فقدنا الحرية هو سبب الفتور والتقاعس عن كل صعب وميسور.

أجاب المجتهد التِّبريزي:

إن هذا الحال ليس بعامٍّ، مع أن الفتور لم يزل في ازدياد واستحكام، فلا بد لذلك من سبب آخر.

ثم قال: ويلوح لي أن انحطاطنا من أنفسنا، إذ إننا كنا خير أمة أخرجت للناس، نعبد الله وحده، أي نخضع ونتذلل له فقط، ونطيع من أطاعه مادام مطيعًا له، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر، أمرنا شورى بيننا، نتعاون على البر والتقوى، ولا نتعاون على الإثم والعدوان، فتركنا ذلك كله ما صعب منه وما هان. وقد يظن أن أصعب هذه الأمور النهي عن المنكر، مع أن إزالة المنكر في شرعنا تكون بالفعل، فإن لم يكن فبالقول، فإن لم يكن فبالقلب، وهذه الدرجة الثالثة هي الإعراض عن الخائن والفاسق والنفور منه، وإبطان بغضه في الله.

ومن علائم ذلك تجنب مجاملته ومعاملته، ولا شك أن إقامة هذا الواجب الديني كافٍ للردع، ولا يُتصور العجز عنه قط، قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة/ ٢٥١] فهذا هو سبب استرسال الأمة في عبادة الأمراء والأهواء والأوهام وفي طاعة العصاة اختيارًا، وترك التناصح، والركون إلى الفساق والإذعان للاستبداد والتخاذل في الخير والشر، قال: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران/ ١٠٤] وعنه ﷺ «لتأمرُنَّ بالمعْروفِ ولتَنْهُنَّ عن المنكَرِ أو ليستَعْمِلنَّ اللهُ عليكُم شِرارَكم، فليَسُومُونَكم سوءَ العذَابِ»[١] إلى غير ذلك من الآيات البينات والأحاديث المنذرات القاضيات بالخذلان على تاركي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا هو السبب الناشئ عنه الفتور.

أجابه المرشد الفاسي:

إننا كنا على عهد السلف الصالح وشريعتنا سمحة واضحة المسالك، معروفة الواجبات والمناهي، فكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وظيفة لكل مسلم ومسلمة، وكنا في بساطة من العيش متفرغين لذلك، ثم شغلنا شأن

(١) لفظ الحديث «أو ليسلطن الله عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم» رواه البزار عن عمر والطبراني عن أبي هريرة وسندهما ضعيف و للترمذي من حديث حذيفة نحوه إلا أنه قال: «أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابًا منه ثم تدعونه فلا يستجيب لكم» وقال : حديث حسن.[المنار]

التوسع؛ فخصصنا لذلك محتسبين[1]، ثم دخل في ديننا أقوام ذوو بأس ونفاق، أقاموا الاكتساب مكان الاحتساب، وحصروا اهتمامهم في الجباية وآلتها التي هي الجندية فقط، فبطل الاحتساب، وبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طبعًا، فهذا يصلح أن يكون سببًا من جملة الأسباب، ولكنه لا يكفي وحده لإيراث ما نحن فيه من الفتور.

على أن انحصار همة الأمراء الدخلاء في الجباية والجندية أدى بهم إلى إهمال الدين كليًّا، ولولا أن في القرآن آيتين اثنتين لهجروه ظِهريًّا: إحداهما: قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء/ ٥٩] مع الغفلة عن المراد بـ ﴿وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ﴾ وما تقتضيه صيغة الجمع، وما يقتضيه قيد ﴿مِنكُمْ﴾ والثانية: قوله تعالى ﴿وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ ٢١٨] مع إغفال بيان الجهاد المأمور به هل هو ما يكون به إعزاز كلمة الله، أم ما تؤيد به سلطة الأمراء العاملين على الإطلاق؟ فإهمال الاهتمام بالدين قد جرَّ المسلمين إلى ما هم عليه، حتى خلت قلوبهم من الدين بالكُلِّية، ولم يبقَ له عندهم أثر إلا على رؤوس الألسن، لا سيما عند بعض الأمراء الأعاجم الذين ظواهر أحوالهم وبواطنها تحكم عليهم بأنهم لا يتراءون بالدين إلا لقصد تمكين سلطتهم على البسطاء من الأمة، كما أن ظواهر عقائدهم وبواطنها تحكم عليهم بأنهم مشركون ولو شركًا خفيًّا من حيث لا يشعرون.

---

(١) محتسبين: هم مراقبو السوق الذين يراقبون تطبيق أحكام الشرع، ويراجعون الحسابات قبل دفع الزكاة، ويكشفون المخالفات، وينزلون العقوبات بالمخالفين، والمفرد: محتسب. (م).

فإذا أضيف إلى شركهم هذا ما هم عليه من الظلم والجور يحكم عليهم الشرع والعقل بأن ملوك الأجانب أفضل منهم، وأولى بحكم المسلمين لأنهم أقرب إلى العدل، وإقامة المصالح العامة، وأقدر على إعمار البلاد وترقية العباد، وهذه هي حكمة الله في نزع الملك من أكثرهم، كما يقتضيه مفهوم﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾.

وقد افتخر النبي عليه السلام بأنه وُلد في زمن كسرى أنوشِرْوان عابد الكواكب[١] فقال: «ولدتُ في زمَنِ الملِكِ العادلِ»[٢].

وحكى ابن طَباطَبا في «الآداب السلطانية والدول الإسلامية»، أنه لما فتح السلطان هلاكو – وهو مجوسي – بغداد سنة ٦٥٦، أمرأن يُستفتى علماؤها: أي الرجلين أفضل، السلطان الكافر العادل، أم السلطان المسلم الجائر؟ فاجتمع العلماء في المستنصرية لذلك، فلما وقفوا على الفُتيا أحجموا عن الجواب، حيث كان رضيِّ الدين علي بن طاووس حاضرًا، وكان مقدَّمًا محترمًا، فتناول الفتيا ووضع خطة فيها بتفضيل العادل الكافر على المسلم الظالم، فوضع العلماء خطوطهم بعده.

ثم قال: إني أظن أن السبب الأعظم لمحنتنا هو انحلال الرابطة الدينية؛

---

(١) يُظن أن اتخاذ الشمس للآن شارة للملك في إيران، وكذلك اتخاذ الهلال والنجم شارة للملك عند الترك، هو من بقايا دياناتهم الأولى. (ك).

(٢) الحديث موضوع باطل وإن استشهد به بعض العلماء الأعلام ومنهم حجة الإسلام [المنار]

لأن مَبْنى ديننا على أن الولاء فيه لعامة المسلمين، فلا يختص بحفظ الرابطة والسيطرة على الشئون العمومية رؤساء دين سوى الإمام إن وُجد، وإلا فالأمر يبقى فوضى بين الجميع.

وإذا صار الأمر فوضى بين الكل فبالطبع تختل الجامعة الدينية، وتنحل الرابطة السياسية كما هو الواقع. ومن أين لنا حكيم كـ (بسمرك) أو ملزم كـ (غاريبالدي) يوفق بين أمرائنا، أو يلزمهم بجمع كلمتنا. وقد زاد على ذلك فقدنا الرابطة الجنسية أيضًا، فإن المسلمين في غير جزيرة العرب لفيف أخلاط دخلاء، وبقايا أقوام شتى لا تجمعهم جامعة غير التوجه إلى هذه الكعبة المعظمة.

ومن المقرر المعروف أنه لولا رؤساء الدين في سائر الملل وروابطهم المنظمة المطردة، أو من يقوم مقام الرؤساء من الدعاة أو مديري أو معلمي المدارس الجامعة المتحدة المبادئ، لضاعت الأديان وتشعبت أخلاق الأمم ونالهم ما نالنا من كون كل فرد منا أصبح أمة في ذاته.

أجابه المحقق المدني:

إن فقد الرابطة الدينية والوحدة الخلقية لا يكفيان أن يكونا سببًا للفتور العام، بل لا بد لذلك من سبب أعم وأهم. ثم قال: أما أنا فالذي يجول في فكري أن الطامَّة هي من تشويش الدين والدنيا على العامة بسبب العلماء المدلِّسين وغلاة المتصوفين الذين استولوا على الدين فضيعوه وضيعوا أهله. وذلك أن

الدين إنما يعرف بالعلم، والعلم يعرف بالعلماء العاملين، وأعمال العلماء قيامهم في الأمة مقام الأنبياء في الهداية إلى خير الدنيا والآخرة. ولا شك أن لمثل هذا المقام في الأمة شرفًا باذخًا يتعاظم على نسبة الهمم في تحمل عنائه والقيام بأعبائه. فبعض ضعيفي العلم وفاقدي العزم، تطلعوا إلى هذه المنزلة التي هي فوق طاقتهم، وحسدوا أهلها المتعالين عنهم، فتحيلوا للمزاحمة والظهور مظهر العلماء العظماء، بالإغراب في الدين[١] وسلوك مسلك الزاهدين، ومن العادة أن يلجأ ضعيف العلم إلى التصوف كما يلجأ فاقد المجد إلى الكِبر، وكما يلجأ قليل المال إلى زينة اللباس والأثاث. (مرحى).

فصار هؤلاء - المتعالون - يدلِّسون على المسلمين بتأويل القرآن بما لا يحتمله محكم النظم الكريم، فيفسرون البسملة أو الباء منها بسِفر كبير، تفسيرًا مملوءًا بلغط لا معنى له، أو بحكم لا برهان عليه. ثم جاءوا الأمة بوراثة أسرار ادعوها، وعلوم لَدُنِّيَّات[٢] ابتدعوها، وتسنم مقامات اخترعوها، ووضع أحكام لفقوها، وترتيب قربات زخرفوها، وبالإمعان نجدهم قد جاءوا مصداقًا لما ورد في الحديث الصحيح «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلكُم شِبرًا بشبرٍ وذِراعًا بذِرَاعٍ» وفي رواية: «حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة[٣] حتَّى لو دَخَلوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبعتُموهُم» قلنا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال هو: «فَمن؟» وذلك أن هؤلاء المدلِّسين

(١) الإغراب في الدين: الإتيان بالغريب فيه. (م).

(٢) لَدُنِّيات: مفردها لَدُنّي، نسبة إلى لَدُنَّ، بمعنى عند الواردة في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف/ ٦٥].

(٣) حُذو القُذَّة: يضرب للشيئين يستويان ولا يتفاوتان. والقذة: ريشة الطائر بعد إعدادها وتسويتها لتُركَّب في السهم. (م).

اقتبسوا ما هنا لك كله أو جُلَّه عن أصحاب التلمود وتفاسيرهم، ومن المجامع المسْكونية[١] ومقرراتها، ومن البابوية ووراثة السر، ومن مضاهاة مقامات البطارقة والكردينالية والشهداء وأسقفية كل بلد ومظاهر القديسين وعجائبهم، والدعاة المبشرين وصبرهم، والرهبنات ورؤسائها، وحالة الأديرة وبادريتها، والرهبانية أي التظاهر بالفقر ورسومها، والحمية وتوقيتها، ورجال الكهنوت ومراتبهم، وتميزهم في ألبستهم وشعورهم، ومن مراسم الكنائس وزينتها والبِيَع واحتفالاتها، والترنُّحات ووزنها، والترنمات وأصولها وإقامة الكنائس على القبور، وشد الرحال لزيارتها، والإسراج عليها والخضوع لديها، وتعليق الآمال بسكانها.

وأخذوا التبرك بالآثار، كالقدح والحربة والدستار، من احترام الذخيرة وقدسية العكاز، وكذلك إمرار اليد على الصدر عند ذكر بعض الصالحين، من إمرارها على الصدر لإشارة التصلب، وانتزعوا الحقيقة من السر، ووحدة الوجود من الحلول، والخلافة من الرسم، والسُّقيا من تناول القربان، والمولد من الميلاد وحفلته من الأعياد، ورفع الأعلام من حمل الصلبان، وتعليق ألواح الأسماء المصدرة بالندامة على الجدران، من تعليق الصور والتماثيل، والاستفاضة والمراقبة من التوجه بالقلوب انحناء أمام الأصنام، ومنع الاستهداء من نصوص الكتاب والسنة من حظر الكهنة الكاثوليك قراءة الإنجيل على غيرهم، وسد اليهود باب الأخذ من التوراة وتمسكهم بالتلمود، إلى غير ذلك مما جاء به المدلِّسون تقليدًا

(١) المسْكونية: حركة حاولت الجمع بين الكنائس المسيحية على مستوى العالم. (م).

لهؤلاء شبرًا شبرًا، واقتفاء لأثرهم بالدخول حيث دخلوا حجرًا حجرًا، وهكذا إذا تتبعنا البدع الطارئة نجد أكثرها مقتبسًا وقليلها مخترعًا.

وقد فعل المدلِّسون ذلك سحرًا لعقول الجهلاء، واختلابًا لقلوب الضعفاء كالنساء وذوي الأهواء والأمراض القلبية أو العصبية من العامة والأمراء السلسي القياد طبعًا إلى الشرك؛ لأن التعبد رغبة أو رهبة لما بين أيديهم وتحت أنظارهم أقرب إلى مداركهم من عبادة إله ليس بجوهر ولا عرض، وليس كمثله شيء، ولأن التعبد باللهو واللعب أهون على النفس والطبع من القيام بتكليفات الشرع، كما وصف الله تعالى عبادة مشركي العرب فقال: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال/ ٣٥] أي صفيرًا وتصفيقًا، وهؤلاء جعلوا عبادة الله تصفيقًا وشهيقًا وخلاعة ونعيقًا. (مرحى).

والحاصل أن بذلك وأمثاله نجح المدلسون فيما يقصدون، ولاسيما بدعوى فئة منهم الكرامة على الله والتصرف بالمقادير، وباستمالتهم العامَّة بالزهد الكاذب، والورع الباطل، والتقشف الشيطاني، وبتزيينهم لهم رسومًا تميل إليها النفوس الضعيفة الخاملة، سموها آداب السلوك، ما أنزل بها من سلطان، ولا عمل بها صحابي أو تابعي، ظاهرها أدب، وباطنها تشريع وشرك، وبجذبهم البُلْه الجاهلين بتصعيب الدين من طريق العلم والعمل بظاهر الشرع، وتهوينه كل التهوين من طريق الاعتقاد بهم وبأصحاب القبور، وقد تجاسروا على وضع أحاديث مكذوبة، أشاعوها في مؤلفاتهم، حتى التبس أمرها على كثير من العلماء المخلصين من

المتقدمين والمتأخرين، مع أنها لا أصل لها في كتب الحديث المعتبرة.

وجلبوا الناس بالترهيب والترغيب، أما الترغيب فبالاستفادة من الدخول في الرابطات والعصبيات المنعقدة بين أشياعهم، وأما الترهيب فبتهديدهم مناوئيهم أو مسيئي الظن بهم بإضرارهم في أنفسهم وأولادهم وأموالهم ضررًا يتعجلهم في دنياهم قبل آخرتهم. (مرحى).

وقد قام لهؤلاء المدلسين أسواق في بغداد ومصر والشام وتلمسان قديمًا، ولكن لا كسوقها القائم في القسطنطينية منذ أربعة قرون إلى الآن، حتى صارت فيها هذه الأوهام السحرية والخزعبلات كأنها هي دين معظم أهلها لا الإسلام، وكأنهم لما ورثوا عن الروم الملك حرصوا على أن يرثوا طبائعهم أيضًا حتى التوسع في هذه المصارع السيئة، فاقتبس لهم المدلسون كثيرًا مما بيناه، وطبقوه على الدين، وإن كان الدين يأباه، وزينه لهم الشيطان بأنه من دقائق الدين وآدابه، ومن هذه العواصم سرى ذلك إلى الآفاق بالعدوى من الأمراء إلى العلماء الأغبياء إلى العوام.

فهؤلاء المدلسون قد نالوا بسحرهم[1] نفوذًا عظيمًا به أفسدوا كثيرًا في

(١) السحر لغة: إخراج الباطل في صورة الحق بالتمويه والخداع. والسحر الذي في لسان الشرع هو أيضًا ليس غير ذلك، بدليل وصفه تعالى لعمل سحرة فرعون في قوله جلَّت حكمته ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف/ ١١٦] وقوله ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه/ ٦٦]. (ك).

الدين، وبه جعلوا كثيرًا من المدارس تكايا للبطالين الذين يشهدون لهم زورًا بالكرامات المرهبة، وبه حولوا كثيرًا من الجوامع مجامع للطبالين الذين ترتد من دوي طبولهم قلوب المتوهمين، وتكفَهِرُّ أعصابهم، فيتلبسهم نوع من الخبل يظنونه حالة من الخشوع. وبه جعلوا زكاة الأمة ووصاياها رزقًا لهم، وبه جعلوا ريع أوقاف الملوك والأمراء عطايا لأتباعهم، مما يسمى في البلاد العثمانية «دعاكو وطعامية». (مرحى).

وبذلك ضاق على العلماء الخناق لا رزق ولا حرمة، وكفى بذلك مضيعًا للعلم وللدين؛ لأنه قد التبس على العامة علماء الدين الفقراء الأذلاء من هؤلاء المدلسين الأغنياء الأعزاء، فتشوشت عقائدهم، وضعف يقينهم، فضيع الأكثرون حدود الله وتجاوزوها، وفقدوا قوة قوانين الله ففسدت أيضًا دنياهم، واعتراهم هذا الفتور.

أجاب المولى الرومي:

إن كل الديانات معرضة بالتمادي لأنواع من التشويش والفساد، ولكن لا تفقد من أهلها حكماء ذوي نشاط وعزم، ينبهون الناس، ويرفعون الالتباس، أو يعوضون قواعد الدين إذا كان أصلها واهيًا (لا متينًا كقواعد الإسلام)، فوهنت بقوانين موضوعة تقوم بنظام دنياهم، ويتحملون في سبيل ذلك ما يتحملون من المشاق خدمة لأفكارهم السامية، ويبذلون ما عزَّ وهان حفظًا لشرفهم القائم

بشرف قومهم، بل حفظًا لحياتهم وحياة قومهم من أن يصبحوا أمواتًا متحركين في أيدي أقوام آخرين.

ولقد أثبت الحكماء المدققون بعد البحث الطويل العميق أن المنشأ الأصلي لكل فساد أخلاق العباد والمنبت الأول لكل شقاء في بني حواء هو أمر واحد لا ثاني له، ألا وهو وجود السلطة القانونية منحلة ولو قليلاً لفسادها، أو لغلبة سلطة شخصية عليها من فرد أو أكثر.

فما بال الزمان يضنُّ علينا برجال ينبهون الناس، ويرفعون الالتباس، يفتكرون بحزم، ويعملون بعزم، ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون فينالون حمدًا كثيرًا، وفخرًا كبيرًا وأجرًا عظيمًا.

وعندي أن داءنا الدفين دخول ديننا تحت ولاية العلماء الرسميين، وبعبارة أخرى تحت ولاية الجهال المتعممين.

نبه السيد الفراتي الأستاذ الرئيس إلى قرب وقت الانصراف، وعندئذ جهر الأستاذ الرئس بشعار (لا نعبد إلا الله) تنبيهًا للإخوان، وقال لهم:

إن أخانا المولى الرومي لفارسٌ مغوار، نحب ما عودنا من التفصيل والإشباع، والآن قد آن وقت الظهر، وحان أن نتفرق لندرك الصلاة، وموعدنا غدًا إن شاء الله تعالى.



الاجتماع الثالث

الداء أو الفتور العام

في مكة المكرمة يوم الخميس ثامن عشر ذي القعدة سنة ١٣١٦

في الوقت المعين وهو بعد طلوع الشمس بساعة، ثم توارد الإخوان لمحفل الجمعية، غير أن الأستاذ الرئيس تأخر نحو نصف ساعة، ثم حضر واعتذر بأنه عاقه عن الحضور أن حضرة الشريف الأمير قد طلبه لزيارته، فما وسعه إلا الإجابة باكرًا وما كان يظن أن يسترسل بينهما الحديث فيتأخر عن الميعاد، ولكن اتفق أن الحديث كان طويلاً.

ثم قال الأستاذ الرئيس:

إننا متشوقون لتمام بحث المولى الرومي. وأمر السيد الفرآتي كاتب الجمعية، فقرأ ضبط مذاكرات الاجتماع السابق حتى بلغ آخره من عبارة المولى الرومي، وهي قوله: وعندي أن داءنا الدفين دخول ديننا تحت ولاية العلماء الرسميين، وبعبارة أخرى تحت ولاية الجهلة المتعممين.

فحينئذ أفاض المولى الرومي في الكلام، فقال:

وهم المقربون من الأمراء على أنهم علماء، وارتباط القضاء والإمضاء بهم، فإن هؤلاء المتعممين في البلاد الإسلامية كانوا اتخذوا لأنفسهم قانونًا وجعلوا فيه من الأصول ما أنتج منذ قرنين إلى الآن أن يصير العلم منحة رسمية، تعطى للجهال حتى للأميين بل وللأطفال.

ويترقى صاحبها في مراتب العلم والفضل والكمال بمجرد تقادم السنين أو ترادف العنايات، لا سيما إذا كان من زمرة الأصلاء، فإنه يكون طفلاً في المهد، ويُنعت رسمًا بأنه أعلم العلماء المحققين، ثم يكون فطيمًا، فيخاطب بأنه (أفضل الفضلاء المدقِّقين)، ثم يصير مراهقًا فيعطى لقب (أقضى قضاة المسلمين، معدِن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين) ثم وثم، حتى يبلغ الوصف بـ (أعلم العلماء المتبحرين، وأفضل الفضلاء المتورِّعين، ينبوع الفضل واليقين ..).

ولا يظن ظانٌّ أن هذا الإطراء من الأمراء للمتعممين، هو بقصد أن يقابلوهم بالمثل بألقاب: (المولى، المقدس، ذي القدرة، صاحب العظمة والجلال، المنزه عن النظير والمثال، واهب الحياة، ظل الله، مهبط الإلهامات، سلطان السلاطين، مالك رقاب العالمين، ولي نعمة الثقلين، ملجأ أهل الخافقين) إلى غير ذلك من مصارع الكبرياء والمهالك.

هذا ولا ريب أن كثيرًا[١] من هؤلاء العلماء المتبحرين، لا يحسنون قراءة نعوتهم المزوَّرة، كما أن بعض أولئك المتورعين، رافعي أعلام الشريعة والدين، يحاربون الله جهارًا، ويستحقون ما يستحقون من الله وملائكته والمؤمنين، ويكفي حجة عليهم بذلك تمييزهم جميعًا بلباس عروسي مزركش بكثير من الفضة والذهب، مما هو حرام في الإسلام، وقد اقتبسوا هذا اللباس من كهنة الروم الذين يلبسون القباء والقلنسوات المُذَهَّبة عند إقامة شعائرهم، وفي احتفالاتهم الرسمية، وكم من خطيب يستوي على المنبر، ويقول: اتقوا الل، وعلى رأسه وصدره ومنكبيه هذا اللباس المنكر. (مرحى)[٢].

ثم إن هؤلاء المتعممين ما كفاهم هذا القانون؛ فألحقوه بقانون آخر جعلوا فيه التدريس والإرشاد والوعظ والخطابة والإمامة وسائر الخِدم الدينية كالعُروض تباع وتشترى، وتوهب وتورث، وما ينحل منها نادرًا عن غير وارث يبيعها القضاة لمن يزيد في ثمنها، ويتكرمون بها على المتملقين، وبهذا القانون انحصرت الخدم الدينية في الجهلاء والمنافقين.

(١) في الطبعات الأخرى: «ولا ريب أن التسعين في المائة من هؤلاء العلماء». (م).

(٢) في الطبعات الأخرى، بعد مرحى: «وهؤلاء قضاة القسطنطينية على عهدنا، أكثرهم لا يعرضون لحضرة السلطان المعظم نصب خطيب لإقامة الجمعة، ولا ينصبون وصيًّا على أبله أو مختل العقل، أو مسرف فاسد التدبير، ولا يعزلون متوليًا أو وصيًّا لخيانة في مال الوقف أو اليتيم، ولا يقضون في مسألة خلع زوجة، ولا يسمعون بينة تواتر إلى غير ذلك من قضايا وأحكام شرعية كثيرة لا يجوز شرعًا ولا إدارة إهمالها، ولا حجة لهم في ارتكاب إثم تعطيلها غير مجاراة الأوهام».

ثم لمَّا شكلت بعض الحكومات مجالس إدارية لم يرضَ المتعممون حتى جعلوا فيها قاضي المسلمين، وكذلك مفتي المؤمنين فهما في كل بلد عضوين في مجلس الإدارة، يحكمان بأشياء كثيرة مما يصادم الشرع، كالربا والضريبة على الخمور، والرسوم العرفية وغيرها، مما كان الأليق والأنسب بالإسلامية أن يبقى العلماء بعيدين عنه، كما أن القسيس بل الشماس لا يحضر مجلسًا يعقد فيه زواج أو تفريق مدنيان، ولا يشهد في صك دين داخله ربا، فضلاً عن أن يقضي أو يمضي بصفة رسمية كهنوتية، أمثال ذلك من الأعمال التي تصادم دين النصرانية.

وكذلك لما وضعت المحاكم العرفية (الأهلية) تهافت المعممون على جعل قاضي المسلمين رئيسًا للمحكمة العرفية، التي تحكم بما لم ينزل الله، وبما يتبرأ الدين الحنيف منه، من نحو ربا صريح، ومن إبطال حدود الله التي صرح بها القرآن كليًّا، أو باستبدالها بعقوبات سياسية، أو تغريمات مالية بها، ومن نحو معاقبة العباد بمجرد الظن والرأي، وشهادة الواحد، وشهادة الفاسق، وشهادة العاهرة المجاهرة، بما لا يلائم الشرع قطعًا، ومن نحو تنفيذ كل حكم عرفي حق أو باطل بدون نظر فيه، ومن تحصيل ضرائب وغرامات، ومن توقيف الأحكام الشرعية على استيفاء الرسوم من الأخصام وأموال الأيتام.

ومن أهم دسائس المتعممين، أنهم ينفثون في صدور الأمراء لزوم الاستمرار على الاستقلال في الرأي، وإن كان مضرًّا، ومعاداة الشورى وإن

كانت سُنَّة متتبعة، والمحافظة على الحالة الجارية وإن كانت سيئة، ويلقون عليهم بأن مشاركة الأمة في تدبير شئونها وإطلاق حرية الانتقاد لها يخل بنفوذ الأمراء، ويخالف السياسة الشرعية، ويلقنونهم حججًا واهنة، لولا أن أمامها جهل الأمة، ووراءها سطوة الإمارة، لما تحركت بها شفتان، ولا تردد في ردها إنسان.

والأمر الأَمَرُّ أن أولئك الأمراء يقتبسون من هذه الحجج ما يتسلحون به في مقابلة من يتعرض على سياستهم من الدول الأجنبية، بقولهم: إن قواعد الدين الإسلامي لا تلائم أصول الشورى، ولا تقبل النظام والترقيات المدنية، وإنهم مغلوبون على أمرهم، ومضطرون لرعاية دين رعاياهم ومجاراة ميل الفكر العام.

وبهذه القوانين استأثر الجهلاء الفاسقون بمزايا العلماء العاملين، واغتصبوا أرزاقهم من بيت المال، ومن أوقاف الأسلاف، فبالضرورة قلت الرغبات في تحصيل العلوم، وثبطت الهمم، وصار طالب العلم يضطر للاكتفاء بُبلغة[(١)] منه، ويشتغل بالاحتراف للارتزاق، وهكذا فسد العلم وقل أهله، فاختلت التربية الدينية في الأمة، فوقعت في الفتور وعمت فيها الشرور.

أجاب الرياضي الكردي:

إن هذا الداء خاص ببعض الشعوب الإسلامية، فلا يصلح سببًا للفتور العام الذي نبحث فيه ونتساءل عنه، وعندي أن السبب العام هو أن علماءنا كانوا

---

(١) بُلْغة: ما يكفي لسد الحاجة. (م).

اقتصروا على العلوم الدينية وبعض الرياضيات، وأهملوا باقي العلوم الرياضية والطبيعية التي كانت إذ ذاك ليست بذات بالٍ، ولا تفيد سوى الجمال والكمال، ففقد أهلها من بين المسلمين، واندرست كتبها وانقطعت علاقتها، فصارت منفورًا منها على حكم «المرء عدو ما جهل» بل صار المتطلع إليها منهم يفسق ويرمى بالزيغ والزندقة، على حين أخذت هذه العلوم تنمو في الغرب، وعلى كرِّ القرون ترقَّت، وظهر لها ثمرات عظيمة في جميع الشئون المادية والأدبية، حتى صارت كالشمس لا حياة لذي حياة إلا بنورها، فأصبح المسلمون مع شاسع بعدهم عنها محتاجين إليها لمجاراة جيرانهم احتياجًا يعم الجزئيات والكليات، من تربية الطفل إلى سياسة الممالك، ومن استنبات الأرض إلى استمطار السماء، ومن عمل الإبرة والقوارير، إلى عمل المدافع والبوارج، ومن استخدام اليد والحمار إلى استخدام البرق والبخار.

ولا شك أن المسلمين أصبحوا بعد الاكتشافات الجديدة يستفيدون من العلوم الطبيعية والحكمية فوائد عظيمة جدًّا بالنظر إلى كشفها بعض أسرار كتاب الله، وبالغ الحكمة المنطوية فيه، مما كان مستورًا إلى الآن، وقد خبط فيه المفسرون خبط عشواء[1]، بل أضحى المسلمون محتاجين للحكمة العقلية التي كادت

(١) خبط عشواء: على غير هدى وبصيرة. (م). في غير طبعة المنار ورد بعد خبط عشواء النص التالي كظهور حياة الجمادات بماء التبلور ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء/ ٣٠]. وكازدواج النباتات عامة ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس/ ٣٦] ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه/ ٥٣] ﴿وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج/ ٥]=

تجعل الغربيين أدرى منا حتى بمباني ديننا، كاستدلالهم بالمقايسة على أن نبينا – عليه أفضل الصلاة والسلام – أفضل العالمين عقلاً وأخلاقًا وكإثباتهم بالمقابلة أن ديننا أسمى الديانات حكمة ومزية.

وعندي أنه لولا هذا القصور لما وقع المسلمون في هذا الفتور، والأمل بعناية الله أنهم بعد زمان قصير أو طويل لا بد أن يلتفتوا إلى هذه العلوم النافعة، فيستعيدوا نشأتهم، بل يجلبوا إلى دينهم العالم المتمدن، لأن نور المعارف على قدر إبعاده العقلاء عن النصرانية وأمثالها، يقربهم من الإسلامية، لأن الدين المملوء بالخرافات والعقل المستنير لا يجتمعان في دماغ واحد. (مرحى).

= ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [الرعد/ ٣]. ، وكقبول الأرض الانتقاص، وانشقاق القمر منها ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَآ﴾ [الأنبياء/ ٤٤].، وكانفتاق الأرض من السماء ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء/ ٣٠].، وكحدوث الجدري الذي نشأ في أصحاب الفيل بالمكروب ﴿وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل/ ٣] أي متتابعة مجتمعة، ﴿تَرۡمِيهِم بِحِجَارَةٖ مِّن سِجِّيلٖ﴾ [الفيل/ ٤] أي من الطين الذي يتماسك على سطح المستنقعات، وكظهور سلسلة خلق الحيوان من تراب وطين وصلصال بقاعدة الترقِّي التي أثبتها العلامة دارون ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ﴾ [المؤمنون/ ١٢]. وكظهور صفة الحركة الدائمة من الشخوص والهبوط المستمرين في الكائنات كلها ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [الأنبياء/ ٣٣] (كل) راجع لما ذكر من عند ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [يس/ ٣٣] لا خاص بالشمس والقمر. وكظهور سر ضبط المقادير في التركيبات الكيماوية ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾ [الرعد/ ٨]. وكظهور انقسام طبقات الأرض إلى سبعة على الرأي الأصح، وكظهور أن السماء فضاء بالإجماع، وبذلك تندفع مشكلة قبولها الفتق والرتق، وكظهور امتلاء الكون بالأثير، وأنه أصل مادة الكائنات ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فصلت/ ١١].، وكالإخبار عن المركوبات البرية البخارية والكهربائية ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ . وَخَلَقۡنَا لَهُم مِّن مِّثۡلِهِۦ مَا يَرۡكَبُونَ﴾ [يس/ ٤١– ٤٢]، وغير ذلك من الحقائق التي كشفها العلم أخيرًا، أو أعظم بها من براهين قطعية على إعجاز القرآن، وتجدد إعجازه ما كرَّ الجديدان.

ثم إن تبعة هذا التقصير وإن كانت تلحق علماء الأمة المتقدمين، إلا أن علماءنا المتأخرين أكثر قصورًا، لأنهم في زمان ظهرت فيه فوائد هذه العلوم، ولم يحصل فيهم ميل لاقتباسها، بل نراهم مقتصرين على تدريس فنون اللغة والفقه فقط، أو بعلاوة شيء من المنطق إتمامًا للعقائد، وشيء من الحساب إكمالاً للفرائض والمواريث قلما يفيد.

وكذلك نرى وعاظنا مقتصرين على البحث في النوافل والقربات المزيدة في الدين، ورواية الحكايات الإسرائيليات، ومثلهم المرشدون أهل الطرائق، فهم مقتصرون على حكايات نوادر الزهاد من صحيح وموضوع، ورواية كرامات الأنجاب والنقباء والأبدال(١)، وعلى ضبط وزن التمايل وأصول الإنشاد، ولا ننسى خطباءنا واقتصارهم على تكرار عبارات في النعت والدعاء للغزاة والمجاهدين، وتعداد فضائل العبادات والشهور والمواسم.

والحاصل أن تقصيرات العلماء الأقدمين، واقتصارات المتأخرين، وتباعد المسلمين إلى الآن عن العلوم النافعة الحيوية، جعلتهم أحط من كثير من الأمم، ولا شك أنه إذا تمادى تباعدهم هذا خمسين عامًا أخرى تبعد النسبة بينهم وبين جيرانهم، كبعدها ما بين الإنسان وباقي أنواع الحيوان، فبناء عليه يكون ناموس الارتقاء هو المسبب لهذا الفتور كما قال تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر/ ٩].

---

(١) الأنجاب، والنقباء، والأبدال: من ألقاب المتصوفة. (م).

فأجابه الكامل الإسكندري:

إن هذا سبب من الأسباب، ولا يكفي وحده لحل الإشكال، لأن فقد العلوم الحكمية والطبيعية لا يصلح سببًا لفقد الإحساس الملِّي والأخلاق العالية، لأنها توجد في أعرق الأمم جهالة، وإنما سبب فتور حياتنا الأدبية هو يأسنا من المباراة، وذلك أننا كنا علماء وراشدين وكان جيراننا متأخرين عنا، فغرنا البقاء، فنمنا واجتهدوا، فلحقونا ولبثنا نيامًا، فاجتازوا وسبقونا وتركونا وراء، وطال نومنا فَبَعُد الشوط، حتى صار ما بعد ورائنا وراء، فصغرت نفوسنا، وفترت همتنا، وضعف إحساسنا فيئسنا من اللحاق والمجاراة، وخرجنا من ميدان المنافسة والمباراة، وألسنتنا تفيض بقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٖ﴾، فعدنا إلى كهف النوم مستسلمين للقضاء، نطلب الفرج بمجرد التمني والدعاء، ذاهلين عن أن الله تعالى جلَّت حكمته رتب هذه الحياة الدنيا على أسباب ظاهرية، ولم يشأ أن يجعلها كالآخرة عالم أقدار، فهذا اليأس هو سبب الفتور، فنسأل الله تعالى اللطف من المقدور.

أجابه العارف التاتاري:

إن هذه شِكاية حال، ولا تفي بالجواب؛ لأنه ما السبب في أن هذا النوم غشى المسلمين ولم يزل يغشاهم دون كثير غيرهم من الأمم التي انتبهت وسارت

ولحقها ظعن[1] الأحياء، وما المسلمون بالأبعدين المنقطعين كأهل الصين، ولا هم بالمتوحشين العريقين كأهل أمريكا الأصليين.

ثم قال: أنا أرى أن عارضنا فقدنا السراة والهداة، فلا أمير عام حازم مطالع ليسوق الأمة طوعًا أو كَرْهًا إلى الرشاد، ولا حكيم معترَف له بالمَزِيَّة والإخلاص لتنقاد إليه الأمراء والناس، ولا تربية متحدة المقصد ينتج منها رأي عام لا يطرقه تخاذل وانقسام، ولا جمعيات منتظمة تسعى بالخير وتتابع السير، ولذلك حل فينا الفتور، وإلى الله ترجع الأمور.

أجابه الفقيه الأفغاني:

إن ما وصفته من أمير وحكيم لا يوجدان في الأمم المنحطة إلا اتفاقًا، أما الرأي العام والجمعيات فلا يفقدان إلا بسبب فقد إحساس، وهذا ما نتساءل عنه.

وذكر أن الداء العام فيما يراه هو الفقر الآخذ بالزمام، لأن الفقر قائد كل شر، ورائد كل نحس، فمنه جهلنا ومنه فساد أخلاقنا؛ بل منه تشتت آرائنا حتى في ديننا، ومنة فقد إحساسنا ومنه إلى كل ما نحن فيه، أو تتوقع أننا سنوافيه، فهذه فطرتنا لا نقص فيها عن غيرنا، وعددنا كثير، وبلادنا متواصلة، وأرضنا خصبة، ومعادننا غنية، وشرعنا قويم، وفخارنا قديم، فلا ينقصنا عن الأمم الحية غير القوة

(١) ظعن: ارتحال. (م).

المالية التي أصبحت لا تحصل إلا بالعلوم والفنون العالية، وهذه لا تحصل إلا بالمال الطائل، فوقعنا في مشكل الدَّور[1]، وعسى أن نهتدي لفكِّه سبيلاً، وإلا فيحيق بنا ناموس فناء الضعيف في القوي، وفناء الجاهل في العالم.

ومن أعظم أسباب فقر الأمة أن شريعتنا مبنية على أن في أموال الأغنياء حقًّا معلومًا للبائس والمحروم، فيؤخذ من الأغنياء ويوزع على الفقراء، وهذه الحكومات الإسلامية قد قلبت الموضوع فصارت تجبي الأموال من الفقراء والمساكين، وتبذلها للأغنياء وتحابي بها المسرفين والسفهاء.

أجاب السعيد الإنكليزي:

إن المسلمين من حيث مجموعهم أغنياء لا يعوزهم المال اللازم للتدرج في العلوم حتى، للسياحات البحرية والقطبية؛ لأن فريضة الزكاة على مالكي النصاب والكفارات المالية جاعلة لفقراء الأمة وبعض الشئون العمومية نصيبًا غير قليل في مال الأغنياء بحيث إذا عاش المسلمون مسلمين حقيقة أمنوا الفقر، وعاشوا عيشة الاشتراك العمومي المنتظم التي يتمنى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الإفرنجي، الذين لم يهتدوا بعد لطريقة نيلها، مع أنه تسعى وراء ذلك منهم جمعيات وعصبيات مكونة من ملايين باسم كومون، وفنيان، ونيهلست، وسوسيالست، كلها تطلب التساوي أو التقارب في الحقوق والحالة المعاشية، ذلك

(١) مشكل الدور: توقُّف كل طرف على الآخر. (م).

التساوي والتقارب المقرَّرين في الإسلامية دينًا بوسيلة أنواع الزكاة والكفارات، ولكن تعطيل إيتاء الزكاة وإيفاء الكفارات سبب بعض الفتور المبحوث فيه، كما سبب إهمال الزكاة فقد الثمرت العظيمة من معرفة المسلم ميزانية ثروته سنويًّا، فيوفق نفقاته على نسبة ثروته ودخله، ولا شك أن الواحد من الأربعين يفي أن يبذل لأجل هذه الثمرة وحدها.

والشريعة الإسلامية هي أول شريعة ساقت الناس والحكومات لأصول الميزانية المؤسَّس عليه فن الاقتصاد المالي، الإفرادي والسياسي.

ويخيل لي أن سبب هذا الفتور الذي أخل حتى بالدين هو فقد الاجتماعات والمفاوضات، وذلك أن المسلمين في القرون الأخيرة قد نسوا بالكلية حكمة تشريع الجماعة والجمعة وجمعية الحج وترك خطباؤهم ووعاظهم، خوفًا من الأمراء، التعرض للشئون العامة، كما أن علماءهم صاروا يسترون جبنهم بجعلهم التحدث في الأمور العامة والخوض فيها من الفضول والاشتغال بما لا يعني، وعدهم إتيان ذلك في الجوامع من اللغو الذي لا يجوز، وربما اعتبروه من الغيبة أو التجسس أو السعي بالفساد، فسرى ذلك إلى أفراد الأمة وصار كل شخص لا يهتم إلا بخُوَيْصَة نفسه، وحفظ حياته في يومه، كأنه خلق أمة واحدة، وسيموت غدًا، وهكذا صار المسلم جاهلاً أن له حقوقًا على الجامعة الإسلامية والجامعة البشرية، وأن لهما عليه مثلها، ذاهلاً عن أنه مدني الطبع لا يعيش إلا بالاشتراك، ناسيًا أو هاجرًا أوامر الكتاب والسنة له بذلك. (مرحي).

ثم بتوالي القرون والبطون على هذه الحالة، تأصل في الأمة فقد الإحساس إلى درجة أنه لو خربت هذه الكعبة – والعياذ بالله تعالى – لما تقطبت الجباه أكثر من لحظة، ولا أقول لما زاد تلاطم الناس على سبعة أيام كما ورد في الأثر؛ لأن المراد بأولئك الناس أهل ذاك الزمان.

وإذا دققنا النظر في حالة الأمم الحية المعاصرة، وهي ليس عندها ما عندنا من الوسائل الشريفة للاجتماعات والمفاوضات، نجدهم قد احتالوا للاجتماعات ولاسترعاء السمع وتوجيه النظر بوسائل شتى:

(١) منها تخصيصهم يومًا في الأسبوع للبطالة والتفرغ من الأشغال الخاصة، لتحصل بين الناس الاجتماعات وتنعقد الندوات، فيتباثُّون ويتناجون.

(٢) ومنها تخصيصهم أيامًا يتفرغون فيها للمذاكرة في مهمات الأعمال لأعاظم رجالهم الماضين تشويقًا للتمثل بهم.

(٣) ومنها إعدادهم في مدنهم ساحات ومنتديات؛ تسهيلاً للاجتماع والمذاكرات وإلقاء الخطب وإبداء التظاهرات.

(٤) ومنها إيجادهم المنتزهات الزاهية العمومية، وإجراء الاحتفالات الرسمية والمهرجانات، بقصد السوق للاجتماعات.

(٥) ومنها إيجادهم محلات التشخيص المعروف (بالكوميديا) و(التياترو) بقصد إراءة العبر، واسترعاء السمع للحكم والوقائع، ولو ضمن أنواع من الخلاعة اتخذت شباكًا لمقاصد الجمع والإسماع، ويعتبرون أن نفعها أكبر من ضرر الخلاعة.

(٦) ومنها اعتناؤهم غاية الاعتناء بتعميم معرفة تواريخهم المِلِّية المفصلة المدمجة بالعلل والأسباب، تمكينًا لحب الجنسية[١].

(٧) ومنها حرصهم على حفظ العاديات المنبهة، وادخار الآثار القديمة المنوِّهة واقتناء النفائس المشعرة بالمفاخر.

(٨) ومنها إقامتهم النصب المفكِّرة بما نصبت له من مهمات الوقائع القديمة.

(٩) ومنها نشرهم في الجرائد اليومية كل الوقائع والمطالعات الفكرية.

(١٠) ومنها بثهم في الأغاني والنشائد الحكم والحماسات، إلى غير ذلك من الوسائل التي تنشِّئ في القوم نشأة حياة اجتماعية، وتولد في الرؤوس حمية وحماسة وفي النفوس سموًّا ونشاطًا.

أما المسلمون فإنهم كما سبق بيانه أهملوا استعمال تلك الوسائل الشريفة المؤسِّسة عندهم للشورى والمفاوضات والتناصح والتداعي، أعني بذلك الجماعة

(١) تمكينًا لحب الجنسية: تثبيتًا للمشاعر القومية. (م).

والجمعة وجمعية الحج، حتى كأن الشارع لم يقصد منها أداء الفريضة فقط بصورة تعبدية بسيطة، والحال حكمة الشارع أبلغ من ذلك، وعندي أن هذا أعظم أسباب الفتور. (مرحى).

فأجابه الإمام الصيني:

إن هذا أشبه بالعوارض منه بالأسباب، فهو أليق بأن يكون دواء للداء، ونحن مهتمون ابتداء بمعرفة سبب الفتور.

ثم قال:

إني أرى أن السبب الأكبر للفتور هو تكبر الأمراء وميلهم للعلماء المتملِّقين المنافقين، الذين يتصاغرون لديهم، ويتذللون لهم، ويحرفون أحكام الدين ليوفقوها على أهوائهم، فماذا يُرجى من علماء يشترون بدينهم دنياهم، ويُقبِّلون يد الأمير لتقبِّل العامة أيديهم، ويحقرون أنفسهم للعظماء ليتعاظموا على ألوف من الضعفاء، أكبر همهم التحاسد والتباغض والتخاذل والتفاضل، لا يحسنون أمرًا من الأمور، حتى الخصومة، فتراهم لا يراغمون إلا بتكفير بعضهم بعضًا عند الأمراء والعامة.

وهذا داء عياء صعب المداواة جدًّا لأن؛ كبر الأمراء يمنعهم من الميل إلى العلماء العاملين، الذين فيهم نوع غلظة لا بد منها، ولنعما هي مَزِيَّة لولاها لفُقد الدين بالكلية. (مرحى).

فلا شك أن أفضل الجهاد في الله في هذا الزمان الحط من قدر العلماء المنافقين عند العامة، وتحويل وجهتهم لاحترام العلماء العاملين، حتى إذا رأى الأمراء انقياد الناس لهؤلاء، أقبلوا هم أيضًا عليهم رغم أنوفهم، وأذعنوا لهم طوعًا أو كرهًا، على أنه يجب على حكماء الأمة المجاهدين في الله أن يعتنوا بالوسائل اللينة لتثقيف عقول العلماء العاملين، لأن العلم رافع للجهل فقط، ولا يفيد عقلاً ولا كياسة، فيلزم تعليمهم وتعريفهم كيف تكون سياسة الدين، وهكذا يفعل الحكماء عندنا معاشر إسلام الصين، ولا تفقد أية بلدة كانت رجالاً حكماء نبلاء، يمتازون طبعًا على العامة، لهم نوع من الولاء حتى على العلماء.

وهؤلاء الذين نسميهم عندنا بالحكماء هم الذين يطلق عليهم في الإسلامية اسم أهل الحل والعقد الذين لا تنعقد (الإمامة) شرعًا إلا ببيعتهم، وهم خواص الطبقة العليا في الأمة، الذين أمر الله عزَّ شأنه نبيه بمشاورتهم في الأمر، الذين لهم شرعًا حق الاحتساب والسيطرة على الإمام والعمال، لأنهم رؤساء الأمة، ووكلاء العامة، والقائمون في الحكومة الإسلامية مقام مجالس النواب والأشراف في الحكومات المقيدة، ومقام الأسرة الملوكية التي لها حق السيطرة على الملوك في الحكومات المطلقة كالصين وروسيا، ومقام شيوخ الأفخاذ في إزاء أمراء العشائر العربية، أولئك الأمراء الذين ليس لهم من الأمر غير تنفيذ ما يبرمه الشيوخ.

وإذا دققنا النظر في أدوار الحكومات الإسلامية من عهد الرسالة إلى الآن، نجد ترقِّيها وانحطاطها تابعين لقوة أو ضعف احتساب أهل الحل والعقد، واشتراكهم في تدبير شئون الأمة.

وإذا رجعنا البصر إلى التاريخ الإسلامي نجد أن النبي عليه السلام كان أطوع المخلوقات للشورى؛ امتثالاً لأمر ربه في قوله تعالى﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران/ ١٥٩] حتى إنه ترك الخلافة لمجرد رأي الأمة.

ثم كان أول الخلفاء رضي الله عنه أشبه الناس به، حتى إنه أخذ رأي سراة الصحابة فيمن خلف، ثم الخليفة الثاني اتبع أثر الأول، وإن استأثر في ترتيب الشورى فيمن يخلفه، ثم لما اجتهد الخليفة الثالث في مخالفة رؤساء الصحابة في بعض المهمات، لم يستقم له الأمر، وظهرت الفتن كما هو معلوم ثم إن معاوية – رحمه الله – كان قليل الاستقلال بالرأي، فحسنت أيامه عما كان قبلها.

وهكذا كانت دولة الأمويين تحت سيطرة أهل الحل والعقد، لا سيما من سراة بني أمية، فانتظمت على عهدهم الأحوال، كما كان ذلك كذلك على عهد صدر العباسيين، حيث كانوا مذعنين لسيطرة رؤساء بني هاشم، ثم لما استبدوا في الرأي والتدبير، فخالفوا أمر الله واتباع طريقة رسول الله، ساءت الحال حتى فقدوا الملك.

وهكذا عند التدقيق في كل فرع من الدول الإسلامية الماضية والحاضرة، بل في ترجمة كل فرد من الملوك والأمراء، بل في حال كل ذي عائلة أو كل إنسان فرد، نجد الصلاح والفساد دائرين مع سنة الاستشارة أو الاستقلال في الرأي.

فإذا تقرر هذا علمنا أن سبب الفتور العام المبحوث فيه هو استحكام الاستبداد في الأمراء عتوًّا وتكبرًا، وترك أهل الحل والعقد والاحتساب جهلاً وجبانة، وهذا عند بعض الأقوام المسلمين، وأما الأكثر فقد أمسوا لا علماء هداة ولا سراة أباة، بل هم فوضى في الدين والدنيا، ولا بدع فيمن يكونون على مثل هذه الحال أن لا يرجى لهم دواء إلا بعناية بعض الحكماء الذين ينجبون من أي طبقة كانت من الأمة، وقد قضت سنة الله في خلقه أن لا تخلو أمة من الحكماء.

فأجاب العالم النجدي:

إن شئون السياسة في الصين تختلف كثيرًا عنها في غيرها، وليس في الصين ملوك كثيرة، وأمراء جبابرة كما عند غيرهم، فالحكماء في الصين آمنون، ومن جهة أخرى لم يزل الإسلام في الصين حنيفًا خفيفًا لم يفسده التفنن والتشديد، ومع ذلك نرى الفتور شاملهم أيضًا، ونحن الآن نبحث عن السبب العام لهذا الداء، وليس كل السبب أحول الأمراء والعلماء.

ثم قال: إني أجزم – ولا أقول: أظن أو أخال – أن سبب الفتور الطارئ الملازم لجامعة هذا الدين، هو هذا الدين الحاضر ذاته، ولا برهان أعظم من الملازمة،

وما جاء الخفاء إلا من شدة الوضوح، فهل بقي من شك بعد هذه الأبحاث التي سبقت في جمعيتنا، ولا سيما ما بينه المحقق المدني، في أن الدين الموجود الآن بالنظر إلى ما ندين به لا بالنظر إلى ما نقرره، وباعتبار ما نفعله لا باعتبار ما نقوله، ليس هو الدين الذي تميز به أسلافنا مئين من السنين على العالمين، كلا بل طرأت على الدين طوارئ تغيير غيرت نظامه.

وذلك أن الخلف تركوا أشياء من أحكامه كإعداد القوة بالعلم والمال والجهاد في الدين، والأمر بالمعروف وإزالة المنكر، وإقامة الحدود وإيتاء الزكاة وغير ذلك مما أوضحه الإخوان الكرام، وزاد فيه المتأخرون بدعًا وتقليدات وخرافات، ليست منه كشيوع عبادة القبور، والتسليم لمدعي علم الغيب والتصرف في المقدور.

وهذه الطوارئ من تغييرات أو متروكات أو مزيدات، أكثرها يتعلق بأصول الدين، وبعضها بأصل الأصول – أعني التوحيد – وكفى بأن يكون سببًا للفتور، وقد قال الله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد/ ١١]. (مرحى).

ولقائل أن يقول: إذا سلمنا أن الدين تغير عما كان عليه فما تأثير ذلك في الفتور العام الذي هو من شأن الحياة الدنيا، وها نحن نجد أكثر الأمم الحية التي نغبطها قد طرأ على دينها التغيير والتبديل في الأصول والفروع، ولم يؤثر ذلك

فيها الفتور، بل زعم كثير من حكماء تلك الأمم أنهم ما أخذوا في الترقي إلا بعد عزلهم شئون الدين عن شئون الحياة، وجعلهم الدين أمرًا يتعلق بالنفس ولا علاقة له بشئون الحياة الجارية على نواميس الطبيعة.

فالجواب على ذلك أنه كما يطالب كل إنسان بأن يكون صاحب ناموس، أي متبعًا على وجه الاطراد في أخلاقه وأعماله قانونًا ما، موافقًا ولو في الأصول فقط لقانون الهيئة الاجتماعية التي هو منها، وإلا فيكون لا ناموس له منفورًا منه مضطهدًا، فكذلك كل قوم مكلَّفون بأن يكون لهم ناموس عام بينهم ملائم في الجملة لقوانين الأمم التي لها معهم علاقات جوارية أو تجارية أو مناسبات سياسية وإلا فيكونون قومًا متوحشين لا خَلاق لهم ولا نظام، منفورًا منهم مضطهدين.

وذلك الناموس الطبيعي في البشر، هو ناموس وحشي لا خير فيه، لأن مبانيه هي تنازع البقاء، وحفظ النوع، والتزاحم على الأسهل، والاعتماد على القوة وطلب الغايات، وحب الرئاسة وحرص الادخار، ومجاراة الظروف وعدم الثبات على حال إلى غير ذلك، وكلها قواعد شرٍّ ومجالب ضُرٍّ لا يلطفها غير ناموس شريف واحد مودوع في فطرة الإنسان، وهو إذاعانه الفكري للقوة الغالبة، أي معرفته الله بالإلهام الفطري الذي هو إلهام النفس رشدها ﴿ **فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ (مرحى).

ولا ريب في أن لهذه الفطرة الدينية في الإنسان علاقة عظمى في شئون حياته، لأنها أقوى وأفضل وازع يعدل سائر نواميسه المضرة، ويخفف مرارة الحياة التي لا يسلم منها ابن أنثى، وذلك بما يؤمله المؤمن من المجازاة والمكافأة، والانتقام منه وله. (مرحى).

وعند تدقيق النظر في حالة جميع الأديان والنِّحل تدقيقًا تاريخيًّا، توجد كلها ناشئة عن أصل صحيح بسيط سماوي لا ترى فيه عوجًا ولا أَمْتًا[١] وبوجدان كل دين كان في أوليته باثًّا في أهله النظام والنشاط، وراقيًا بهم إلى أَوْج السعادة في الحياة، إلى أن يطرأ عليه التأويل والتحريف والتفنن والزيادات، رجوعًا إلى أصلين اثنين: الإشراك بالله، والتشديد في الدين، فيأخذ في الانحطاط بالأمة، ولا يزال نازلاً بها إلى أن تبلغ حالة أقبح من الحالة الأصلية الهمجية، فتنتهي بالانقراض أو الاندماج في أمة أخرى.

أو يتدارك الله تلك الأمة بعناية بالغة، فيبعث لهم رسولاً يجدد دينهم، أو يخلق فيهم أنبياء أو حكماء يصلحون لهم ما فسد من دينهم كما حصل ذلك في الأمم الماضية، كعاد وثمود وكالسريان وإسرائيل وكنعان وإسماعيل وكما قال الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة/ ١١٥].

(١) أمتًا: اختلافًا في المكان، ارتفاعًا وانخفاضًا، ورقَّة وصلابة. (م).

وعند التأمل يوجد الشرك والتشديد، كأنهما أمران طبيعيان في الإنسان، يسعى وراءهما جهده بسائق النفس وقائد الشيطان، لأن النفس تميل إلى عبادة المشهود الحاضر أكثر من ميلها إلى عبادة المعقول الغائب، ومفطورة على التشديد رغبة في التميز، والشيطان يُسعف النفس بالتسويل والتأويل والتحويل والتضليل، إلى أن يفسد الدين. (مرحى).

ثم إذا دققنا حالة الإسلامية في القرون الأخيرة نجدها عند أكثر أهل القبلة قد أصابها بعض ما أصاب قبلها غيرها من الأديان قبلها، كما أخبرنا الله تعالى بقصصها في كتابه المبين، ووعدنا بوقوعنا فيه سيد المرسلين، وأرشدنا إلى طرائق التخلص منه إن كنا راشدين.

أعني بذلك ما طرأ على الإسلامية من التأويل والتحريف في بعض أصولها وكثير من فروعها، حتى استولى عليها التشديد والتشويش، وتطرق إليها الشرك الخفي والجلي عن يمينها وشمالها، فأمست محتاجة إلى التجديد بتبين الرشد من الغيّ، وعندي أن هذه الحال أعم وأعظم سبب للفتور المبحوث فيه، قال الله تعالى ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه/ ١٢٤]. (مرحى).

وأنتم أيها السادة الأفاضل في غناء عن إيضاح ذلك لكم بوجه التفصيل.

قال الأستاذ الرئيس:

إني أرى أن البحث في أعراض الداء وأسبابه وجراثيمه، وما هو الداء؟ وكيف يستعمل؟ قد نضج أو كاد، وقد قررنا في اجتماعنا الأول أننا سنبحث في ما هي الإسلامية، وما يتبع ذلك مما أدرجناه في برنامج المباحث، وإني أرى أن تقرير أخينا العالم النجدي نِعْم المدخل، لنقل البحث، ولا سيما إذا تكرم بتفصيل ما أجمله، لأن مسائل منشأ الديانات وسنن الله في مسراها وأسباب طوارئ التغيير والتحريف عليها كلها مسائل مهمة تقتضي تدقيق النظر واستقصاء التحقيق، وتحسن فيها الإطالة والاستيعاب، بناء عليه نرجو من العالم النجدي أن يتكرم بإعادة ما قرره بصورة مفصلة في اجتماعنا الآتي؛ إذ قد أذن لنا الوقت بالانصراف اليوم.

الاجتماع الرابع
الدين والإسلام والشرك والتصوف

يوم السبت العشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

انتظم عقد الجمعية في هذا اليوم صباحًا، وقُرئ الضبط السابق حسب العادة، وأذن الأستاذ الرئيس بالشروع في البحث.

فقال العالم النجدي:

إني أطلب السماح من السادة الإخوان عن إملالهم بمقدمات وتعريفات هم أعلم مني بها، بل هي عندهم في رتبة البديهيات، ولكن لا بد منها للباحث، رعاية لقاعدة التسلسل الفكري، والترتيب القياسي، فأقول:

إن النوع الإنساني مفطور على الشعور بوجود قوة غالبة عاقلة، لا تتكيف، تتصرف في الكائنات بنواميس منتظمة، فالعامة يعبرون عن هذه القوة بلفظ (الطبيعة) والراشدون من الناس مهتدون إلى أن لهذه القوة من هو قائم بها، يعبرون عنه بلفظ (الله)، ثم إن هذا الشعور يختلف قوة وضعفًا، حسب ضعف النفس وقوتها، ويختلف الناس في تصور ووصف ماهية هذه القوة حسب مراتب الإدراك فيهم، أو حسبما يصادفهم من التلقي عن غيرهم، وذلك هو (الضلال) (والهداية).

على أن الضلال غالب؛ لأن موازين العقول البشرية مهما كانت واسعة قوية لا تسع وتتحمل وزن جبال الأزلية والأبدية واللامثال واللازمان واللامكان ونحو ذلك، مما يسمى العلم به لصعوبته علم ما وراء العقل، ولهذا لا يقال في الضالين إنهم منحطون عقلاً عن المهتدين، بل كثير منهم في الماضين والحاضرين أسمى عقلاً بمراتب كبيرة من المهتدين، ولكن صعوبة التصور والحكم أوقعتهم في بحار من الأوهام وظلمات من الضلال، على أن البارئ تعالى قدر اللطف ببعض عباده، وأراد إقامة الحجة على الآخرين، فأوجد بعض أفراد من البشر تميزوا في تصور ووصف ماهية هذه القوة تمييزًا كبيرًا، فصاروا هداة للناس، وهم (الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام.

وقد قام بعض هؤلاء الأنبياء الكرام فيمن حولهم من الناس مقام المشرِّعين، وأثبتوا ببراهين خرق العادات على يدهم عند التحدي - أي عند طلب ذلك منهم[١] - أن مخاطبيهم مكلَّفون باتباعهم، وهم (المرسلون) فآمن بهم من آمن - أي شهدوا لهم بالرسالة - واتبعوهم في هديهم مستسلمين، فأخرجوهم من بحار الأوهام إلى ساحل الحكمة، ومن ظلمات الضلال إلى نور الهداية، وهؤلاء هم (المؤمنون) فهذه مقدمة أولى. (مرحى).

(١) هكذا فسر التحدي هنا والمعروف في علم الكلام أن التحدي طلب المعارضة للمعجزة بأن يقول الرسول هذه آية صدقي فأتوا بمثلها أو فآمنوا. [المنار].

ومن المؤمنين نحن معاشر (المسلمين) علمنا بما علمنا أن محمدًا بن عبدالله الهاشمي القرشي العربي أَجَلُّ البشر حكمة وفضيلة، وصدقناه بأنه رسول الله إلى العالمين كافة، مصححًا ملة إبراهيم، داعيًا لعبادة الله وحده، هاديًا إلى ما يكلف الله له عباده من أمر ونهي، كافلين لكل خير من الحياة وبعد الممات.

ومن أمهات قواعد الدين عندنا أن نعتقد أن محمدًا عليه السلام بلغ رسالة ربه، لم يترك ولم يكتم منها شيئًا، وأنه أتم وظيفته بما جاء به من كتاب الله، وبما قاله أو فعله أو أقره على سبيل التشريع إكمالاً لدين الله.

ومن أهم قواعد ديننا أيضًا أنه محظور علينا أن نزيد على ما بلَّغنا إياه رسول الله أو ننقص منه، أو نتصرف فيه بعقولنا، بل يتحتم علينا أن نتبع ما جاء به الصريح المحكم من القرآن، والواضح الثابت مما قاله الرسول أو فعله أو أقره، وما أجمع عليه الصحابة إن أدركنا حكمة ذلك التشريع، أو لم نقدر على إدراكها، وأن نترك ما يتشابه علينا من القرآن[١]، فنقول فيه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران/ ٧].

ومن قواعد ديننا كذلك أن نكون مختارين في باقي شئوننا الحيوية، نتصرف فيها كما نشاء مع رعاية القواعد العمومية التي شرعها، أو ندب إليها الرسول، وتقتضيها الحكمة، أو الفضيلة ،كعدم الإضرار بالنفس أو الغير، والرأفة

---

(١) يريد: نفوض فيه [المنار].

بالضعيف، والسعي وراء العلم النافع، والكسب بتبادل الأعمال، والاعتدال في الأمور، والإنصاف في المعاملات، والعدل في الحكم، والوفاء بالعهد، إلى غير ذلك من القواعد الشريفة العامة. وهذه مقدمة ثانية.

ويتفرغ عن هاتين المقدمتين مسائل مهمة ينبغي أيضًا إفرادها في البحث تباعًا وإشباعًا.

منها أن أصل الإيمان بوجود الصانع أمر فطري في البشر كما تقدم، فلا يحتاجون فيه إلى الرسل، وإنما حاجتهم إليهم في الاهتداء إلى كيفية الإيمان بالله، كما يجب من التوحيد والتنزيه.

وهؤلاء قوم نوح وقوم إبراهيم، وجاهلية العرب، واليهود والنصارى، ومجوس فارس، ووثنيو الهند والصين، ومتوحشو إفريقا وأمريكا، وسائر البشر كلهم، كانوا ولا زالوا أهل فطرة دينية يعرفون الله، وليس فيهم من ينكره كليًّا كما قال عزَّ من قائل: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء/ ٤٤] بل يغلب على البشر الإشراك بالله فيخصصونه – تعالى شأنه – بتدبير الأمور الكلية والشئون العظام، كالخالقية وتقسيم الأرزاق والآجال، كأنهم يجلُّونه عن تدبير الأمور الجزئية، ويتوهمون أن تحت أمره مقربين وأعوانًا، ووسطاء من ملائكة وجن، وأرواح وبشر، وحيوانات وشجر وحجر، وأنه جعل لهم وللنواميس الكونية من أفلاك وطبائع، وللحالات النفسية من سحر وتوجه فكر، دخلاً وتأثيرًا في تدبير

الأمور الجزئية إيقاعًا أو منعًا، وأعطاهم شيئًا من القوة القدسية وعلم الغيب.

وتوهمهم هذا ناشيء عن قياسهم ملكوت ذي الجبروت على إدارة الملوك في اختصاصهم بتدبير مهمات الأمور، وتفويضهم ما دون ذلك إلى العمال والأعوان، واستعانتهم بالبطانة والحاشية، وربطهم مجرى الأعمال بالقوانين والنظامات. (مرحى).

ومن تتبع تواريخ الأمم الغابرة، وأفكار الأمم الحاضرة، لا يرتاب فيما قررناه من أن آفة البشر الشرك الذي أوضحنا فقط، وكفى بالقرآن برهانًا فقد قال الله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر/ ٣٨] وقال تعالى﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام/ ٤١] وقال تعالى ﴿ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن/ ١٨] وقال تعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] إلى غير ذلك من الآيات البينات المثبتة أن زيغ البشر هو الإشراك من بعض الوجوه فقط، لا الإنكار ولا الإشراك المطلق، لأن العقل البشري مهما تسفل لا ينزل إلى درجة الشرك المطلق.

بناء عليه جرت عادة الله تعالى جلت حكمته أن يبعث الرسل ينقذون الناس من ضلالة الشرك، وينتشلونهم من وَهدَة[1] شره في الحياة الدنيا والآخرة،

(١) وَهْدَة: حفرة. (م).

ويهدونهم إلى رأس الحكمة، أي (معرفة الله) حق معرفته لكي يعبدوه وحده، وبذلك تتم حجته عليهم، ويملكون حريتهم التي تحميهم من أن يكونوا أرقاء أذلاء لألف شيء من أرواح وأجسام وأوهام، فثمرة الإيمان بأن (لا إله إلا الله) عتق العقول من الأسر وثمرة الإذعان بأن (محمدًا رسول الله) اتباعه حقًّا في شريعته التي تحول بين المسلم وبين نزوعه إلى الشرك، وتُنِيلُه سعادة الدارين.

﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ أو قَبُحَ، ما أجهله! لا يهتدي إلى التوحيد إلا بجهد عظيم، ويندفع أو ينقاد بشعرة إلى الشرك، فيتلبس به على مراتب ودرجات في اعتقاد وجود قوة قدسية تُرجى وتُتقي في غير الله، أو تبعًا لله، ذاهلاً عن أنه لو كان في الأرض أو في السماء آلهة غير الله - أي أصحاب قوة تصرف في شيء ولو في تحريك ذرة رمل - لفسدتا.

فالناس سريعو الإعراض عن ذكر الله إلى ذكر من يتوهمون فيهم أنهم شركاء وأنداد لله، فيعبدونهم أي يعظمونهم ويخضعون لهم، ويدعونهم ويستمدون منهم، ويرفعون حاجاتهم إليهم، ويرجون عند ذكر أسمائهم الخير، ويتوقعون من سخطهم الشر، وقد قال الله تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه/ ١٢٤] والله صادق الوعد، نافذ الحكم، وفي الواقع وبالضرورة والطبع لا معيشة أشد ضنكًا من معيشة المشركين الذين وصفهم الله عز وجل بأنهم لأنفسهم ظالمون، فقال ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان/ ١٣] وقال ﴿وَلَا

يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ﴾ [الكهف / ٤٩] وهذا زيد بن عمرو بن نُفَيل الحكيم الجاهلي، ضَجِر من الشرك، فقال من أبيات له:

أَرَبًّا واحِدًا أم ألفَ ربٍّ أدينُ إذا تقسَّمَتِ الأمُورُ
تركتُ اللاَّتَ والعُزَّى جميعًا كذلكَ يفعَلُ الرجُلُ الخبيرُ

ومثل الحياة الأدبية في الموحدين والمشركين، كبلد سلطانه حكيم قاهر، بابه مفتوح لكل مراجع، وينفذ قانونًا واحدًا ولا يصغي لساعٍ ولا لشفيع، ولا يشاركه في حكمه أحد، وبلد آخر سلطانه جبان مغلوب على أمره، نال منه متقربوه المتعاكسون وأعوانه المتشاكسون، من حوائج خير لذويهم، أو دفع شرٍّ عن أتباعهم، فهل يستوي أهل البلدين؟! كلا، لا تستوي السعادة والشقاء، ولله المثل الأعلى، فإنه جلَّت عظمته لا يرضى أن يشاركه في ملكه أحد، كما قال تعالى ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا** ﴾ [النساء/ ١١٦] ولا شك أن الشرك من أكبر الفجور، وعمل السوء، وقد قال تعالى ﴿وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الانفطار/ ١٤] وقال تعالى ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء/ ١٢٣] وما الجحيم والمجازاة خاصان بالآخرة، بل يشملان الحياة الدنيا والآخرة.

ثم أقول:

إذا أراد المسلم أن يعلم ما هو الشرك المشئوم عند الله بمقتضى ما عرفه إياه في كتابه المبين، يلزم أن يعرف ما هو مدلول ألفاظ (إيمان وإسلام وعبادة وتوحيد وشرك) في اللغة العربية التي هي لغة القرآن إذ قال ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف/ ٣] وقال تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم/ ٤] فإذا علم المسلم معنى هذه الألفاظ وأراد أن يمتثل أمر ربه بأن لا يتعدي حدود الله، يتعين حينئذ عنده ما هو مراد الله بالشرك الذي لا يرضاه، الذي أشفق وخاف علينا نبينا – عليه الصلاة والسلام – من الوقوع فيه فقال: «إنَّ أخوفَ مَا أخَافُ عليكُمْ الشِّرْكُ»[1].

ومن يبحث عما ذكر من الألفاظ يجد أن أهل اللغة مجمعون على أن المدلول للفظ (الإيمان) الطاعة والتسليم بدون اعتراض[2]، وللفظ (العبادة) التذلل والخضوع[3]، وللفظ (التوحيد) العلم بأن الشيء واحد، وإذا أضيف إلى الله فيراد به نفي الأنداد والأشباه عنه، ومن هذه المادة الواحد والأحد صفتان

(١) الحديث رواه ابن ماجه عن شداد بن أوس ولفظه «إن أخوف ما أخاف على أمتي الإشراك بالله أما أني لست أقول تعبدون شمسًا ولا قمرًا ولا وثنًا ولكن أعمالاً لغير الله وشهوة خفية» رواه أحمد والبيهقي بلفظ آخر. [المنار].

(٢) ما فسر به الإيمان هو معنى (الإسلام) وعدم ذكر هذا اللفظ يدل على أنه سقط من الأصل تفسير الإيمان وهو التصديق القطعي بلا تردد وسقط بعده لفظ الإسلام فصار تفسيره تفسيرًا للإيمان. [المنار].

(٣) فسر العبادة بالمشهور في كتب اللغة وغيرها، ولكن استعمال العرب يدل على أنهم لا يسمون كل تذلل وخضوع عبادة وإنما يخصون العبادة بالخضوع الناشئ عن الاعتقاد بسلطة غيبية وراء الأسباب العادية.[المنار]..

لله تعالى، معناهما المنفرد الذي لا نظير له أو ليس معه غيره، وأصل معنى مادة الشرك لغة: الخلط. واستعمالاً: الإشراك بالله، وفي اصطلاح المؤمنين: الإشراك بالله في (ذاته) أو (ملكه) أو (صفاته).

ثم إذا وزعنا اعتقادات من وصفهم الله تعالى بالشرك في كتابه العزيز على هذه الأنواع الثلاثة، نجد مظنة (الإشراك في الذات) قائمة في اعتقاد الحلول، وهو أنه – تعالى شأنه – عما يصفون أفنى أو يفني بعض الأشخاص في ذاته، كقول النصارى في عيسى ومريم – عليهما السلام – وقول غلاتنا[١] في وحدة الوجود، وهذا النوع من الشرك عسر التصور والتعريف، حتى عند أساطين أهله[٢]، ولذلك يسميه النصارى حقيقة سرية، ويسميه غلاتنا حقيقة ذوقية. (مرحى).

أما مظنَّات (الإشراك في الملك) فيدخل تحتها اعتقاد اختصاص بعض المخلوقين بتدبير بعض الشئون الكونية، كاعتقاد اليهود في ملك الموت، وكاعتقاد بعض الناس تصرف غير الله في شيء من شئون الكون، كقول من يقول: فلان عليه درَك[٣] البر أو البحر أو الشام أو مصر.

وأما مظنَّات (الإشراك في الصفات) فهي الاعتقاد في مخلوق أنه متصف بشيء من صفات الكمال من المرتبة العليا التي لا تنبغي إلا لواجب الوجود، جلت شئونه.

---

(١) في غير طبعة المنار «وقول علمائنا»، وكذلك «ويسميه علماؤنا» (م).

(٢) أساطين أهله: كبرائهم. (م).

(٣) دَرَك: تبعة. (م).

وهذا النوع أكثر شيوعًا من النوعين الأولين؛ لثلاثة أسباب:

الأول: كون غير الأحدية والخالقية ونحوها من الصفات الخاصة بالله تعالى، صفات مشتركة يعسُر على غير العلماء الراشدين تمييز الحد الفارق بين مراتبها في المخلوقين، وبين مراتبها المختصة به تعالى.

الثاني: ما نطقت به الشرائع من تفويض الله تعالى بعض الأمور إلى الملائكة، واستجابة دعاء المقربين، وإكرامه تعالى بعض عباده الصالحين، ووعده بقبول شفاعة من يأذن لهم بها يوم القيامة، فالتبس على الجهلاء التفريق بين هذه وبين التصرف.

الثالث: هو كون التعظيم مَدْرَجَة طبيعية للإغراق والتغالي، ومطية سريعة السير، لا يلتوي عنانها عن تجاوز الحدود، إلا برغم الطبع وتوفيق الله، ولذلك قاسى الرسل ألو العزم الشدائد في كبح جماح الناس عن إشراكهم معظَّميهم مع الله في مرتبة بعض صفاته العليا، وركبوا متون المصاعب والعزائم في إرجاع الناس إلى حد الاعتدال وشددوا النكير على إطراء الناس إياهم، وحذروا وأنذروا من مقاربة مظانِّ الشرك حتى الخفي الذي يدب دبيب النمل.

ومن المعلوم عندنا أن نبينا – عليه أفضل الصلاة والسلام – لبث عشرة أعوام يقاسي الأهوال في دعوته الناس إلى التوحيد فقط، وسمى أمته الموحدين، وأنزل الله القرآن ربعه في التوحيد، وتأسس دين الله على كلمة (لا إله إلا الله)،

وجعلت أفضل الذكر، لحكمة أن المسلم مهما رسخ في الإيمان يبقى محتاجًا إلى نفي الشرك عن فكره احتياجًا مستمرًّا، وذلك من شدة ميل الإنسان إلى الشرك، ولشدة التباسه عليه، ولشدة قربه منه طبعًا فنسأل الله تعالى الحماية. (مرحى).

وما هذا خاص بالمسلمين، بل مضت الأمم كلها، لم يكد يفارقها رسلها الكرام إلا ووقعت في الشرك، كقوم موسى عليه السلام، فارقهم أربعين ليلة فاتخذوا العجل. (مرحى).

ثم إذا انقلبنا في البحث إلى ما هو الشرك في نظر القرآن وأهله لنتقيه، نجد أن الله تعالى قال في اليهود والنصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة/ ٣١] مع أنه لم يوجد من قبل ولا من بعد من الأحبار والرهبان من ادعى المماثلة، ونازع الله الخالقية أو الإحياء أو الإماتة كما يقتضيه انحصار معنى الربوبية عند العامة من الإسلام حسبما تلقوه من مروجي الشرك بالتأويل والإيهام، بل الأحبار والرهبان إنما شاركوا الله تعالى في التشريع المقدس فقط، فقالوا: هذا حلال وهذا حرام، فقبل منهم أتباعهم ذلك، فوصفهم الله أنهم اتخذوهم أربابًا من دون الله.

ونجد أيضًا أن الله تعالى سمى قريشًا مشركين، مع أنه وصفهم بقوله ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزمر/ ٣٨] أي يخصصون الخالقية بالله، ووصف توسلهم بالأصنام إلى الله بالعبادة، فحكى

عنهم قولهم ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر/ ٣] والمعظمة من المسلمين يظنون أن هذه الدرجة التي هي التوسل ليست من العبادة ولا من الشرك ويسمون المتوسَّل بهم وسائط، ويقولون: إنه لا بد من الواسطة بين العبد والرب، وإن الواسطة لا تنكر.

ويعلم من ذلك أن مشركي قريش ما عبدوا أصنامهم لذاتها، ولا لاعتقادهم فيها الخالقية والتدبير، بل اتخذوها قِبْلَةً يعظمونها بندائها، والسجود أمامها، أو ذبح القرابين عندها، أو النذر لها على أنها تماثيل رجال صالحين كان لهم قرب من الله تعالى وشفاعة عنده، فيحبون هذه الأعمال الاحترامية منهم، فينفعونهم بشفاء مريض، أو إغناء فقير وغير ذلك، وإذا حلفوا بأسمائهم كذبًا أو أخلوا في احترام تماثيلهم يغضبون، فيضرونهم في أنفسهم وأولادهم وأموالهم.

ونجد أن الله تعالى قال: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن/ ١٨] وأصل معنى الدعاء: النداء، ودعا الله: ابتهل إليه بالسؤال، واستعان به. والدليل الكاشف لهذا المعنى. هو قوله تعالى ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام/ ٤١] وكذلك أنزل الاستعانة به مقرونة بعبادته في قوله جلت كلمته ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة/ ٥].

وبما ذكر وغيره من الآيات البينات، جعل الله هذه الأعمال لقريش شركًا به، حتى صرح النبي – صل الله عليه وسلم– في الحلف بغير الله

أنه شرك، فقال: «مَنْ حَلفَ بغيرِ اللهِ فَقَد أشْرَكَ»[١] وجعل الله القربان لغيره والإهلال[٢] والذبح على الأنصاب شركًا، وحرم تسييب السوائب[٣] والبحائر[٤] لما فيها من ذلك المعنى، وكان المشركون يحجون لغير بيت الله بقصد زيارة محلات لأصنامهم يتوهمون أن الحلول فيها يكون تقريبًا من الأصنام، فنهى النبي – عليه الصلاة والسلام – أمته عن مثل ذلك فقال: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلاَّ إلى ثَلاثَةِ مسَاجِدَ: المسجِدِ الحرامِ، ومسجدي هَذا، والمسجِدِ الأقصَى»[٥] فلا ريب إذن أن هذه الأعمال وأمثالها شرك، أو مَدْرجَة للشرك. (مرحى).

فلينظر الآن هل فشا في الإسلام شيء من هذه الأعمال وأشباهها في الصورة أو الحكم؟ ومن لا تأخذه في الله لومة لائم لا يرى بدًّا من التصريح بأن حالة السواد الأعظم من أهل القبلة في غير جزيرة العرب تشبه حالة المشركين من كل الوجوه، وأن الدين عندهم عاد غريبًا كما بدأ، كشأن غيرهم من الأمم.

فمنهم الذين استبدلوا بالأصنام القبور، فبنوا عليها المساجد والمشاهد، وأسْرَجُوا[٦] لها السرج، وأَرْخَوا عليها الستور، يطوفون حولها مقبلين، مستلمين

---

(١) هذا الحديث رواه الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما. [المنار]

(٢) الإهلال: رفع الصوت عند الذبح بـ لا إله إلا الله. (م).

(٣) السوائب: النوق المهمَلة التي كانت تُسَيَّب في الجاهلية لنذرٍ ونحوه. (م).

(٤) البحائر: النوق التي كانت في الجاهلية إذا ولدت خمسة أبطن شَقُّوا أذنها، وأعفوها أن يُنتفع بها، ولم يمنعوها مرعى ولا ماء. مفردها: بَحِيرة. (م).

(٥) رواه أحمد والشيخان عن أبي هريرة ورروياه عن أبي سعيد ورواه أصحاب السنن وغيرهم. [المنار]

(٦) أسرجوا: أوقدوا المصابيح. (م).

أركانها، ويهتفون بأسماء سكانها في الشدائد، ويذبحون عندها القرابين، يُهَلُّ بها عمدًا لغير الله، وينذرون لها النذور، ويشدون للحج إليها الرِّحال، ويعلقون بسكانها الآمال، يستنزلون الرحمة بذكرهم، وعند قبورهم، ويرجونهم بإلحاح وخضوع ومراقبة وخشوع، أن يتوسطوا لهم في قضاء الحاجات، وقبول الدعوات، وكل ذلك من الحساب والتعظيم لغير الله، والخوف والرجاء من سواه.

ومنهم من استعوضوا ألواح التماثيل عند النصارى والمشركين، بألواح فيها أسماء معظَّميهم، مُصَدَّرة بالنداء، تبركًا وذكرًا ودعاء، يعلقونها على الجدران في بيوتهم، بل في مساجدهم أيضًا[١] ويتوِّجون بها الأعلام، من نحو: يا علي، يا شاذلي، يا دسوقي، يا رفاعي، يا بهاء الدين النقشي، يا جلال الدين الرومي، يا بكتاش ولي.

ومنهم ناس يجتمعون لأجل العبادة بذكر الله ذكرًا مشوبًا بإنشاد المدائح والمغالاة لشعراء المتأخرين التي أهون ما فيها الإطراء[٢] الذي نهانا عنه النبي – عليه الصلاة والسلام – حتى لنفسه الشريفة، فقال: «لا تُطْروني كَمَا أَطْرَتْ اليهودُ والنَّصارَى أنبياءَهُم»[٣] وبإنشاد مقامات شيوخية تغالوا فيها في الاستغاثة بشيوخهم، والاستمداد منهم بصيغ لو سمعها مشركو قريش لكفروهم؛ لأن أبلغ

(١) كجوامع القسطنطينية وبلاد الترك ويضيف المنار (وتعلق بـ«ومثل بلاد الترك كثير من بلاد المسلمين».

(٢) الإطراء: المبالغة في الثناء على الشخص. (محرر).

(٣) لفظ الحديث: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم إنما أنا عبد الله فقولوا : عبد الله ورسوله) رواه البخاري والترمذي في الشمائل ولا أذكر غيرهما الآن. [المنار]

صيغة تلبية كانت لمشركي قريش قولهم: (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك الا شريكًا هو لك تملكه وما ملك)[١] وهذه أخف شركًا من المقامات الشيوخية التي يهدرون بها إنشادًا بأصوات عالية مجتمعة، وقلوب محترقة خاشعة، كقولهم:

عبــــدَ القَـــادِرِ يَا جِيلاني   يَا ذا الفضْـــلِ والإحسَـــانِ

صـــــِرتُ في خَطْـــبٍ شَدِيد   من إحســـانِك لا تنسَـــاني

وقولهم:

ألاهـــم يَا رِفـــاعي لـــي   أنا المحســـوب أنا المنســـوب

رفَـــاعـــي لا تُضيعـــني   أنا المحســـوب أنا المنســـوب

إلى غير ذلك مما لا يشك فيه شاكٌّ أنه من صريح الإشراك الذي يأباه الدين الحنيف.

ومنهم جماعة لم يرضوا بالشرع المبين، فابتدعوا أحكامًا في الدين سموها علم الباطن، أو علم الحقيقة، أو علم التصوف، علمًا لم يعرف شيئًا منه الصحابة والتابعون، وأهل القرون الأولى المشهود لهم بالفضل في الدين، علمًا انتزعوا مسائله من تأويلات المتشابه من القرآن، مع أن الله تعالى أمرنا أن نقول في المتشابه

(١) ينقل عنهم «إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك». [المنار]

منه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران/ ٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران/ ٧] وقال عزَّ شانه في حقهم ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ﴾ [الأنعام/ ٦٨] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [هود/ ١١٢] وقال تعالى: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾ [الإسراء/ ١١٢] وقال تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ﴾ [النور/ ٦٣].

وانتزع هؤلاء المداجون أيضًا بعض تلك المزيدات من مشكلات الأحاديث والآثار، ومما جاء عن النبي عليه السلام من قول على سبيل الحكاية، أو عمل على سبيل العادة، أي لم يكن ذلك منه عليه السلام على سبيل التشريع، أو من الأحاديث التي وضعها أساطينهم إغرابًا في الدين لأجل جذب القلوب، كهذا الحديث الذي ننقله بالمعنى وهو «يُفتح بالقرآنِ على النَّاسِ حتَّى تقرَأَهُ المرأةُ والصبيُّ والرجلُ، فيقولُ الرجلُ: قد قرأتُ القرآنَ فلم أُتَّبَع؛ لأقومن به فيهم لعلِّي أُتبع، فيقُوم به فيهم فلا يُتبع، فيقولُ: قد قرأتُ القرآنَ وقمتُ به فلم أُتبع لأَحتظرنَّ في بيتي مسجدًا لعلي أُتَّبع، فيحتظرُ في بيته مسجدًا، فلا يتبع، فيقول: قد قرأتُ القرآنَ وقمتُ بهِ واحتظرتُ في بيتي مسجدًا فلم أتبع، والله لآتينهم بحديثٍ لا يجدونه في كتابِ اللهِ، ولم يسمعوه عن رسُولِ اللهِ، لعلي أتبع».

ومنهم فئة اخترعوا عبادات وقربات لم يأتِ بها الإسلام، ولا عهد له بها إلى أواخر القرن الرابع، فكأن الله تعالى ترك ديننا ناقصًا فهم أكملوه، أو كأن الله – جل شأنه – لم ينزل يوم حجة الوداع ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة/ ٣].

أو كأن النبي عليه السلام لم يتمم كما يزعمون تبليغ رسالته فهم أتموها لنا، أو كتم شيئًا من الدين وأسرَّ به إلى بعض أصحابه، وهم أبوبكر وعلي وبلال رضي الله عنهم، وهؤلاء أسروا به إلى غيرهم، وهكذا تسلسل حتى وصل إليهم فأفشوه لمن أرادوا من المؤمنين تعالى الله ورسوله عما يأفكون، أليس من الكفر بإجماع الأمة اعتقاد أن النبي عليه السلام نقص التبليغ أو كتم أو أسرَّ شيئًا من الدين؟ (مرحى).

ومنهم جماعة اتخذوا دين الله لهوًا ولعبًا؛ فجعلوا منه التغني والرقص، ونقر الدفوف ودق الطبول، ولبس الأخضر والأحمر، واللعب بالنار والسلاح والعقارب والحيات، يخدعون بذلك البسطاء، ويسترهبون الحمقاء.

ومنهم قوم يعتبرون البلادة صلاحًا، والخبل خشوعًا، والصرع وصولاً، والهذيان عرفانًا، والجنون منتهى المراتب السبع للكمال.

ومنهم خلفاء كهنة العرب، يدعون علم الغيب بالاستخراج من الجَفْر(١)

---

(١) الجَفر: طريقة يزعمون بها إمكانية التنبؤ بحوادث العالم، من خلال النظر في دلالات الحروف. (م).

والرمل أو أحكام النجوم، أو الرُّوحاني الزايرجة، أو الأبجديات، أو بالنظر في الماء أو السماء أو الودع، أو باستحدام الجن والمَرَدَة إلى غير ذلك من صنائع التدليس والإيهام والخزعبلات، وليس العجب انتشار ذلك بين العامة الذين كالأنعام في كل الأمم والأقوام، بل العجب دخول بعضه على كثير من الخواص، وقليل من العلماء، كأنه من غريز الكمالات في دين الإسلام. (مرحى).

فهذه حالات السواد الأعظم من الأمة؟! وكلها إما شرك صراح، أو مظنَّات إشراك، حكمها في الحكمة الدينية حكم الشرك بلا إشكال، وما جر الأمة إلى هذه الحالات الجاهلية، وبالتعبير الأصح رجع بها إلى الشرك الأول، إلا الميل الطبيعي للشرك كما سبق بيانه، مع قلة علماء الدين وتهاون الموجودين في الهدى والإرشاد.

نعم رد العامة عن ميلها أمر غير هين، وقد شبه النبي ﷺ معاناته الناس فيه بقوله: «مَثَلي كمثَلِ رجلٍ استوقَدَ نارًا فلما أضاءتْ ما حولَها، جعَلَ الفراشُ – وهذه الدوابُّ التي تقَعُ في النَّارِ – يقَعُ فيها، وجعَلَ يَحجزُهنَّ ويَغْلبْنَه فيقتحِمْنَ فيها، فأنا آخذ بحُجَزِكم[1] عن النَّارِ وأنتُم تقحمون فيها»[2].

(١) بحُجَزكم: الحُجَز: موضع شد الإزار من وسط الإنسان. (م).

(٢) الحديث رواه أحمد و مسلم عن جابر بلفظ «مثلي ومثلكم كمثل رجل أوقد نارًا فجعل الفراش والجنادب يقعن فيها وهو يذبهن عنها وأنا آخذ بحجزكم من النار وأنتم تفلتون من يدي». [المنار]

وقد قال الله تعالى في العلماء المتهاونين عن الإرشاد كيلا يقابلوا الناس بما لا يهوون ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ وقال الرسول – عليه الصلاة والسلام: «لما وقعَتْ بنو إسرائيلَ في المعاصِي نهتْهُم علمَاؤهم فَلَمْ ينتَهُوا، فجَالسُوهم في مجالسِهِم، وأكَلُوهم وشَاربُوهُم، فَضربَ اللهُ قلوبَ بعضِهم ببعضٍ، ولعَنهُم على لسانِ داودَ وعيسى ابن مريم، ذلك بما عصَوا وكانُوا يعتدُون»[١].

فالتَّبعة كل التَّبعة على العلماء الراشدين، ولم يزل والحمد لله في القوس منزع، ولم يستغرقنا بعد انتزاع العلماء بالكُلِّية كما أنذرنا به النبي عليه السلام في قوله: «إنَّ اللهَ لا يقبضُ العلمَ انتزاعًا من النَّاس، ولكن يقبضُ العلمَاءَ، حتَّى إذا لم يبقَ عالمٌ اتخذ الناسُ رؤساءَ جهلاءَ، فَسُئلوا؛ فَأَفْتَوا بغيرِ علمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا»[٢] ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم قال: ولننتقل من بحث الشرك والإعراض عن ذكر الله إلى بيان أسباب التشديد في الدين وحالة التشويش الواقع فيه المسلمون، فأقول:

---

(١) رواه الترمذي وقال حسن غريب.

(٢) رواه الشيخان وأصحاب السنن ما عدا أبا داود عن عبد الله بن عمرو ولفظ مسلم «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يترك عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» وفي البخاري (من العباد) بدل (من الناس) وقال (حتى إذا يبق عالم) كما هنا. [المنار]

قد وجد فينا علماء، كان أحدهم يطلع في الكتاب أو السنة على أمر أو نهي، فيتلقاه على حسب فهمه، ثم يعدي الحكم إلى أجزاء المأمور به، أو المنهي عنه، أو إلى دواعيه أو إلى ما يشاكله ولو من بعض الوجوه، وذلك رغبة منه في أن يلتمس لكل أمر حكمًا شرعيًّا فتختلط الأمور في فكره، وتشبه عليه الأحكام، ولا سيما من تعارض الروايات، فيلتزم الأشد، ويأخذ بالأحوط، ويجعله شرعًا، ومنهم من توسع فصار يحمل كل ما فعله أو قاله الرسول عليه السلام على التشريع، والحق كما سبق لنا ذكره أن النبي ﷺ قال وفعل أشياء كثيرة على سبيل الاختصاص أو الحكاية أو العادة، ومنهم من تورع فصار لا يرى لزومًا لتحقيق معنى الآية، أو للتثبت في الحديث إذا كان الأمر من فضائل الأعمال، فيأخذ بالأحوط فيعمل به، فيقع في التشديد، ويظن الناس منه ذلك ورعًا وتقوى، ومزيد علم، واعتناء بالدين، فيميلون إلى تقليده ويرجحون فتواه على غيره.

وهكذا عظم التشديد في الدين بالتمادي، حتى صار إصْرًا وأغلالاً، فكأننا لم نقبل ما منَّ الله به علينا من التخفيف، أن وضع عنا ما كان على غيرنا من ثقل التكليف. قال تعالى شأنه وجلت حكمته ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج/ ٧٨] وقال جلَّت منَّته مبشرًا: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف/ ١٥٧] أي يخفف عنهم التكاليف الثقيلة، وعلمنا كيف ندعوه بعد أن بين لنا أنه ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة/ ٢٨٦] فنقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا

حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة/ ٢٨٦] وأمرنا بقوله تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ [النساء/ ١٧١].

وقد ورد في الحديث: «لَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أحدٌ إلا غَلبَه»[١] وفي حديث آخر: «هَلكَ المُتَنَطِّعُون»[٢] أي المتشددون في الدين. وظن بعض الصحابة أن ترك السَّحور أفضل بالنظر إلى حكمة تشريع الصيام، فنهاهم النبي عليه السلام عن ظن الفضيلة في تركه، وقال عمر رضي الله عنه في حضور رسول الله ﷺ لمن أراد أن يصل النافلة بالفرض: «بهذا هَلكَ من قبلَكُم» فقال النبي عليه السلام: «أصَابَ اللهُ بكَ يا ابنَ الخطَّابِ»[٣] وأنكر النبي عليه السلام على عبد الله بن عمرو بن العاص التزامه قيام الليل وصيام النهار واجتناب النساء، وقال له: «أَرَغبْتَ عن سُنَّتي؟» فقال: بل سُنَّتُك أبغي. قال: «فإنِّي أصومُ وأُفطر، وأُصلِّي وأنامُ، وأنكحُ النساءَ، فمن رغبَ عن سنَّتي فليسَ منِّي»[٤]. وقد كان عثمان بن مَظْعون وأصحابه عزموا على سرد الصوم، وقيام الليل والاختصاء، وكانوا حرَّموا الفطر على أنفسهم؛ ظنًّا أنه قربة إلى ربهم، فنهاهم الله عن ذلك؛ لأنه غلوٌّا في الدين واعتداء فيما شرع، فأنزل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ۚ

(١) رواه البخاري عن أبي هريرة بلفظ «لن يشاد هذا الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا» ورواه غيره أيضًا. [المنار]

(٢) رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن ابن مسعود.[المنار]

(٣) رواه أبو داود والطبراني والحاكم عن أبي رمثة.[المنار]

(٤) رواه الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة. [المنار]

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة/ ٨٧] أي أنه لا يحب من اعتدى حدوده وما رسمه من اقتصاد في أمور الدين، وقدو رد في الحديث الصحيح قوله عليه السلام: «والذي نَفْسي بيدِهِ ما تركتُ شيئًا يقرِّبُكم من الجنَّةِ ويباعدُكُم من النَّارِ إلا أمرتُكم به، وما تركتُ شيئًا يقرِّبُكم من النَّارِ ويباعدُكم من الجنَّةِ إلا نهيتُكم عنهُ»[١]، فإذا كان الشارع يأمرنا بالتزام ما وضع لنا من الحدود، فما معنى نظرنا الفضيلة في المزيد، وورد في حديث البخاري: «إنَّ أعظَمَ المسلمِينَ جُرْمًا مَنْ سَألَ عن شَيءٍ لم يُحرَّم، فَحُرِّمَ مِنْ أجْلِ مسألَتِهِ»[٢] وبمقتضى هذا الحديث ما أحق بعض المحقِّقين المتشددين بوصف المجرمين، وهذه مسألة السواك مثلاً، فإنه ورد عن النبي ﷺ فيها أنه قال: «لَولا أنْ أشقَّ على أُمتي لأمرتهُم بالسواكِ»[٣] فهذا الحديث مع صراحته في ذاته أن السواك لا يتجاوز حدَّ الندب، جعله الأكثرون سُنَّة، وخصصه بعضهم بعود الأراك، وعمم بعضهم الإصبع وغيرها، بشرط عدم الإدماء، وفصَّل بعضهم أنه إذا قصر عن شبر، وقيل: فِتر[٤]،كان مخالفًا للسنَّة، وتفنن آخرون بأن من السنَّة أن تكون فتحته مقدار نصف الإبهام ولا يزيد عن غلظ إصبع، وبين بعضهم كيفية استعماله، فقال: يسند بباطن رأس الخنصر،

(١) أصل الحديث رواه الشيخان وغيرهما وورد في أسباب النزول. [المنار]

(٢) رواه الشافعي وأحمد والشيخان وأبو داود وابن حبان عن سعد بن أبي وقاص، ولفظه «إن أعظم المسلمين جرمًا من سأل عن شيء لم يحرم على الناس- وفي رواية (على المسلمين)- فحرم من أجل مسألته» [المنار]

(٣) رواه أحمد والترمذي والضياء عن زيد بن خالد الجهني بزيادة «عند كل صلاة» ورواه مالك والشافعي والبيهقي والطبراني في الأوسط عن علي بزيادة «مع كل وضوء» وهو حسن الإسناد. [المنار]

(٤) فِتْر: ما بين طرف الإبهام وطرف السبابة إذا فُتحا. والجمع: أفتار. (م).

ويمسك بأصابع الوسطى، ويدعم بالإبهام قائمًا، وفصَّل بعضهم: أن يبدأ بإدخاله مبلولاً في الشدق الأيمن، ثم يراوحه ثلاثًا، ثم يتفُل وقيل: يتمضمض ثم يراوحه، ويتمضمض ثانية. وهكذا يفعل مرة ثالثة.

وبحث بعضهم في أن هذه المضمضة هل تكفي عن سنَّة المضمضة في الوضوء أم لا؟ ومن قال: لا تكفي. احتج بنقصان الغرغرة، واختلفوا في أوقات استعماله في اليوم مرة أو عند كل وضوء، أو عند تلاوة القرآن أيضًا، حتى صاروا يتبركون بعود الأراك، يخللون به الفم يابسًا، والبعض يعدون له كثيرًا من الخواص، منها أنه إذا وضع قائمًا يركبه الشيطان، والبعض خالف فقال: بل إذا ألقي يورث لمستعمله الجذام. وكثير من العامة يتوهم السواك بالأراك من شعائر دين الإسلام إلى غير هذا من مباحث التشديد والتشويش المؤدين إلى الترك، على عكس مراد الشارع عليه السلام من الندب إلى تعهد الفم بالتنظيف كيفما كان.

ثم قال العالم النجدي:

هذا ما ألهمني ربي بيانه في هذا الموضوع، وربما كان لي فيه سقطات ولا سيما في نظر السادات الشافعية من الإخوان، كالعلامة المصري والرياضيِّ الكردي؛ لأن غالب العلماء الشافعية يحسنون الظن بغلاة الصوفية، ويلتمسون لهم الأعذار، وهم لا شك أبصر بهم منَّا معاشر أهل الجزيرة، لفقدانهم بين أظهرنا كليًّا، ولندرتهم في سواحلنا، ولولا سياحتي في بلاد مصر والغرب[1] والروم

(١) يقصد بـ «الغرب» هنا «المغرب». (م).

والشام لما عرفت أكثر ما ذكرت وأنكرت، إلا عن سماع، ولكنت أقرب إلى حسن الظن، ولكن ما بعد العيان لتحسين الظن مجال، وما بعد الهدى إلا الضلال، فنسأل الله تعالى أن يهدينا سواء السبيل.

فأجابه العلامة المصري:

إن أكثر الصوفية من رجال مذهبنا، ونحن معاشر الشافعية نتأول لهم كثيرًا مما ينكره ظاهر الشرع، ونلتمس لهم وجوهًا ولو ضعيفة؛ لأننا نرى مؤسسي التصوف الأولين كالجُنيد وابن سبعين من أحسن المسلمين حالاً وقالاً.

وفيما يلوح لي أن منشأ ذلك فينا جملة أمور، منها: كون علماء الشافعية بعيدين عن الإمامة والسياسة العامة إلا عهدًا قصيرًا. ومنها كون المذهب الشافعي مؤسَّسًا على الأحوط والأكمل في العبادات والمعاملات، أي على العزائم دون الرخص، ومنها كون المذهب مبنيًّا على مزيد العناية في النيَّات.

فالشافعي في شغل شاغل بخويصة نفسه، وَهَمٍّ مستمرٍّ من جهة دينه، ومحمول على تصحيح النيات وتحسين الظنون، ومن كان كذلك مال بالطبع إلى الزهد والإعجاب بالزاهدين، وحمل أعمال المتظاهرين بالصلاح على الصحة والإخلاص، بخلاف العلماء الحنفية؛ فإنهم من عهد أبي يوسف لم ينقطع تقلبهم في النظر في الشئون العامة في عموم آسيا، وكذا المالكية في الغرب وإمارات إفريقيا، والحنابلة والزيدية في الجزيرة، ومن لوازم السياسة الحزم وتغليب

سوء الظن، وإتقان النقد، والأخذ بالجروح، ومحاكمة الشئون لأجل العمل بالأسهل الأنسب.

وقد امتاز أهل الجزيرة في هذا الخصوص بأنهم كانوا ولا زالوا بعيدين عن التوسع في العلوم والفنون، وهم لم يزالوا أهل عصبية وصلابة رأي وعزيمة، وقد ورد قول النبي عليه السلام فيهم: «إنَّ الشَّيطانَ قد أَيَسَ أنْ يعبدَهُ المسلمونَ في جزيرةِ العربِ ولكِنْ في التَّحْريشِ»[1] أي إغراء بعضهم ببعض، وكذلك أهل الجزيرة لم يزل عندهم بقية صالحة كافية من السليقة العربية، فإذا قرءوا القرآن أو الحديث أو الأثر أو السير يفهمون المعنى المتبادر باطمئنان، فينفرون من التوسع في البحث، ولا يعيرون سمعًا للإشكالات، فلا يحتاجون للتدقيقات والأبحاث التي تسبب التشديد والتشويش، وأما غيرهم من الأمم الإسلامية فيتلقون العربية صنعة، ويقاسون العناء في استخراج المعاني والمفهومات، ومن طبيعة كل كلام في كل لغة أنه إذا مخَّضَتْه الأذهان تشعبت، وتشتَّت فيه الأفهام.

وربما جاز أن يقال في السادة الشافعية – ولا سيما في علماء مصر منهم: إن انطباعهم على سهولة الانقياد سهَّل أيضًا دخول الفنون الدينية المستحدثة

(١) رواه أحمد ومسلم والترمذي من حديث جابر بلفظ «إن الشيطان قد يئس (وفي رواية أيس) أن يعبده المصلون في جزيرة العرب ولكن في التحريش بينهم» وعجيب أن لفظ «في جزيرة العرب» سقط من الجامع الصغير المطبوع، مع أنه مثبت في أصله الجامع الكبير. [المنار]

عليهم، ودماثة أخلاقهم تأبى عليهم إساءة الظن ما أمكن تحسينه، فلذلك حازت هذه الفنون التصوفية المستحدثة قبولاً عند علماء الشافعية الأولين.

هذا وحيث قلنا إن من خلق المصريين سهولة الانقياد، ولا سيما للحق، وكذلك علماء الشافعية الأكراد كلهم أهل نظر وتحقيق، فلا يصعب حمل الشافعية على النظر في البدع الدينية، خصوصًا ما يتعلق منها بمظنَّات الشرك الجالب للمقت والضنك، ولا شك أنهم يمتثلون أوامر الله في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور/ ٥١] وقوله تعالى ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء/ ٥٩] وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال/ ٢٤] وقوله تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف/ ٣] هذا وكثير من علماء الشافعية الأقدمين والمتأخرين المنتصرون للمذهب السَّلفيِّ السديد، المقاومون للبدع والتشديد، والحق أن التصوف المتغالي فيه لا تصح نسبته لمذهب مخصوص، فهذا الشيخ الجيلي[1] رضي الله عنه حنبلي وصوفي.

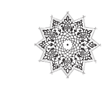
قال الأستاذ الرئيس:

(١) عبد القادر الجيلي شافعي المذهب، ثم صار يؤلف ويفتي بمذهب أحمد إحياء له. [المنار]

إن أخانا العالم النجدي، يعلم أن ما أفاض به علينا لا غبار عليه بالنظر إلى قواعد الدين وواقع الحال، وكفى بما استشهد به من الآيات البينات براهين دامغة ولله على عباده الحجة البالغة، وعبارة التردد التي ختم بها خطابه، يترك بها الحكم لرأي الجمعية، ما هي إلا نزعة من فقد حرية الرأي والخطابة، فأرجوه وأرجو سائر الإخوان الكرام أن لا يتهيبوا في الله لومة لائم، ورأي كل منا هو اجتهاده، وما على المجتهد سبيل، وليعلموا أن رائد جمعيتنا هذه الإخلاص، فالله كافل بنجاحها وغاية كل منا إعزاز كلمة الله، والله ضامن إعزازه. قال تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾ [محمد / ٧].

نعم هذا النوع من الإرشاد – أعني الانتقاد على الاعتقاد – هو شديد الوقع والصدع على التائهين في الوهلة الأولى؛ لأن الآراء الاعتقادية مؤسسة غالبًا على الوراثة، والتقليد دون الاستدلال، والتحقيق، وجارية على التعاند دون التقانع. على أن أعضاء جمعيتنا هذه وكافة علماء الهداية في الأمة يشربون والحمد لله من عين واحدة، هي عين الحق الظاهر الباهر، الذي لا يخفى على أحد، فكل منهم يختلج في فكره ما يخالج فكر الآخرين عينه، أو شبهه، لكنه يتهيب التصريح به لغلبة الجهل على الناس، واستفحال أمر المدلِّسين، ويخاف من الانفراد في الانتقاد، في زمان فشا فيه الفساد، وعم البلاد والعباد، وقلَّ أنصار الحق، وكثر التخاذل بين الخلق.

ويسرني والله ظهور الثمرة الأولى من جمعيتنا هذه، أعني اطمئنان كل منا على إصابة رأيه، واطلاعه على أن له في الآفاق رفاقًا يرون ما يراه، ويسرون مسراه، فيقوى بذلك جنانه، وينطلق لسانه، فيحصل على نشاط وعزم في إعلاء كلمة الله، ويصبح غير هياب لوم اللائمين، ولا تحامل الجاهلين. ومن الحكمة استعمال اللين والتدريج والحزم والثبات في سياسة الإرشاد، كما جرى عليه الأنبياء العظام – عليهم الصلاة والسلام – وقد بسطت ذلك في اجتماعنا الأول، وسنلاحظه في قانون الجمعية الدائمة الذي نقرره – إن شاء الله – بعد استيفاء البحث في طريقة الاستهداء من الكتاب والسنة في اجتماعاتنا الآتية، أما اليوم فقد انتهى الوقت وانتصف النهار.



الاجتماع الخامس

الاستهداء بالكتاب والسنة

يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

في الوقت المعين في اليوم تكامل الاجتماع، واستعدت الهيئة للمذاكرة والسَّماع، وقرأ كاتب الجمعية ضبط الجلسة السابقة حسب القاعدة المرعية.

قال الأستاذ الرئيس:

سنبحث بعد يومين في وضع قانون للجمعية الدائمة، وإني أرى أن نفوض للجنة منَّا من الذين سبق لهم دخول في جمعيات علمية، أو الذين لهم وقوف على مباني الجمعيات القانونية، ولا سيما الغربية المعروفة باسم (أكاديميات)، لتنظم لنا هذه اللجنة سانحة قانون[١] نضعها تحت البحث في الجمعية.

وإني أكلف بهذه اللجنة أخانا السيد الفراتي ليقوم بكتابتها، وأخانا السعيد الإنكليزي ليفيد اللجنة عما يعلمه عن الأكاديميات، وعن مجريات جمعيات ليفربول، ورأس الرجاء، وإخواننا: العلامة المصري والصاحب الهندي

(١) سانحة قانون: المراد: مشروع قانون. (م).

والمدقِّق التركي وهذا يرأسهم لأنه أسنُّهم[1] وهؤلاء خمسة أعضاء فهل تستصوب الجمعية ذلك وترى فيه الكفاية والكفاءة أم تستدرك شيئًا؟

ثم ابتدر السعيد الإنكليزي للمقال مخاطبًا الأستاذ الرئيس فقال:

إننا مسلمي (ليفربول) حديثو عهد بالإسلام، ولنا إشكالات مهمة تتعلق ببحث اليوم، أعني بطريقة الاستهداء من الكتاب والسنة؛ لأن أكثرنا قد اهتدينا والحمد لله إلى الإسلامية، منتقلين إليها من (البروتستانتية) أي الطائفة الإنجيلية، لا من الكاثوليك، أي الطائفة التقليدية، فنميل طبعًا لاتباع الكتاب والسنة فقط، ولا نثق بقول غير معصوم فيما ندين. وقد تركنا دين آبائنا وقومنا؛ لنتبع دين محمد نبي الإسلام – عليه الصلاة والسلام - لا لنتبع الحنفي أو الشافعي أو الحنبلي أو المالكي، وإن كانوا ثقاة ناقلين.

ولنا جمعية منتظمة لها شعبتان في أمريكا وجنوب إفريقيا، ونحن راغبون أن نسعى سعيًا حثيثًا في الدعوة للدين السامي الإسلامي المبين، والأقوام الذين ندعوهم غالبهم متمدِّنون، أي أفكارهم متنورة بالعلوم والمعارف، وأكبر أملنا معقود بهداية فئتين اثنتين الأولى البروتستان والثانية الزنادقة.

أما أملنا في البروتستان فلأنهم منقلبون حديثًا من الكاثوليكية انقلابًا ناشئًا عن ترجيحهم الاقتصار على الإنجيل، ومجموعة الكتب المقدسة متونًا فقط،

---

(١) هو من ترك كاشغر لا من أتراك الروم. (ك).

أي بإهمال الشروح والتفسيرات والمزيدات التي لا يوجد لها أصل صريح في الإنجيل، والبروتستان في أوربا وأمريكا يزيدون على مائة مليون من النفوس، كلهم مفطورون على التدين، قليلو العناد في الاعتقاد، مستعدون لقبول البحث والانقياد للحق، بشرط ظهوره ظهورًا عقليًّا، ولا سيما إذا كان الحق ملائمًا لأسباب هجرهم الكاثوليكية من نحو إنكارهم الرياسة الدينية، والرهبانية والتوسل بالقديسين، وطلب الشفاعة منهم، واحترام الصور والتماثيل، والدعاء لأجل الأموات، وبيع الغفران، والقول بأن للبطارقة قوة قدسية، وقوة تشريعية، وأن للبابا صفة العصمة عن الخطأ في الدين، وأن للأساقفة ومن دونهم من القسيسين مراتب مقدسة، إلى غير ذلك مما ينتج في النصرانية سلطة دينية، وتشديدات تعبدية، لا يوجد لها أصل في الإنجيل.

وقد يشبه هؤلاء البروتستان في رأيهم فئة قليلة من اليهود، تُعرف باسم القرائين، وهم الآخذون بأصل التوراة والمزامير، النابذون للتلمود، أي لتفسيرات، ومزيدات الأحبار، والحاخامين الأقدمين. أما الفئة الثانية فهم الزنادقة المارقون من النصرانية كليًّا، لعدم ملاءمتها للعقل، وهؤلاء في أوربا وأمريكا كذلك يزيدون على مائة مليون من النفوس، غالبهم مستعدون لقبول ديانة تكون معقولة حرة سمحة، تريحهم من نصب الكفر في الحياة الحاضرة، فضلاً عن العذاب في الآخرة.

ومن غريب نتائج التدقيق أن أفراد هذه الفئة كلما بعدوا عن النصرانية نفورًا من شركها وخرافاتها وتشديداتها يقربون طبعًا من التوحيد والإسلامية، وحكمتها وسماحتها.

فبناء على هذا الحال وهذه الآمال ترى جمعية (ليفربول) أهمية عظيمة لتحرير مسألة الاستهداء من الكتاب والسنَّة، وتصوير حكمة وسماحة الدين الإسلامي للعالم المتمدن، فأرجو حضرة الأستاذ الرئيس أن يسمح لي بتفهم مسألة الاستهداء على أسلوب المحاورة والمساجلة، مع بعض الإخوان الأفاضل في هذا المحفل العلمي العظيم.

فأجابه الأستاذ الرئيس بقوله له:

ساجل من شئت، وخاطب من أردت؛ فالإخوان كلهم علماء أفاضل حكماء.

فقال السعيد الإنكليزي مخاطبًا العالم النجدي:

إنك يا مولاي قد صورت في مقدمة خطابك في التوحيد من هو المسلم، وألزمته العمل بالكتاب والسنَّة، فأرجوك أن تعرفني أولاً: ما هو الكتاب؟ وما هي السنة؟

فقال العالم النجدي:

أما (الكتاب) فهو هذا القرآن الذي وصل إلينا بطريق لا شبهة فيه، لاجتماع الكلمة واتفاق الأمة عليه، وتناقلها إياه جيلاً عن جيل، وحفظًا في الصدور، وضبطًا في السطور، مع الحرص العظيم على كيفية أدائه لفظًا، وعلى هيئة، إملائه كتابة، ومع الاعتناء الكامل في تحقيق أسباب النزول ومكانه ووقته، ومع حفظ اللغة العربية المضرية القرشية التي نزل بها بإتقان لا مزيد عليه، وبقاء القرآن محفوظًا من التحريف والتغيير، وموجبات الريب، إلى الآن هو أحد وجوه إعجازه، حيث جاء مصدقًا لقوله تعالى فيه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر/٩].

أما السنَّة فهي ما قاله الرسول – عليه الصلاة والسلام – أو فعله أو أقره ولم يكن صدر منه ذلك على سبيل الاختصاص أو الحكاية أو العادة، وقد اعتنى الصحابة ولا سيما التابعون وتابعوهم رضي الله عنهم بحفظ السنة: حديثها وآثارها وسِيَرِها غاية الاعتناء، وتناقلوها بالرواية والسند المتسلسل، متحرين الوثوق منتهى مراتب التحري والتثبت، وقد حازت بعض مدونات السنَّة وثوقًا تامًّا وقبولاً عامًّا في الأمة، فوصلت إلينا بكمال الضبط، خصوصًا منها الكتب الستة.

قال السعيد الإنكليزي:

لا يشك أحد حتى العدو والمعاند، في أنه لم تبلغ ولن تبلغ أمة من الأمم شأو المسلمين في اعتنائهم بحفظ القرآن الكريم، وضبطهم التاريخ النبوي أو السنَّة، وكذلك يقال في اعتنائهم باللغة العربية التي هي آلة فهم الخطاب.

وبالنظر إلى ذلك كان يجب أن نحرر الشريعة الإسلامية أحسن تحرير، فلا يوجد فيها ما وجد في غيرها، بسبب عدم ضبط أصولها من اختلافات ومباينات مهمة بين العلماء الأئمة، فأرجوك أن تبين لي ما هو منشأ هذا التشتت الذي نراه في الأحكام.

أجابه العالم النجدي:

إن الاختلافات الموجودة في الشريعة ليست كما يظن شاملة للأصول، بل أصول الدين كلها والبعض من الفروع مُتَّفق عليها؛ لأن لها في القرآن أو السنة أحكامًا صريحة قطعية الثبوت، قطعية الدلالة، أو ثابتة بإجماع الأمة الذي لا يجوز العقل فيه أن يكون عن غير أصل في الشرع[١].

---

(١) هذا القول غير مسلّم إذ يُجَوِّزُ العقلُ أن يقول المجتهدون في زمن من الأزمان قولاً مبنيًّا على خطأ لا سيما إذا كانوا قليلي العدد كما هو الواقع بعد الصدر الأول وقد حصل مثل هذا في جميع الملل والذي لا يُجَوِّزُه هو الذي لا يمكن أن يقع. [المنار]

أما الخلافات فإنما هي في فروع تلك الأصول، وفي بعض الأحكام التي ليس لها في القرآن أو السنَّة نصوص صريحة، بل بعض علماء الصحابة ﵃ وفقهاء التابعين، ومن جاء بعدهم من الأئمة المجتهدين، أخذوا تلك الأحكام التي تخالفوا فيها، إما تلقيًا من بعض الصحابة، فكل قلد من صادف[١]، وإما استنبطوها اجتهادًا من نصوص الكتاب أو السنة بالمدلول المحتمل، أو بالمفهوم، أو بالاقتضاء، أو من قرائن الحال، أو قرائن القال، أو بالتوفيق، أو بالتخريج، أو التفريع، أو بالقياس، أو باتحاد العلة، أو باتحاد النتيجة، أو بالتأويل، أو الاستحسان، وهذه الأحكام الخلافية كلها ترجع إلى دلائل إما قطعية الثبوت، ظنية الدلالة، أو ظنية الثبوت، ظنية الدلالة، ولكل واحد من المجتهدين أصول في التطبيق، وقوانين في الاستنباط، يخالف فيها الآخر، ومنشأ معظمها الخلافات النحوية والبيانية.

ثم إن أكثر الخلافات هي في مسائل المعاملات، وعلى كل حال جاحدها لا يُكفَّر باتفاق الأئمة، بل المتخالفون لا يفسِّق بعضهم بعضًا إذا كان التخالف عن اجتهاد، لا عن هوى نفس أو تقصير في التتبع الممكن للمقيم في دار الإسلام. (مرحى).

---

(١) وهذا أيضًا غير صحيح فإن هؤلاء الأئمة ما كانوا مقلدين للصحابة. [المنار]

قال السعيد الإنكليزي:

إني أشكرك على ما أجملت وأوضحت، غير أنك لم تذكر في جملة أسباب الاختلاف في اعتبار الناسخ والمنسوخ بين آيتين أو حديثين أو آية وحديث، وإني أظن أن ذلك من أعظم أسباب الاختلاف في الأحكام.

أجابه العالم النجدي:

إن نواسخ الأحكام قليلة ومعلومة، والخلاف فيها أقل، لأن النسخ في زمن التشريع لم يحصل إلا عن حكمة ظاهرة، كالتدريج في منع السُّكْر، كالنهى عنه حالة الصلاة ثم تعميم منعه. وكتغير المقتضى للتوارث بالإخاء وهو القطيعة التي حصلت بين المهاجرين وذوي أرحامهم، في بدأ الأمر، ثم لما تلاحقوا بعد فتح مكة نسخ ذلك، وجعل التوارث بالنسب. وكالدعوة في أول الإسلام إلى التوحيد والدين بمجرد الموعظة بدون جدال، ثم به بدون صَدْع[1]، ثم به بدون قتال، ثم في أهل جزيرة العرب فقط[2]، ثم بتعميمه مع قبول الجزية والخراج من غيرهم. (مرحى).

(١) صَدْع: جَهْر وإعلان. (م).

(٢) شرع الإسلام أو السيف خاصًّا بأهل جزيرة العرب بقصد أحكام الوحدة السياسية في الوحدة الجنسية، لا كما يتوهم الطاعنون في الإسلامية أنها لم تقم إلا بالسيف (ك). [المنار]: «وما ذكره في الدعوة وفي تحريم الخمر ليس النسخ في شيء».

قال السعيد الإنكليزي:

إن ما وصفت من أصول الاجتهاد وقوانين استنباط الأحكام قد أنتج خلاف ما يأمر الله به في قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى/ ١٣] وخلاف ما تقتضيه الحكمة، فهل من وسيلة سهلة لرفع هذا التفرق.

أجابه العالم النجدي:

إني لا أهتدي لذلك سبيلاً[١] ولعل في الإخوان من يتصور وسيلة لهذا الأمر المهم.

فابتدر العلامة المصري مخاطبًا السعيد الإنكليزي وقال:

إن رفع الخلاف غير ممكن مطلقًا، ولكن يمكن تخفيف تأثيراته؛ وذلك أنه لما كان معظم الاختلاف كما قرره أخونا العالم النجدي في الفروع دون الأصول، وفي السنن والمندوبات والصغائر والمكروهات دون الشعائر والواجبات والكبائر والمنكرات، وكان أكثر الأمة هم العامة الذين لا يقدرون أن يميزوا بين الواجب والسنَّة والمندوب، وبين النَّفل والمباح، أو يفرقوا بين الكفر والحرام، وبين الكبيرة والصغيرة، والمكروه تنزيهًا والتقوى، بل تنقسم الأحكام كلها في نظرهم إلى

(١) الأديان والمذاهب كلها مصابة بالانشقاق، فهذه البروتستانية في ظرف مائتي سنة تفرقت إلى ما يزيد على مائتي فرقة، وهذه أحكام الأحوال الشخصية من نكاح ونحوه في النصرانية مختلف فيها بين الكنائس، أو بين رؤساء كل كنيسة، اختلافًا لا يُهتدى معه إلى نتيجة. (ك)،

نوعين أصليين فقط: مطلوب ومحظور، وبتعبير آخر إلى حلال وحرام، وكانت أحكام الشريعة كثيرة جدًّا فالعامة يجدون أنفسهم مكلَّفين بما لا يطيقون الإحاطة بمعرفته، فضلاً عن القيام به، ويرون أن لا مناص لهم من التهاون في أكثره أو بعضه، فيقوم أحدهم بالبعض دون البعض، فيأتي بالنفل ويتهاون بالواجب، ويتقي المكروه ويقدم على الحرام، وذلك كما قلنا لاستكثاره الأحكام، وجهله بمراتبها في التقديم والتأخير(١).

بناء على ذلك أرى لو أن فقهاء الأمة كما فرَّقوا مراتب الأحكام على المسائل، يفرقون المسائل أيضًا على المراتب في متون مخصوصة، فيعقدون لكل مذهب من المذاهب كتابًا في العبادات ينقسم إلى أبواب وفصول، تذكر في كل منها الفرائض والواجبات فقط، وتنطوي ضمنها الشرائط والأركان، بحيث يقال إن هذه الأحكام في هذه المذاهب هي أقل ما تجوز به العبادات.

ويعقدون كتابًا آخر ينقسم إلى عين تلك الأبواب والفصول، تذكر فيها السنن بحيث يقال إن هذه الأحكام ينبغي رعايتها في أكثر الأوقات.

ثم كتابًا ثالثًا مثل الأولين، تذكر فيه سنن الزوائد، بحيث يقال: إن هذه الأحكام رعايتها أولى من تركها.

وعلى هذا النسق يوضع كتاب للمنهيات، يقسم إلى أبواب وفصول،

---

(١) كالأتراك يهتمون بالسنن والمكروهات أكثر من الواجبات والمنهيات. (ك).

تعد فيها المكفرات والكبائر وكذا الصغائر والمكروهات، ومثل ذلك نقسم كتب المعاملات على طبقات من الأحكام الإجماعية أو الاجتهادية أو الاستحسانية.

فبمثل هذا الترتيب يسهل على كل من العامة أن يعرف ما هو مكلف به في دينه؛ فيعمل به على حسب مراتبه وإمكانه، وبهذه الصورة تظهر سماحة الدين الحنيف، ويصير المسلم مطمئن القلب، مثله كمثل تاجر له دفاتر وقيود وحسابات وموازنات منتظمة، فيعيش مطمئن الفكر، وكم بين هذا التاجر وبين تاجر آخر حساباته في أوراق منتثرة، ومعاملاته مشتتة متزاحمة في فكره، لا يعرف ماله وما عليه، فيعيش عمره مرتبك البال مضطرب الحال. (مرحى).

قال المحدِّث اليمني:

إننا معاشر أهل اليمن ومن يلينا من أهل الجزيرة كما أننا لم نزل بعيدين عن الصنائع والفنون، فكذلك لم نزل على مذهب السلف في الدين بعيدين عن التفنن فيه، ومسلكنا مسلك أهل الحديث، وأكثرنا يخرج الأحكام على أصول اجتهاد الإمام زيد بن علي بن زيد العابدين، أو أصول الإمام أحمد بن حنبل، وإني أذكر للإخوان حالتنا الاستهدائية عسى أن الذكرى تنفع المؤمنين، وعسى أن يعلم المسلمون ولا سيما الأتراك ومن يحكمون أننا من أهل السنَّة، لا كما يوهمون أو يتوهمون، فأقول: إن المسلمين عندنا على ثلاثة مراتب: العلماء والقرَّاء والعامة.

فالطبقة الأولى: (العلماء)، وهم كل من كان متصفًا بخمس صفات:

(١) أن يكون عارفًا باللغة العربية المُضَرِيَّة القُرشية بالتعلم والمزاولة معرفة كفاية لفهم الخطاب، لامعرفة إحاطة بالمفردات ومجازاتها، وبقواعد الصرف وشواذه، والنحو وتفصيلاته، والبيان وخلافاته، والبديع وتكلفاته، مما لا يتيسر إتقانه إلا لمن يفني ثلثي عمره فيه، مع أنه لا طائل تحته، ولا لزوم لأكثرة إلا لمن أراد الأدب.

(٢) أن يكون قارئًا كتاب الله تعالى قراءة فهم للمتبادر من معاني مفرداته وتراكيبه، مع الاطلاع على أسباب النزول ومواقع الكلام من كتبها المدونة المأخوذة من السنة والآثار وتفاسير الرسول ﷺ أو تفاسير أصحابه – عليهم الرضوان – ومن المعلوم أن آيات الأحكام لا تجاوز المائة والخمسين آية عدًّا[١].

(٣) أن يكون متضلعًا في السنة النبوية المدونة على عهد التابعين وتابعيهم أو تابعي تابعيهم فقط بدون قيد بمائة ألف أو مائتي ألف حديث، بل يكفيه ما كفى مالكًا في موطئه، وأحمد في مسنده، ومن المعلوم أن أحاديث الأحكام لا تجاوز الألف وخمسمائة حديث أبدًا[٢].

(١) وقد أحاط بها التفسير الأحمدي الهندي. (ك).

(٢) وقد أحاط بها الإمام الشوكاني اليمني. [المنار]. «لعل المؤلف يشير إلى كتاب منتقى الأخبار الذي شرحه الشوكاني». (ك).

(٤) أن يكون واسع الطلاع على سيرة النبي ﷺ وأصحابه وأحوالهم من كتب السِّير القديمة، والتواريخ المعتبرة لأهل الحديث، كالحافظ الذهبي، وابن كثير، ومن قبلهم، وكابن جرير، وابن قتيبة، ومن قلبهم، كمالك والزُّهْري وأضرابهم.

(٥) أن يكون صاحب عقل سليم فطري لم يفسد ذهنة بالمنطق والجدل التعليميين[1] والفلسفة اليونانية والإلهيات والفيثاغورسية، وبأبحاث الكلام وعقائد الحكماء ونزعات المعتزلة، وإغرابات الصوفية، وتشديدات الخوارج، وتخريجات الفقهاء المتأخرين، وحشويات الموسومين، وتزويقات المرائين، وتحريفات المدلِّسين. (مرحى).

فأهل هذه الطبقة يستهدون بأنفسهم، ولا يقلدون إلا بعد الوقوف على دليل من يقلدون، فإذا وجدوا في المسألة قرآنًا ناطقًا لا يتحولون عنه لغيره مطلقًا، وإذا كان القرآن محتملاً لوجوه، فالسنَّة قاضية فيه، مفسرة له.

ثم مالم يجدوه في كتاب الله أخذوه من صحيح سنة رسول الله ﷺ سواء كان الحديث مستفيضًا أم غير مستفيض، عمل به أكثر من واحد من الصحابة المجتهدين، أم لم يعمل به إلا واحد فقط، ومتى كان في المسألة حديث صحيح

(١) قد حقق الغربيون أن لا ثمرة من المنطق كليًا، فأهملوه، مع أنهم يعتنون بالبحث عن وسائط تفاهم العجماوات.
[المنار]: «إن المؤلف يعبر بالمنطق عن المنطق المحض، لأن الغربيين لم يهملوا المنطق كليًّا، وإنما خرجوا به عن النظريات المحضة».

لا يعدلون عنه إلى اجتهاد، ثم إذا لم يجدوا في المسألة حديثًا يأخذون بإجماع علماء الصحابة، ثم بقول جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، فإن وجدوا مسألة يستوي فيها قولان رجحوا أحدهما بمرجِّح يقوم في الفكر، لا يتبعون فيه أصولاً موضوعة غير مشروعة، أو طرقًا مقررة غير مرفوعة، وأهل هذه الطبقة عندنا ينورون أذهانهم بأصول استدلالات الإمام زيد رضي الله عنه أو غيره من الأئمة في تخريجهم الأحكام، واستنباطهم من النصوص بدون تقيد بتقليد أحدهم خاصة دون غيره؛ لأنهم لا يجوزون اتباع إمام إذا رأوا ما ذهب إليه في المسألة بعيدًا عن الصواب، فلا يقلدون أحدًا تقليدًا مطلقًا، كأنه نبي مرسل.

والطبقة الثانية: هم (القراء)، وهم الذين يقرءون كتاب الله تعالى قراءة فهم بالإجمال، مع اطلاع على جملة صالحة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهؤلاء يستهدون في أصول الدين بأنفسهم؛ لأنها مبنية غالبًا على قرآن ناطق، أو سنَّة صريحة، أو إجماع عام مفسر لغير الناطق والصريح.

وأما في الفروع فيتبعون أحد العلماء الموثوق بهم عند المستهدي من الأقدمين أو المعاصرين، بدون ارتباط بمجتهد مخصوص أو عالم دون آخر، مع سماع الدليل والميل إلى قبوله، كما كان عليه جمهور المسلمين قبل وجود التعصب للمذاهب.

والطبقة الثالثة: هم (العامة)، وهؤلاء يهديهم العلماء مع بيان الدليل بقصد الإقناع، فالعلماء عندنا لا يَجْسرون على أن يفتوا في مسألة مطلقًا، ما لم يذكروا معها دليلها من الكتاب أو السنة والإجماع، ولو كان المستفتي أعجميًّا أميًّا لا يفهم ما الدليل، وطريقتهم هذه هي طريقة الصحابة كافة، والتابعين عامَّة، والأئمة المجتهدين، والفقهاء الأولين من أهل القرون الأربعة أجمعين. (مرحى).

والتزام علمائنا هذه الطريقة مبني على مقاصد مهمة، أعظمها تضييق دائرة الجراءة على الإفتاء بدون علم، وفي هذا التضييق على العلماء توسعة على المسلمين، وسد لباب التشديد في الدين، والتشويش على القاصرين، ولهذه الحكمة البالغة، بالغ الله ورسوله في النكير على المتجاسرين على التحليل والتحريم، والمستسلمين لمحض التقليد.

فالعالم عندنا لا يستطيع أن يجيب إلا عن بعض ما يسأل، ولا يأنف أن يقف عند: «لا أدري» بل يحذر ويخاف من غش السائل وتغريره إذا أجابه بأن فلانًا المجتهد يقول: إن الله أحل كذا أو حرم كذا، لأن السائل لا يعلم ما يعلم هو من أن هذا المجتهد الذي ليس بمعصوم كثيرًا ما يخالف في قوله من هو أفضل منه من الصحابة والتابعين، ومن أنه يتردد في رأيه وحكمه كم اجتهد وكم رجع، ومن أن أكثر دلائله إما ظنية الثبوت، أو ظنية الدلالة، أو ظنيتهما، ومن أنه لم يدون ما قاله، ولكن نقله عنه الناقلون، وكم اختلفوا في الرواية عنه بين سلب وإيجاب، ونفي وإثبات، وكم زيف أصحابه اجتهاده، ورأوا غير ما رآه، ومن أنه أي

المجتهد إنما اجتهد لنفسه، وبلغ عذره عند ربه، وصرح بعدم جواز أن يتبعه أحد فيما اجتهد، وتبرأ من تبعة الخطأ.

فهذا الإمام مالك ﵁ يقول: «ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه، إلا رسول الله ﷺ»، ونقل المؤرخون أن المنصور لما حج واجتمعوا بمالك، أراده على الذهاب معه ليحمل الناس على الموطأ كما حمل عثمان الناس على المصحف، قال مالك: «لا سبيل إلى ذلك؛ لأن الصحابة افترقوا بعد وفاة النبي – عليه الصلاة السلام – في الأمصار» يريد السنة ليست بمجموعة في موطئه الذي جمع فيه مرويات أهل المدينة.

وحُكي في اليواقيت والجواهر أن أباحنيفة ﵁ كان يقول: «لا ينبغي لمن لا يعرف دليلي أن يأخذ بكلامي» وكان إذا أفتى يقول: «هذا رأي النعمان بن ثابت – يعني نفسه – وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب».

وروى الحاكم البيهقي أن الشافعي ﵁ كان يقول: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» وفي رواية: «إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث، فاعملوا بالحديث، واضربوا بكلامي الحائط» وإنه قال يومًا للمُزَني: «يا إبراهيم لا تقلدني فيما أقول، وانظر في ذلك لنفسك، فإنه دين» وكان يقول: «لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ».

ويروى عن أحمد بن حنبل ﵁ أنه رأى بعضهم يكتب كلامه فأنكر عليه، وقال: «تكتب رأيًا لعلِّي أرجع عنه» وكان يقول: «ليس لأحد مع الله ورسوله كلام» وقال لرجل: «لا تقلدني ولا تقلدن مالكًا ولا الأوزاعي ولا الحنفي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنَّة» وأسس مذهبه على ترك التأويل والترقيع بالرأي واتباع الغير فيما فيه طريق العقل واحد.

ونقل الثقات أن سفيان الثوري ﵁ لما مرض مرض الموت دعا بكتبه فغرَّقها جميعها.

وروي عن أبي يوسف وزفر - رحمهما الله تعالى - أنهما كانا يقولان: «لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا؟» وقيل لبعض أصحاب أبي حنيفة: «إنك تكثر الخلاف لأبي حنيفة»، فقال: «لأنه أوتي من الفهم ما لم نؤتَ، فأدرك ما لم ندرك، ولا يسعنا أن نفتي بقوله ما لم نفهم دليله ونقنع». (مرحى).

ثم قال:

أيها الإخوان الكرام قد أطلت المقال فاعذروني، فإني من قوم ألفوا ذكر الدليل، وإن كان معروفًا مشهورًا، وقد ذكرت طريقة علماء العرب في الجزيرة منوهًا بفضلها لا بفضلهم على غيرهم، بل غالب علماء سائر الجهات أحدُّ ذهنًا، وأدقُّ نظرًا، وأغزر مادة، وأوسع علمًا ولذلك لم نزل نحن في تعجب وحيرة من

نظر أولئك العلماء المتبحرين في أنفسهم العجز عن الاستهداء، وقولهم بسد باب الاجتهاد.

نعم لم يبقَ في الإمكان أن يأتي الزمان بأمثال ابن عمر وابن العباس أو النخعي وداود أو سفيان ومالك أو زيد وجعفر أو النعمان والشافعي أو أحمد والبخاري رضي الله عنهم أجمعين، ولكن متى كلف الله تعالى عباده بدين لا يفقهه إلا أمثال هؤلاء النوابغ العظام؟! أليس أساس ديننا القرآن، وقد قال تعالى عنه فيه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف/ ٣] وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [فصلت/ ٣] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر/ ١٧] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [البقرة/٩٩] وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء/ ٨٢] فما معنى دعوى العجز والتمثل بمن قالوا ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة/ ٨٨]؟ حمانا الله تعالى. (مرحى).

أما السنَّة النبوية أفلم تصل إلينا مجموعة مدونة بهمة أئمة الحديث - جزاهم الله خيرًا - الذين جابوا الأقطار والبلاد التي تفرق إليها الصحابة رضي الله عنهم بسبب الفتوحات والفتن، فجمعوا متفرقاتها ودونوها، وسهَّلوا الإحاطة بها بما لم يتسهل الوقوف عليه لغير أفراد من علماء الصحابة الذين كانوا ملازمين النبي عليه السلام.

وكذا يقال في حق أسباب النزول ومواقع الخطاب ومعاني الغريب في القرآن والسنَّة، فإن علماء التابعين وتابعيهم والناسجين على منوالهم – رحمهم الله – لم يألوا جهدًا في ضبطها وبيانها.

وكذلك الأئمة المجتهدون والفقهاء الأولون علمونا طرائق الاستهداء والاجتهاد والاستنباط والتخريج والتفريع وقياس النظير على النظير، فهم أرشدونا إلى الاستهداء، وما أحد منهم دعانا إلى الاقتداء به مطلقًا. (مرحى).

ثم إننا إذا أردنا أن ندقق النظر في مرتبة علم أولئك المجتهدين العظام لا نجد فيهم علمًا وهبيًّا أو كسبيًّا خارقًا للعادة، فهذا الإمام الشافعي – رحمه الله – وهو أغزرهم مادة، وأول وأعظم من وضع أصولاً لفقهه، نجده قد أسس مذهبًا على اللغة فقط من حيث المشترك، والمتباين، والمترادف، والحقيقة، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والشرط، والجزاء، والاستثناء المتصل والمنفصل والمنقطع، والعطف المرتب والغير مرتب، والفور والتراخي، والحروف ومعانيها، إلى قواعد أخرى لا تخرج عن علم اللغة. واتبع أبا حنيفة في إدخاله في أصول مذهبه بعض قواعد منطقية، مثل دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، ومعرفة الجنس والنوع الفصل، والخاصة والعرض، والمقدمتين والنتيجة، والقياس المنتج. واتبعه أيضًا في قياس لم يرد فيه قرآن أو حديث على ما ورد فيه، وهكذا فتح كل من أولئك الأئمة العظام لمن بعده ميدانًا واسعًا، فجاء أتباعهم ومدوا الإطناب، وأكثروا من الأبواب، وتفننوا في الأشكال وتنويع الأحكام، وأحدثوا على الأصول والكلام.

وهذا التوسيع كله ليس من ضروريات الدين، بل ضرره أكثر من نفعه، وما أشبه الأمور الدينية بالأمور المعاشية كلما زاد التأنق فيها بقصد استكمال أسباب الراحة انسلبت الراحة.

والقول الذي فيه فصل الخطاب أن الله سبحانه وله الحكم، لم يرضَ منا أن نتبع الأعلم الأفضل، بل كلفنا بأن نستهدي من كتابه وسنَّة رسوله على حسب إمكاننا وطاقتنا، وهو يرضى منَّا بجهدنا، حيث قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة/ ٢٨٦] فنسأل الله التوفيق لسواء السبيل.

قال الأستاذ الرئيس:

إني أحمد الله على توفيقه إيانا إلى هذا الاجتماع المبارك الذي استفدنا منه ما لم نكن نعلمه من قبل عن حالة إخواننا وأهل ديننا في البلاد المتباعدة، ولم يكن يسمع بعضنا عن بعض شيئًا إلا من السياح المتكبرين الجهلاء الذين لا يعرفون ما يصفون، أو من أهل السياسة والعلماء المتشيعين لهم، الذين ربما يموِّهون الحق بالباطل بقصد تفريق الكلمة ومنع الائتلاف. (مرحى).

ثم قال:

هذا واليوم قد انسحب ذيل الظل، وقرب الزوال، وأذن لنا الوقت بالانصراف.



الاجتماع السادس

التصوف والتقليد وطرق رفع الاختلاف

يوم الإثنين الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

في الضحى الأول من اليوم المذكور تألفت الجمعية حسب معتادها، وقرئ الضبط السابق، واستعدت الأذهان لتلقي ما يفيضه الله على ألسنة أهل الإيمان من الإخوان.

قال الأستاذ الرئيس مخاطبًا الشيخ السِّندي:

إنك يا مولانا لم تشاركنا في البحث إلى الآن، فنرجوك أن تتكرم على إخوانك بنبذة من عرفانك تنور بها أفكارنا، ونرجوك أن لا تحتشم من التلعثم في بعض التعبيرات اللغوية لغلبة العُجْمَة عليك، فإن لك أسوة بالفيروزآبادي والسعد والفخر وغيرهم.

فقال الشيخ السندي:

إنكم أيها السادة والإخوان سراة أفاضل الزمان، وسباق فرسان كل ميدان، قد أفدتم وأجدتم، ولم تتركوا لقائل من مجال، ولا لمثلي غير الإصغاء

والامتثال، وإني أحب أن أذكر لكم حالتي وفكرتي قبل هذه الاجتماعات، وما أثرته في هذه المفاوضات فأقول:

إنني من خلفاء الطريقة النقشبندية، وإذ كان والدي المرحوم هو ناقل هذه الطريقة للأقاليم الشرقية والجنوبية في الهند، وقد صرت بعد والدي مرجعًا لعامة خلفائها، ثم جرت لي سياحات مكررة في تلك الأرجاء، وفي إيالات كاشغر وقازان حتى سيبيريا وتلك الأنحاء، وبسبب حرصنا على تعميم طريقتنا صار لها شيوع مهم وانتشار عظيم بين مسلمي هاتيك الديار.

ومن المعلوم أن طريقتنا من أقرب الطرائق للإخلاص، وأقلها انحرافًا عن ظاهر الشرع، وهي مؤسسة على الذكر القلبي، وقراءة ورد خواجكان، ومراقبة المرشد، والاستمداد من الرُّوحانيات، وإني لم أكن أفكر قط في أن الذكر وقراءة الورد على وجه راتب، فيه مظنة البدعة، أو الزيادة في الدين، ولا أن المراقبة والاستفاضة والاستمداد من أرواح الأنبياء والصالحين فيها مظنة الشرك، إلى أن حضرت هذه الاجتماعات المباركة، فسمعت وقنعت وأقلعت، والحمد لله.

على أني عزمت أيضًا على أن أتلطف في الأمر بالنصيحة والموعظة الحسنة، عسى أن أوفق لهداية جماهير النقشبندية في تلك البلاد، وإلى تصحيح وجهتهم بأن يذكروا الله قلبًا ولسانًا بدون عدد مخصوص معين، قيامًا وقعودًا وعلى جنوبهم، بدون هيئة أو كيفية معينة متى شاءوا وأرادوا بدون وقت مرتب،

فرادى ومجتمعين بدون تداع، وأن يتركوا المراقبة ويستعوضوا عنها بالدعاء بالغفران والرحمة لكل من الشيخ بهاء الدين النقشي مرشدهم الأعلى، ولخليفته مرشدهم الأدنى الذي هم مبايعوه.

وقد فتح الله عليَّ ببركة جمعيتنا هذه، فَهْم أسباب ميل المسلمين في هاتيك البلاد صالحهم وفاسقهم للانتساب إلى إحدى الطرائق الصوفية، وكنت قبلاً أحمل ذلك على مجرد إخلاص المرشد، والآن اتضح لي أن السبب هو أن السادة الفقهاء عندنا من الحنفية والشافعية قد ضيقوا على المسلمين العبادات تضييقًا لا يُعلم أن الله تعالى يطلبه من عباده، وكثروا الأحكام في المعاملات تكثيرًا ضيع الناس وشوش الإفتاء والقضاء، حتى صار المسلم لا يكاد يمكنه أن يصحح عبادته أو معاملته ما لم يكن فقيهًا.

فتوسيع الفقهاء دائرة الأحكام أنتج تضييق الدين على المسلمين تضييقًا، أوقع الأمة في ارتباك عظيم ارتباكًا جعل المسلم لا يكاد يمكنه أن يعتبر نفسه مسلمًا ناجيًا لتعذر تطبيق جميع عباداته ومعاملاته على ما يتطلبه منه الفقهاء المتشددون الآخذون بالعزائم، فبذلك أصبح الجمهور الأكبر من المسلمين يعتقدون في أنفسهم التهاون اضطرارًا، فيهون عليهم التهاون اختيارًا كالغريق لا يحذر البلل!

لأنه كيف يطمئن الحنفي العامي حق الاطمئنان في الاستبراء لتصح طهارته؟ وكيف يحسن مخارج الحروف كلها، وقد أفسدت العُجْمة لسانه لتصح

صلاته؟ وكذلك كيف يصحح الشافعي العامي نيته على مذهب إمامه في الصلاة، أو يعرف شدَّات الفاتحة الثلاث عشرة، وينتبه لإظهارها كلها ليكون أدى فريضته؟

بل أي عامي يعرف وصف الكلام، ومعنى الاستواء، وتأويل الوجه واليد واليدين، وتعيين الجزء الاختياري، وإضافة الأعمال له أو لله إلى غير ذلك؛ ليكون عند الحنفية الماتُرِيديَّة والشافعية الأشاعرة مسلمًا مقلدًا يرجى له قبول الإيمان؟! ومَنْ مِن العامة يحيط علمًا بكل ما ثبت بالنص القاطع حتى صفرة بقرة بني إسرائيل مثلاً، لكيلا يعتقد خلافة، فيكفر فيحبط علمه، ومن جملته انفساخ نكاحه؟!

وكم من مسلم يحكم عليه الفقيه الشافعي بأنه نسل سِفاح[(١)]، ومقيم على السِّفاح، وراضٍ لمحارمه بالسِّفاح، إلى غير ذلك مما ينافي سماحة الدين، ومزية التدين به في الدنيا قبل الآخرة!

فبهذا التضييق صار المسلم لا يرى لنفسه فرجًا إلا بالالتجاء إلى صوفية الزمان الذين يهوِّنون عليه الدين كل التهوين. (مرحى).

وهم القائلون إن العلم حجاب، وبلمحة تقع الصلحة، وبنظرة من المرشد الكامل يصير الشقي وليًّا، وبنفخة في وجه المريد، أوتفلة في فمه، تطيعه الأفعى،

(١) سِفاح: زنا. (م).

وتحترمه العقرب التي لدغت صاحب الغار – عليه الرضوان[١] – وتدخل تحت أمره قوانين الطبيعة.

وهم المقررون بأن الولاية لا ينافيها ارتكاب الكبائر كلها إلا الكذب، وأن الاعتقاد أولى من الانتقاد، وأن الاعتراض يوجب الحرمان، أي أن تحسين الظن بالفساق والفجار أولى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى غير ذلك من الأقوال المهوِّنة للدين، والأعمال التي تجعله نوعًا من اللهو الذي تستأنس به نفوس الجاهلين.

على أن الناس لو وجدوا الصوفية الحقيقيين، وأين هم، لفروا منهم فرارهم من الأسد؛ لأن ليس عند هؤلاء إلا التوسل بالأسباب العادية الشاقة، لتطهير النفوس من أمراض إفراط الشهوات وتصفية القلوب من شوائب الشره في حب الدنيا، وحمل الطبائع بوسائل القهر والتمرين على الاستئناس بالله وبعبادته عوضًا عن الملاهي المضرة، وذلك طلبًا للراحة الفكرية والعيشة الهنية في الحياة الدنيا والسعادة الأبدية في الآخرة، وأين التهوين السالف البيان لصوفية الزمان من هذه المطالب التهذيبية الشاقة؟ ومن حقائق العرفان المعنوية التي لا يعرفها ويتلبس بها إلا من وفقه الله وكشف عن بصيرته، وذلك نحو العرفان عن يقين وإيمان أن من أعزَّ كلمة الله أعزَّه الله، ومن نصر الله نصره الله، ومن توقع الخير أو الشر جازمًا نال ما توقع، ومن تَصْفُ نفسُه يُلهم رشدَه، ومن اتكل على الله حقًّا

(١) المنقول أن الصديق لسعته حية لا عقرب ولم يصح. [المنار]

كفاه الله ما أهمَّه، ومن دعا الله مضطرًّا أجاب دعاءه، إلى غير ذلك من الحقائق المقتبسة من القرآن وأسرار حكمة سيد ولد عدنان ﷺ. (مرحى).

قال الأستاذ الرئيس:

قد أحسن أخونا الشيخ السِّندي توصيفه المتفقهة المتشددة والمتصوفة المخففة، وإني ملحق تقريره بما يناسب أن يكون مقدمة تاريخية لبحث التصوف فأقول:

قد كان التَّنَسُّك في المسلمين شيمة لأكثر الصحابة والتابعين، ثم إن التوسع في الدنيا قلل عدد المتنسكين، فصار لأهله حرمة مخصوصة بين الناس، وصار بعض المتفرغين يقصدون نوال هذه الحرمة بالتلبس بالتنسك، وإلزام النفس بالتمرن عليه، وإذ كان من لوازم استحصال تلك الحرمة، إظهار التقشف، اتخذوا الصوف دثارًا، واسم الفقر شعارًا، فغلب عليهم اسم الصوفية، واسم الفقراء، ثم إن بعض العلماء من هؤلاء المعتزين بالتنسك أحبوا التميز بالرياسة أيضًا، فصاروا يدعون الناس إلى التنسك، ويرشدونهم إلى طرائق التمرن عليه، ومن هنا جاء اسم الإرشاد واسم الطريق.

وحيث كانت إرادة الاعتزاز بالدين إرادة حسنة؛ لأن فيها إعزازًا لكلمة الله، فلا يؤخذ بشيء على المرشدين الأولين، ولا على البعض النادر من المتأخرين، ولو من أهل عهدنا هذا كالسادات السنوسية في صحراء إفريقيا.

أما دخول الفساد على التصوف، وإضراره بالدين وبالمسلمين مما ذكره أخونا الشيخ السِّندي وغيره من الإخوان الكرام، فقد نشأ من أن بعض المرشدين من أهل القرن الرابع لما رأوا توسع الفقهاء في الشرع، وتفنن المتكلمين في العقائد، فهم كذلك اقتبسوا من فلسفة فيثاغورس تلامذته في الإلهيات قواعد، وانتزعوا من لاهوتيات الكتابيين والوثنيين جملاً، وألبسوها لباسًا إسلاميًّا، فجعلوه علمًا مخصوصًا ميزوه باسم علم التصوف أو الحقيقة أو الباطن.

وهكذا بعد أن كان التصوف عملاً تعبديًّا محضًا، جعلوه فنًّا نظريًّا اعتقاديًّا بحتًا.

ثم جاء منهم في القرن الخامس وما بعده بعض غلاة دهاة، رأوا مجالاً في جهل أكثر الأمة لأن يحوزوا بينهم مقامًا كمقام النبوة، بل الألوهية باسم الولاية والقطبانية أو الغوثية، وذلك بما يدعون من القوة القدسية والتصرف في الملكوت، فوسعوا فلسفة التصوف بأحكام تشبه الحِكَم، بنوها على زخرف التأويلات والكشف والتحكمات، والمثال والخيال والأحلام والأوهام، وألفوا في ذلك الكتب الكثيرة، والمجلدات الكبيرة، محشوة بحكايات مكذوبة، وتقريرات مخترعة، وقاضايا وتركيبات، لا مفهوم لها البتة، حتى ولا في مخيلة قائليها، كما أن قارئيها أو سامعيها لا يتصورون لها معنى مطلقًا، وإن كان بعضهم يتظاهر بحالة الفهم، ويَتَلَمَّظ[١] بأن للقوم اصطلاحات لا تدرك إلا بالذوق الذي لا يعرفه إلا من شرب مشربهم.

(١) يتلمَّظ: المراد: يردد القول متشدقًا به. (م).

وبعض هؤلاء الغلاة قُتلوا كفرًا ومع ذلك شاعت كتبهم ومقالاتهم، وحازوا المقام الذي ادعوه بعد مماتهم؛ لأن في تعظيم شأنهم ترويج مقاصد المقتفين لآثارهم كالإباحيين، وبعضهم لم يكن من الغلاة، ولكن أخلافه إعظامًا لأنفسهم في نظر حمقى الأمة[1] نسبوا إليه الغلو، وعزوا إليه كتبًا ومقالات لا يعرفها، ومنهم الأفاعيون يفعلون ذلك حتى في عهدنا هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم قال الأستاذ الرئيس للخطيب القازاني:

إن الإخوان يترقبون منه أيضًا أن يفيدهم بما يلهمه الله مما يناسب موضوع مباحث الجمعية.

فقال الخطيب القازاني:

إن الإخوان الأفاضل لم يتركوا قولاً لقائل، ولذلك لا أجد ما أتكلم فيه، وإنما أقص عليهم مساجلة جرت في الاستهداء بين مفتي قازان وفرنجي روسي من العلماء المستشرقين العارفين باللغة العربية المُولَعين باكتشاف وتتبع العلوم الشرقية ولا سيما الإسلامية، وقد هداه الله إلى الدين المبين، فاجتمع بمفتي قازان، وقال له إنه أسلم جديدًا، وهو بالغ من معرفة لغة القرآن والسنة مبلغًا كافيًا، وعالم بموارد ومواقع الخطأ علمًا وافيًا، فيريد أن يتتبع القرآن وما يمكنه أن يتحقق وروده

(١) لعلمهم بأن أكثر الناس حمقى لا سيما الأمراء، ودأبهم تعظيم العظام البالية، حتى لو فرض أن أحيى الله أصحابها، لأعراضوا عنهم ومالوا إلى أموات غيرهم. (ك).

عن رسول الله، فيعمل بما يفهم، ويمكنه تحقيقه على حسب طاقته، لأنه لا يرى وجهًا معقولاً للوثوق بزيد أو عمرو أو بكر أصحاب الأقوال المتضاربة المتناقضة، لأن حكم العقل في الدليلين المتعارضين التساقط، وفي البرهانين المتباينين التَّهاتِر[١]، فهل من مانع في الإسلامية يمنعه من ذلك؟

فأجابه المفتي: إن أكثرية الأمة مُطْبِقة[٢] منذ قرون كثيرة على لزوم اعتماد ما حرره أحد المجتهدين الأربعة المنقولة مذاهبهم، فإطباق الأكثرية دليل على الصحة، فلا يجوز الشذوذ.

فقال المستشرق: لو كان الصواب قائمًا بالكثرة والقدم، وإن خالف المعقول، لاقتضى ذلك صوابية الوثنية، ورجحان النصرانية، ولاقتضى كذلك عكس حكم ما صح وروده عن النبي ﷺ من أن أمته تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، هي التي كان هو وأصحابه عليها، وقد وقع ما أخبر به، وكل فرقة تدعي أنها هي تلك الواحدة الناجية، ولا شك أن الاثنتين وسبعين فرقة أكثر من أي واحدة كانت منها، فأين يبقى حكم الأكثرية؟

فأجابه المفتي: إنه قد سبقنا من أهل التحقيق والتدقيق الذين تشهد آثارهم بمزيد علمهم ألوف من الفضلاء، وكلهم اعتمدوا لزوم اتباع أحد تلك

(١) التَّهاتِر: الشهادات التي يُكذِّب بعضها بعضًا. (م).
(٢) مُطبقة: متفقة مجمعة. (م).

المذاهب القديمة، حتى بدون مطالبة أهلها بدلائلهم؛ لأن مداركنا قاصرة عن أن تُوازن الدلائل وتميز الصحيح والراجح من غيرها، ومثلنا في ذلك كالطبيب، لا يلزمه أن يجرب طبائع المفردات كلها ليعتمد عليها، بل يأخذ علمه بطبائعها عما دوَّنه أئمة الطب.

فقال المستشرق: نعم إن الطبيب يعتمد على ما حققه الأولون ولكن فيما اتفقوا عليه، وأما ما اختلفوا فيه على طرفي نقيض بين نافع أو سام فلا يعتمد فيه أحد القولين، بل يهملهما ويجدد التجربة بمزيد الدقة والتحقيق، لأن اعتماده على أحدهما يكون ترجحًا بلا مرجح، هذا وإننا لنرى ببادئ النظر أن هؤلاء الأئمة الأقدمين لم يقدروا أن يطلعوا على ما لا يقدر المتأخرون أن يطلعوا عليه، ويكفينا برهانًا على ذلك أولاً: تخالفهم في كل الأحكام إلا فيما قلَّ وندُر تخالفًا مهمًّا ما بين موجب وسالب، ومحلل ومحرم، حتى لم يمكنهم الاتفاق في نحو مسائل الطهارة وستر العورة، وما يحل أكله أو ما لا يحل.

ثانيًا: ترددهم في الأحكام، وتقلبهم في الآراء، وذلك كحكم أحدهم في المسألة، ثم عدوله عنه إلى غيره، كما يقول أصحاب الشافعي إنه كان له مذهبان، رجع بالثاني منهما عن الأول.

ثالثًا: اختلاف أتباعهم في الرواية عنهم، كأصحاب أبي حنيفة الذين قلما يتفقون على رواية عنه، ويؤوِّل ذلك لهم بعض المتأخرين بتعدد مذاهبه في المسألة الواحدة.

والحاصل أن الإنسان الذي يتقيد بتقليد أحد أولئك الأئمة، ولا سيما الإمام الأعظم منهم، لا يتخلص من قلق الضمير، أو يكون كحاطب ليل[١]، بناء وعلى ذلك لا بد للمتحرى في دينه من أن يهتدي بنفسه لنفسه، أو يأخذ عمن يثق بعمله ودينه، وصوابية رأيه، ولو من معاصريه؛ لأن الدين أمر عظيم لا يجوز العقل ولا النقل فيه المماشاة واتباع التقليد.

أجابه المفتي: نحن لا نحتم بأن الصواب مقطوع فيه في جانب أحد تلك المذاهب بل المقلد منا إما يقول بإصابة الكل، أو يرجع الخطأ في جانب من ترك مع احتمال الصواب.

فقال المستشرق: هذا القول يستلزم تعدد الحق عند الله، أو القول بالترجيح بلا مرجح، لأنكم تتحامون المفاضلة بين الأئمة، واعترافكم باحتمال المذاهب للخطأ يقتضي جواز تركها كلها، مع أنكم توجبون اتباع أحدها، أفليست هذه قضايا لا تتطابق ولا تعقل، فلماذا لا تجوزون وأنتم على هذا الارتباك أن يستهدي المبتلى لنفسه، فإذا تحقق عنده شيء عن يقين أو غلبة ظن اتبعه، وإلا كان مختارًا، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها؟!.

أجابه المفتي: إننا لبعد العهد لم يبقَ في إمكاننا التحقيق، فمالنا من سبيل غير اتباع أحد المتقدمين، ولو كان تحقيقه يحتمل الخطأ.

---

(١) حاطب الليل: المراد: يجمع الأشياء على غير بصيرة. (م).

قال المستشرق: ما الموجب لتكليف النفس ما لم يكلفها به الله؟ أليس من الحكمة أن يحفظ الإنسان حريته واختياره، فيستهدي بنفسه لنفسه حسب وسعه، فإن أصاب كان مأجورًا، وإن أخطأ كان معذورًا، ويكون ذلك أولى من أن يأسر نفسه للخطأ المحتمل من غيره.

أجابه المفتي: إن هذا الغير أعرف منا بالصواب، وأقل منا خطأ، فتقليده أقرب للحق.

قال المستشرق: هذا مُسَلَّم فيما اتفق عليه الأقدمون، أما في الخلافيات فالعقل يقف عند الترجيح بلا مرجح، لاسيما إذا كنتم لا تجوزون أيضًا البحث عن الدليل ليحكم المبتلى عقله في الترجيح، بل تقولون نحن أُسَرَاء النقل، وإن خالف ظاهر النص.

أجابه المفتي: إننا إذا أردنا أن لا نعد من شرعنا إلا ما نتحقق بأنفسنا دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع، تضيق حينئذ علينا أحكام الشرع، فلا تفي بحل إشكالاتنا في العبادات، ولا لتعيين أحكام حاجاتنا في المعاملات، فيحتاج كل منا أن يعمل برأيه في غالب دقائق العبادات والمعاملات، ويصير القضاء غير مقيد بإيجابات شرعية، وهل من شك في أن اطراد الآراء وانتظام المعاملات أليق بالحكمة من عدم الاطراد والنظام؟

قال المستشرق: لا شك في ذلك، ولكن أين الاطراد والانتظام منكم، ولا يكاد توجد عندكم مسألة في العبادات أو المعاملات غير خلافية إن لم تكن في المذهب الواحد، فبين مذهبين أو ثلاثة؟ هذا وربما يقال إن توفيق العمل على قول من اثنين أو أكثر أو أقرب للاطراد من الفوضى المحضة في تفويض الأمر لرأي المبتلى، أو تفويض الحكم لحرية القاضي، فيجاب على ذلك أن الأمر أمر ديني، ليس لنا أن نتصرف فيه برأينا، ونعزوه إلى الله ورسوله كذبًا وافتراء، وإفسادًا لدين الله على عباده ولو أن الأمر نظام وضعي، لما كان أيضًا من الحكمة أن يلتزم أهل زماننا آراء من سلفوا من عشرة قرون، ولا أن يلتزم أهل الغرب قانون أهل الشرق، وعندي أن هذا التضييق قد استلزم ما هو مشاهد عندكم من ضعف حرمة الشرع المقدس.

ثم قال المستشرق: وأعيد قولي إنكم تحبون أن تكلفوا أنفسكم بما لم يكلفكم به الله، ولو أن في الزيادات خيرًا لاختارها الله لكم، ولم يمنعكم منها بقوله تعالى ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام/ ٣٨] أي مما يتعلق بالدين[1] وقوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة/ ٣] وقوله تعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة/ ٢٢٩] ولكن علم الله الخير في القدر الذي هداكم إليه، وترك لكم الخيار على وجه الإباحة في باقي شئونكم لتوفقوها

(١) يريد أن القرآن محيط بأحكام الدين وما يناسبه، لا بكل ما في علم الله كما يتوهم الكثيرون. (ك).

على مقتضايات الزمان أبي الغِير[١]، وموجبات الأحوال التي لا تستقر، فبناء عليه إذا أتيتم أكثر أعمالكم الحيوية باطمئنان قلب بإباحتها، يكون خيرًا من أن تأتوها وأنتم حيارى، لا تدرون هل أصبتم فيها أم خالفتم أمر الله، فتعيشون وأفئدتكم مضطربة، تحاذرون في الدين شؤم المخالفة، وفي الآخرة عذابًا عظيمًا، وليس هذا من مخافة الله التي هي رأس الحكمة، ولا من مراقبة الوازع التي هي مزية الدين، بل هذا من الارتباك في الرأي، والاضطراب في الحكم، ونتيجة ذلك فقد الحزم والعزم في الأمور.

ثم قال: اعلم أيها المفتي المحترم أن هذه الحالة التي أنتم عليها من التشديد والتشويش في أمر الدين هي أكبر أسباب انحطاط المسلمين بعد القرون الأولى في شئون الحياة، كما انحط قبلهم الإسرائيليون بما شدده وشوشه عليهم أهل التلمود، وكما انحطت الأمم النصرانية لما كانت (أرثوذكسية) مغلظة أو (كاثوليكية) متشددة، يتحكم فيها البطارقة والقسيسون بما يشاءون تحت اسم الدين، فكانوا يكلفون الناس أن يتبعوا ما يلقنونهم من الأحكام بدون نظر ولا تدقيق، حتى كانوا يحظرون عليهم أن يقرءوا الإنجيل، أو يستفهموا معنى التثليث الذي هو أساس النصرانية، كما أن التوحيد أساس الإسلامية، وبقي ذلك كذلك إلى أن ظهرت (البروتستان) أي الطائفة الإنجيلية، التي رجعت بالنصرانية

(١) الغِيَر: تَغيُّر الأحوال. (م).

إلى بساطتها الأصلية، وأبطلت المزيدات والتشديدات التي لا صراحة فيها في الأناجيل، وإلى أن اتسع من جهة أخرى عند الأمم النصرانية نطاق العلم والفنون، رغمًا عن معارضة رجال الكهنوت لها، فتلطفت أيضًا الكاثوليكية والأرثوذكسية عند العوام، واضمحلتا بالكلية عند الخواص، لأن العلم والنصرانية لا يجتمعان أبدًا، كما أن الإسلامية المشوبة بحشو المتفننين تضلل العقول، وتشوش الأفكار أما الإسلامية السمحة الخالصة من شوائب الزوائد والتشديد، فإن صاحبها يزداد إيمانًا كلما ازداد علمًا، ودقَّ نظرًا؛ لأنه باعتبار كون الإسلامية هي أحكام القرآن الكريم، وما ثبت من السنة وما اجتمعت عليه الأمة في الصدر الأول، لا يوجد فيها ما يأباه عقل أو يناقضه تحقيق علمي.

وكفى القرآن العزيز شرفًا أنه على اختلاف مواضيعه من توحيد وتعليم وإنذار وتبشير وأوامر ونواهٍ وقصص وآيات آلاء، قد مضى عليه ثلاثة عشر قرنًا تمخضه أفكار الناقدين المعادين، ولم يظفروا فيه ولو بتناقض واحد، كما قال الله تعالى فيه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء/ ٨٢] بل الأمر كما تنبه إليه المدققون المتأخرون أنه كلما اكتشف العلم حقيقة وجدها الباحثون مسبوقة التلميح أو التصريح في القرآن، أودع الله ذلك فيه ليتجدد إعجازه، ويتقوى الإيمان به أنه من عند الله، لأنه ليس من شأن مخلوق أن يقطع برأي لا يبطله الزمان.

فهذه القضايا التي قررها حكماء اليونان وغيرهم على أنها حقائق، ولم تتردد فيها عقول عامة البشر ألوف سنين، أصبحت محكومًا على أكثرها بأنها خرافات.

وكذا يقال: كفى السنة النبوية شرفًا أنه لم يوجد أعاظم الحكماء المتقدمين والمتأخرين من يربو عدد ما يُعزى إليه من الحكم التي قررها غير مسبوق بها على عدد الأصابع، مع أن في السنَّة المحمدية - على صاحبها أفضل التحية - من الحكم والحقائق الأخلاقية والتشريعية والسياسية والتعلمية، ألوفًا المقررات المبتكرة، ويتجلى عظم قدرها مع تجدد الزمان، وترقي العلم والعرفان.

وكفى بذلك ملزمًا لأهل الإنصاف بالإقرار والاعتراف لصاحبها عليه السلام بالنبوة والأفضلية على العالمين، عقلاً وعلمًا وحكمة وحزمًا وأخلاقًا وزهدًا واقتدارًا وعزمًا، وكفى أيضًا بهذه المزايا العظمى ملزمًا بتصديقه في كل ما جاء به، واتباعه في كل ما أمر أو نهى، لأن الدهر لم يأتِ بمرشد للبشر أكمل وأفضل منه. (مرحى).

ثم قال المستشرق للمفتي: وهذا ما دعاني إلى الإسلام، فلبيت والحمد لله، وعندي أن لو قام في الإسلام سراة حكماء دعاة مقدمون، لما بقي على وجه الأرض عاقل يكفر بالله.

ثم قال: وإني أرى أنه لا يمضي قرن إلا ويكثر المهتدون من المستشرقين ويرسخون في الدين، فيتولون تحرير شريعة الإسلام، ويفيضون بها على الأنام حتى على أهل الركن والمقام، ولا يبعد أن تأتي الأيام بالبرنس محمد المهتدي الروسي، أو الإنكليزي مثلاً قائمًا مقام الإمام، معيدًا عزَّ الإسلام بأكمل نظام.

أجاب المفتي: لا مانع مما ذكرت، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ودين الله دين عام لا يختص بقوم من الأقوام.

ثم قال المستشرق: أيها المفتي المحترم لا يطاوعني لساني أن أدعي الغيرة على الملة البيضاء الأحمدية أكثر منك، إنما أناشدك بالله وبحبك لدينك، أن تترك هذه الأوهام التقليدية القائمة في فكرك، وتعينني على تأليف كتاب يصور حكمة دين الإسلام وسماحته، ليكون سعينا هذا ذخرًا عظيمًا ننال به فخر وثواب إهداء عشرات ملايين بل مئات ملايين من الناس إلى هذا الدين المبين، ولا يكبرن ما أقول على فكرك، فإن أهل هذا الزمان المستنيرين الأحرار لا يقاسون بأهل الأزمنة المظلمة الغابرة، نعم وتنال أيضًا ثواب حفظ الملايين الكثيرة من أبناء المسلمين العريقين تلامذة المدارس العصرية، من هجر الإسلامية على صورتها الحاضرة المشوهة باختلاط الحكم بالخرافات المعطلة بثقل التشديدات المبتدعة فالبِدَار البِدَارَ[١] لأن نفوز بهذه الخدمة التي يكاد يعادل أجرها أجر نبي مرسل، والله المعين الموفق.

---

(١) البِدار: السرعة. (م).

أجابه المفتي: أصبت فيما تفكرت، ولَنِعم ما أشرت به، ولكن هذا عمل مهم، يحتاج القيام به لعناية جمعية، يتكون من تضلع أعضائها في فروع العلوم الدينية علم كافٍ للإحاطة وحصول الثقة، ولسوء الحظ لا يوجد من فيهم الكفاءة في هذه البلاد، ولذلك يتحتم علينا أن نترك هذا الفكر آسفين، وندعو الله تعالى، أن يلهم علماء مكة أو صنعاء أو مصر أو الشام القيام بأداء هذا الواجب.

ولما انتهى الخطيب القازاني إلى هنا قال:

هذه هي المساجلة، وقد سمعت المفتي يقول: إنه اجتمع بكثير من المستشرقين فوجدهم كلهم يحسنون العربية أكثر من علماء الإسلام غير العرب، مع أنهم يشتغلون في علوم اللغة عمرهم كله، وما ذلك إلا من ظفر مدارس اللغات الشرقية الإفرنجية بأصول التعليم العربية أسهل من الأصول المعروفة عندنا.

قال المجتهد التِّبريزي:

إني أرى أن الإسلام أصابه فتنتان عظيمتان، ولولا قوة أساسه البالغة فوق ما يتصوره العقل لما ثبت الدين إلى الآن.

أما الفتنة الأولى: فقد قدرها الله ومضت على وجهها، وهي حين تشاجروا في الخلافة والملك وانقسموا على أنفسهم، بأسهم بينهم، يقتل بعضهم بعضًا، وتفرقوا في الدين، لتفرقهم في السياسة.

وأما الفتنة الثانية: فلم تزل مستمرة، وهي أن الخلفاء العباسيين مالو إلى تعميق النظر في العقائد، فخدمهم من خدمهم من علماء الأعجام تقربًا إليهم في علم الكلام، وأكثروا من القيل والقال، ثم سرت العدوى إلى المناظرة في الفقه، وبيان الأولى من المذاهب، فأقبلوا على التدقيق والجدل في الخلافات بين أبي حنيفة والشافعي، وأثاروا بينهما فتنة عمياء، وحربًا صماء، وتركوا بقية المذاهب فاندرست، ولم يبقَ منها سوى مذهب زيد وأحمد في جزيرة العرب، ومذهب مالك في الغرب، ومذهب جعفر في بلاد الخزر وفارس، فأكثروا التأليف والتصنيف في هذه المذاهب، كل مؤلف يحب أن يبدي ما عنده ليشهر فضله، وينال حظه من دنياه، زاعمًا أن غرضه استنباط دقائق الشرع، وتقرير علل المذاهب، فتزاحموا وتجادلوا، وناقض بعضهم بعضًا، وكان من العلماء بعض الصلحاء المغفلين شاركوهم في الفتنة وهم لا يشعرون، كما قال الله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة/ ١١- ١٢] وقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا . الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[الكهف/ ١٠٣- ١٠٤].

وهكذا اتسعت دائرة الأحكام في الشرع فصار الخلف عاجزين عن التقاط الفروع، فضلاً عن الرجوع إلى الأصول، فاطمأنت الأمة للتقليد، وأقبل العلماء على التعمقات في الدين، يغرب المفسِّر ويتفنن، ولو بحكايات قاضي الجن؛ لأنه غير مطالب بدليل، ويتفحص المحدِّث عن نوادر الأخبار والآثار، ولو

موضوعة؛ لأنه غير مسئول عن سنده، ويستنبط الفقيه الحكم ولو بالشبه من وجه للازم اللازم للعلة؛ لأن مجال التحكم واسع، وهذه الفتنة لم تزل مستمرة إلى أن أوقفها قصور الهمم عند الأكثرين.

على أن هؤلاء المتأخرين أخلدوا إلى التقليد الصرف حتى في مسألة التوحيد التي هي أساس الدين ومبدأ الإيمان واليقين، والفارق بين الكفر والإسلام، وجعلوا أنفسهم كالعميان لا يميزون الظلمة من النور، ولا الحق من الزور، وصاروا يحسنون الظن في كل ما يجدونه مدونًا بين دفتي كتاب، لأنهم رأوا التسليم أهون من التبصر، والتقليد أستر للجهل. وصار أهل كل أقليم أو بلد يتعصبون لمؤلفات شيوخهم الأقدمين، ويتخذون الخلافيات مدارًا لتطبيق الأحكام على الهوى، لا يبالون بحمل أثقال الناس في الدين على عواتقهم، يزعمون أن التسليم أسلم، وأنهم أسراء النقل وإن خالف ظاهر النص، ويتوهمون أن اختلاف الأئمة رحمة للأمة.

نعم اختلاف الأئمة يكون رحمة إذا حسن استعماله، ويكون نقمة إذا صار سببًا للتفرقة الدينية والتباغض، كما هو الواقع بين أهل الجزيرة السلفيين، وبين أهل مصر والغرب، والشام والترك، وغيرهم من المستسلمين، وبين أهل عراق العجم وفارس، والصنف الممتاز من أهل الهند الشيعيين، وبين أهل زنجبار ومن حولهم من الإباضيين، فهذه الفرق الكبرى يعتقد كل منهم أنهم وحدهم أهل السنة والجماعة، وأن سواهم مبتدعون أو زائغون، فهل - والحالة هذه -

يتوهم عاقل أن هذا التفرق والانشقاق رحمة لا نقمة؟! وسببه وهو التوسع في الأحكام سبب خير لا سبب شر.

وكذلك اختلاف المجتهدين في كل فرقة من تلك الفرق، لا يتصور العقل أن يكون رحمة إلا بقيد حسن استعماله، وإلا فيكون نقمة حيث يوجب تفرقة ثانية بين المالكي وحنفي وشافعي مثلاً.

والمراد من حسن استعمال الخلاف هو أن كل قوم من المسلمين قد اتبعوا مذهبًا من المذاهب، ترجيحًا أو وراثة أو تعصبًا ولا بد أن يكون في المذهب الآخذ به كل قوم بعض الأحكام الاجتهادية التي لا تناسب أخلاق أولئك القوم، أو لا تلائم أحوالهم المعاشية، أو طبائع بلادهم، فيضطرون إلى الإقدام على أحد أمرين: إما التمسك بتلك الأحكام، وإن أضرت بهم، أو الجنوح إلى تقليد مذهب اجتهادي آخر في تلك الأحكام فقط، وقد كان أكثر علماء وفقهاء المسلمين إلى القرن الثامن بل التاسع، يختارون الشق الثاني؛ فيقلدون في هذه الحالة المذاهب الأخرى، ولكن بعد النظر والتدقيق في الأدلة، كما كان شأنهم في نفس مذاهبهم الأصلية؛ لئلا يكونوا مقلدين تقليدًا أعمى، لا يجوِّزه الدين أساسًا إلا للجاهل بالكلية.

وهذه الطريقة هي الطريقة المتبعة إلى اليوم في بلاد فارس، والعلماء المتصدرون لذلك هم أفراد من نوابغ العلماء المتضلعين في علوم مآخذ الدين،

أكثرهم ولا سيما الإيرانيون منهم، متفقهون ومتخرجون على مذهب الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه المدون عندهم، ويطلق أهل فارس على هؤلاء العلماء اسم مجتهدين تجوزًا واتباعًا لعادة الأعجام في التغالي في التبجيل، ونعوت الاحترام، ومن ذلك يعلم أن ما يظنه فيهم إخوانهم المسلمون البعيدون عنهم غير الواقفين على أحوالهم، إلا من تفوهات السياسيين غير صحيح، فما هم كما يقولون عنهم مجتهدون في أصول الدين، مجوزون الرأي في الإجماعيات، مخرجون الأحكام أخذًا من الدلائل الظنية، ولو لم يقل بها أحد من علماء الصحابة أو التابعين، وأعاظم أئمة الهداية الأولين، فما أحرى مجتهدي فارس بأن يلقبوا بمرجِّحين أو مخرِّجين أو فقهاء مدقِّقين.

ثم إن بعض الناس دعوا المقلد لأحد المذاهب إذا أخذ في بعض الأحكام بمذهب آخر ملفقًا وسموا أخذه تلفيقًا، واستعملوا لفظة تلفيق في مقام التلاعب في الدين، أو الترقيع القبيح، والحال أن ما سموه بالتلفيق ليس إلا عين التقليد من كل الوجوه، ولا بد لكل من أجاز التقليد أن يجيزه؛ لأنه إذا تأمل في القضية يجد القياس هكذا: يجب على كل مسلم عاجز عن الاستهداء في مسألة دينية بنفسه أن يسأل عنها من أهل الذكر، أي يقلد فيها مجتهدًا، كل مقلد، عاجز طبعًا عن الترجيح بين مراتب المجتهدين، فبناء عليه يجوز له أن يقلد في كل مسألة دينية مجتهدًا.

وما المانع على هذا الاعتبار للمسلم المقلد أن يتعلم كل مسألة من الطهارة والغسل والوضوء والصلاة من مجتهد أو فقيه تابع لمجتهد، فإذا اغتسل بماء دون قلتين لحقته قطرة خمر، واعتبره طاهرًا كما علمه عالم مالكي غسلاً بدون ذلك كما علمه عالم حنفي، وبعد حدث موجب توضأ بمسح شعرات من الرأس كما علمه عالم شافعي، وصلى بعد خروج دم قليل منه كما علمه عالم حنبلي، صلاة الصبح بعد طلوع الشمس كما علمه عالم زيدي، ووصل الفرض بصلاة أخرى بدون خروج من الأولى كما علمه عالم جعفري.

أفلا يكون هذا المقلد صلى صلاة تجزئه عند الله؟ بلى، ثم بلى، تجزئه بالضرورة حتى لا يقوم دليل على أن ذلك خلاف الأولى كما يقال في حق الخروج من الخلافات؛ لأنه لا يعقل أن يكلف هذا المقلد بأخذ دينه كله من عالم واحد، لأن الصحابة ﷺ مع اجتهادهم وتخالفهم في الأحكام، كان يصلي بعضهم خلف بعض، مع حكم المؤتم منهم على حسب اجتهاده بعدم صحة صلاة إمامه، واشتراطه صحة صلاة المأموم بصحة صلاة الإمام. وهل يتوهم مسلم أن أبا حنيفة كان يتمنع أن يأتم بمالك، أو يأبى أن يأكل ذبيحة جعفر؟ كلا، بل كانوا أجل قدرًا من أن يخطر لهم هذا التعصب على بال، وما كان تخالفهم إلا من احتياط كلٍّ منهم لنفسه.

ويوجد في كل مذهب من المذاهب جماعة من تلاميذ الإمام أو الفقهاء المعروفين بالمرجحين، كل منهم كان مجتهدًا لم يتقيد بمذهب إمامه تمامًا، وخالفه

في كثير أو قليل من الأحكام مخالفة اجتهاد، بسبب اطلاعه على أدلة مجتهد آخر، أو الفتح عليه بما لم يفتح به على إمامه، ولأن الدين يلزم المسلم بأن يتبع في كل مسألة منه الشارع لا الإمام وأن يعمل في مواقع الاجتهاد باجتهاده لا باجتهاد غيره، وإن كان أفضل منه.

وهذا أبو حنيفة وأمثاله — رحمهم الله تعالى - كانو أفضل من أن يعتقدوا في أنفسهم الأفضلية على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ومع ذلك خالفوهما في كثير من الأحكام الاجتهادية، وفقهاء كل مذهب من المذاهب لم يزالوا إلى الآن يجوزون الأخذ تارة بقول الإمام، وتارة بقول أحد أصحابه، مع أن ذلك هو عين التلفيق، فلماذا لا يجوِّز الحنفية مثلاً التلفيق بين أقوال أبي حنيفة والشافعي أو غيره، وليس فيهم من يقول إن أصحاب إمامهم أفضل من الشافعي ومالك وابن عباس، فما هذا إلا تفريق بلا فارق، وحكم بعكس الدليل.

وقد نتج من التفريق بين المسلمين والتشديد عليهم في دينهم ومصالحهم بدون موجب غير التعصب، المخالفة لأمره تعالى ﴿أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى / ١٣]. (مرحى).

ثم ختم المجتهد التبريزي مقاله بقوله:

وليس مقامنا الآن مقام استيفاء لهذا البحث، وإنما أوردت هذا المقدار

منه بقصد بيان جواز التلفيق إذا كان عن غرض صحيح، كما جوزه كثير من فقهاء كل المذاهب.

ولا شك أن ضرورة التلفيق أهم من الضرورة التي لأجلها جوَّز الفقهاء الحيل الشرعية، من أنها وصمة عار على الشرع، حيث لا يعقل أن يقال مثلاً إن الشفعة مشروعة دفعًا للضرر عن الشريك والجار، ولكن يجوز هذا الإضرار للمحتال أو أن الربا حرام، ولكن إذا أضيف للقرض ثمن مبيع خسيس بنفيس، جاز استباحة مقصد الربا، أو أن إيتاء الزكاة فرض، ولكن إذا أخرج رب المال ماله قبل الحول، ثم استعاده، سقطت عنه الزكاة، إلى غير ذلك من إبطال الشرع، وجعل التكليف تخييرًا والتقييد إطلاقًا، ولا حجة لهم في هذا غير ما رخص الله به لأيوب عليه السلام من التوصل للبر باليمين في قوله تعالى ﴿وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثٗا فَٱضۡرِب بِّهِۦ وَلَا تَحۡنَثۡ﴾ [ص/ ٤٤] وما أبعد القياس بين الحِنث وبين إبطال الشرع، ولا شك أن بذلك صار المسلمون كأنهم لا شرع لهم، وقد غضب الله على اليهود لتحيلهم على صيد السبت فقط، ونحن نجوز ألف حيلة مثلها بضرورة وبلا ضرورة.

بناء عليه، من الحكمة أن نلتمس للضرورات أحكامًا اجتهادية، فيأمر بها الإمام إن وجد، وإلا فالسلطان؛ ليرتفع الخلاف، فتعمل بها الأمة مادام المقتضى باقيًا، فإذا ألجأ الزمان إلى تبديلها بقول اجتهادي آخر، فكذلك يأمر به الإمام أو السلطان رفعًا للخلاف، وبمثل هذا التدبير الذي لا يأباه شرعنا، ولا

تنافيه الحكمة، نستبدل بتلك الحيل المعطلة للشرع، المسلمة لترقعيات كل فقيه ومتفقه بأحكام شرعية إيجابية لا زيغ فيها، وبنحو ذلك يسلم شرعنا من التلاعب والتضارب، ويتخلص القضاء والإفتاء من التوفيق على الأهواء، وحينئذ يتحقق أن الخلاف في الفروع رحمة، والحاصل أنه يقتضي على علماء الهداية أن يقاوموا فكر التعصب لمذهب دون الآخر، فيكون سعيهم هذا منتجًا للتأليف وجمع الكلمة في الأمة.

قال الأستاذ الرئيس:

إنا نشكر أخانا المجتهد التبريزي على بيانه لنا حالة إخواننا أهل فارس، وعلى غيرته للدين، وقصده التأليف بين المسلمين، أما تقريره بخصوص أن حكم الإمام إن وجد وإلا فالسلطان يرفع الخلاف، وبخصوص أن التلفيق هو عين التقليد، فتقرير يحتاج إلى نظر وتدقيق، وستقوم بمثل هذه التدقيقات في المسائل الدينية التي بحث فيها الإخوان الكرام الجمعية الدائمة، التي ستتشكل إن شاء الله، واليوم قد قرب وقت الظهرن وآن أوان الانصراف.



الاجتماع السابع

مجمل أسباب الفتور

يوم الأربعاء الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

في صباح اليوم المذكور انتظمت الجمعية، وقرئ الضبط السابق حسب القاعدة المرعية.

قال الأستاذ الرئيس مخاطبًا السيد الفراتي:

إن الجمعية لتنتظر منك، فوق همتك في عقدها، وقيامك بهمتها التحريرية، أن تفيدها أيضًا رأيك الذاتي في سبب الفتور المبحوث فيه، وذلك بعد أن تقرر لها مجمل الآراء التي أوردها الإخوان الكرام، إذ أحطت بها علمًا مكررًا بالسمع والكتابة والقراءة والمراجعة، فأنت أجمعنا لها فكرًا.

هذا والجمعية ترجو الفاضل الشامي، والبليغ الإسكندري، أن يشتركا في ضبط خطابك بأن يتعاقبا تلقي الجمل الكلامية وكتابتها؛ لأنهما كباقي الإخوان لا يعرفان طريقة الاختصار الخطي المستعمل في مثل هذا المقام.

نظر الفاضل شامي إلى رفيقه، واستلمح منه القول، ثم قال:

إننا مستعدان للتشرف بهذه الخدمة.

قال السيد الفراتي حبًّا وطاعة، وإن كنت قصير الطول، كليل القول، قليل البضاعة.

ثم انحرف عن المكتبة، فقام مقامه عليها الفاضل الشامي والبليغ الإسكندري، وما لبث أن شرع في كلامه، فقال:

يستفاد من مذاكرات جمعيتنا المباركة أن هذا الفتور المبحوث فيه ناشيء من عن مجموع أسباب كثيرة مشتركة فيه، لا عن سبب واحد أو أسباب قلائل تمكن مقاومتها بسهولة، وهذه الأسباب منها أصول، ومنها فروع، لها حكم الأصول وكلها ترجع إلى ثلاثة أنواع: وهي: أسباب دينية، وأسباب سياسية، وأسباب أخلاقية، وإني أقرأ عليكم خلاصاتها من جدول الفهرست الذي استخرجته من مباحث الجمعية، رامزًا للأصول منها بحرف (الألف)، وللفروع منها بحرف (الفاء)، وهي:

النوع الأول: الأسباب الدينية

١- تأثير عقيدة الجبر على أفكار الأمة (أ).

٢- تأثير المزهِّدات في السعي والعمل وزينة الحياة (ف).

٣- تأثير فتن الجدل في عقائد الدين (أ).

٤- الاسترسال في التخالف والتفرق في الدين (أ).

٥- الذهول عن سماحة الدين وسهولة التدين به (أ).

٦- تشديد الفقهاء المتأخرين في الدين، خلافًا للسلف (أ).

٧- تشويش أفكار الأمة بكثرة تخالف الآراء في فروع أحكام الدين (ف).

٨- فقد إمكان مطابقة القول للعمل في الدين، بسبب التخليط والتشديد (ف).

٩- إدخال العلماء المدلسين على الدين مقتبسات كتابية وخرافات وبدعًا مضرة (أ).

١٠- تهوين غلاة الصوفية الدين وجعلهم إياه لهوًا ولعبًا (ف).

١١- إفساد الدين بتفنن المداجين بمزيدات ومتروكات وتأويلات (ف).

١٢- إدخال المدلِّسين والمقابرية[١] على العامة كثيرًا من الأوهام (أ)

١٣- خلع المنجمين والرمَّالين والسحرة والمشعوذين قلوب المسلمين بالمرهِّبات (ف).

١٤- إيهام الدجالين والمداجين أن في الدين أمورًا سرية، وأن العلم حجاب (أ).

١٥- اعتقاد منافاة العلوم الحكمية والعقلية للدين (أ).

١٦- تطرق الشرك الصريح أو الخفي إلى عقائد العامة (ف).

١٧- تهاون العلماء العاملين في تأييد التوحيد (ف).

١٨- الاستسلام للتقليد وترك التبصر والاستهداء (ف).

(١) المقابرية: المراد: الأفراد الذين يعظمون قبور الأولياء والصالحين، ويستغلون تلك البدع في التكسب. (م).

١٩- التعصب للمذاهب ولآراء المتأخرين، وهجر النصوص ومسلك السلف (ف).

٢٠- الغفلة عن حكمة الجامعة والجمعة وجمعية الحج (أ).

٢١- العناد على نبذ الحرية الدينية، جهلاً بمزيتها (ف).

٢٢- التزام ما لا يلزم لأجل الاستهداء من الكتاب والسنة (ف).

٢٣- تكليف المسلم نفسه ما لا يكلفه به الله، وتهاونه فيما هو مأمور به. (ف).

النوع الثاني: الأسباب السياسية

٢٤- السياسة المطلقة من السيطرة والمسئولية (أ).

٢٥- تفرق الأمة إلى عصبيات وأحزاب سياسية (ف).

٢٦- حرمان الأمة من حرية القول والعمل وفقدانها الأمن والأمل (ف).

٢٧- فقد العدل والتساوي في الحقوق بين طبقات الأمة (ف).

٢٨- ميل الأمراء طبعًا للعلماء المدلِّسين وجهلة المتصوفين (ف).

٢٩- حرمان العلماء العاملين وطلاب العلم من الرزق والتكريم (أ).

٣٠- اعتبار العلم عطية يحسن بها الأمراء على الأخصاء، وتفويض خدم الدين للجهلاء (أ).

٣١- قلب موضوع أخذ الأموال من الأغنياء وإعطائها الفقراء (أ).

٣٢- تكليف الأمراء القضاة والمفتين أمورًا تهدم دينهم (ف).

٣٣- إبعاد الأمراء النبلاء والأحرار، وتقريبهم المتملقين والأشرار (أ).

٣٤- مراغمة الأمراء السراة والهداة والتنكيل بهم (ف).

٣٥- فقد قوة الرأي العام بالحجر والتفريق (ف).

٣٦- حماقة أكثر الأمراء، وتمسكهم بالسياسات الخرقاء (ف).

٣٧- إصرار أكثر الأمراء على الاستبداد عنادًا واستكبارًا (ف).

٣٨- انغماس الأمراء في الترف ودواعي الشهوات، وبعدهم عن المفاخرة بغير الفخفخة والمال (ف).

٣٩- حصر الاهتمام السياسي بالجباية والجندية فقط (أ).

النوع الثالث: الأسباب الأخلاقية

٤٠- الاستغراق في الجهل والارتياح إليه (أ).

٤١- استيلاء اليأس من اللحاق بالفائزين في الدين والدنيا (ف).

٤٢- الإخلاد إلى الخمول ترويحًا للنفس (ف).

٤٣- فقد التناصح وترك البغض في الله (أ).

٤٤- انحلال الرابطة الدينية الاحتسابية (أ).

٤٥- فساد التعليم والوعظ والخطابة والإرشاد (ف).

٤٦- فقد التربية الدينية والأخلاقية (أ).

٤٧- فقد قوة الجمعيات وثمرة دوام قيامها (أ).

٤٨- فقد القوة المالية الاشتراكية بسبب التهاون في الزكاة (أ).

٤٩- ترك الأعمال بسبب ضعف الآمال (ف).

٥٠-إهمال طلب الحقوق العامة جبنًا وخوفًا من التخاذل (ف).

٥١- غلبة التخلق بالتملق تزلفًا وصَغارًا (ف).

٥٢- تفضيل الارتزاق بالجندية والخدم الأميرية على الصنائع (ف).

٥٣- توهم أن علم الدين قائم في العمائم، وفي كل ما سُطِّر في كتاب (ف).

٥٤- معاداة العلوم العالية؛ ارتياحًا للجهالة والسفالة (أ).

٥٥- التباعد عن المكاشفات والمفاوضات في الشئون العامة (أ).

٥٦- الذهول عن تطرق الشرك وشئومه (أ).

ثم قال السيد الفراتي:

هذه هي خلاصات أسباب الفتور التي أوردها إخوان الجمعية، وليس فيها مكررات كما يظن، وإذ كان للخلل الموجود في أصول إدارة الحكومات الإسلامية

دخل مهم في توليد الفتور العام، فإني أضيف إلى الأسباب التي سبق البحث فيها من قبل الإخوان الكرام الأسباب الآتية، أعدِّدها من قبيل رؤوس مسائل فقط؛ إذ لو أردت تفصيلها وتشريحها لطال الأمر، ولخرجنا عن صدد محفلنا هذا.

والأسباب التي سأذكرها هي أصول موارد الخلل في السياسة والإدارة، الجاريتين في المملكة العثمانية، التي هي أعظم دولة يهم شأنها عامة المسلمين، وقد جاءها أكثر هذا الخلل في الستين سنة الأخيرة، أي بعد أن اندفعت لتنظيم أمورها، فعطلت أصولها القديمة، ولم تحسن التقليد ولا الإبداع، فتشتت حالها، ولا سيما في العشرين سنة الأخيرة التي ضاع فيها ثلثا المملكة، وخرب الثلث الباقي، وأشرف على الضياع لفقد الرجال، وصرف حضرة السلطان قوة سلطنته كلها في سبيل حفظ ذاته الشريفة، وسبيل الإصرار على سياسة الانفراد.

وأما سائر الممالك والإمارات الإسلامية، فلا تخلوا أيضًا من بعض هذه الأصول، كما أن فيها أحوالاً أخرى أضر وأمر، يطول بيانها واستقصاؤها، والأسباب المراد إلحاقها ملخصة هي:

الأسباب السياسية والإدارية العثمانيتين

٥٧- توحيد قوانين الإدراة والعقوبات مع اختلاف طبائع أطراف المملكة، واختلاف الأهالي في الأجناس والعادات[١] (أ).

---

(١) من أهم الضروريات أن يحصل كل قوم من أهالي تركيا على استقلال نوعي إداري يناسب عاداتهم وطبائع=

٥٨- تنويع القوانين الحقوقية، وتشويش القضاء في الأحوال المتماثلة (أ).

٥٩- التسمك بأصول الإدارة المركزية، مع بعد الأطراف عن العاصمة، وعدم وقف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها (ف).

٦٠- التزام أصول عدم توجيه المسئولية على رؤساء الإدارة والولاة عن أعمالهم مطلقًا[1] (ف).

٦١- تشويش الإدارة بعدم الالتفات لتوحيد الأخلاق والمسالك في الوزراء والولاة والقواد، مع اضطرار الدولة لاتخاذهم من جميع الأجناس والأقوام الموجودين في المملكة، بقصد استرضاء الكل (ف).

٦٢- التزام المخالفة الجنسية في استخدام العمال بقصد تعسر التفاهم بين العمال والأهالي، وتعذر الامتزاج بينهم، لتأمن الإدارة غائلة الإتفاق عليها (ف).

٦٣- التزام تفويض الإمارات المختصة عادة ببعض البيوت، كإمارة مكة وإمارات العشائر الضخمة في الحجاز والعراق والفرات، من لا يحسن إدارتها لأجل

=بلادهم، كما هي الحالة في إمارات ألمانيا وولايات أمريكا الشمالية، وكما يفعله الإنكليز في مستعمراتهم، والروس في أملاكهم. (ك).

(١) ولذلك كانت الحالة في الدولة قبل التنظيمات الخيرية خيرًا منها بعدها، حيث كان العمال مسئولين لدى حضرة السلطان، ثم أطلق سراحهم في عهدنا من كل مسئولية، إلا في الأعمال بل الأقوال بل الخواطر التي تتعلق بحقوق السلطنة. (ك)

أن يكون الأمير منفورًا ممن ولي عليهم، مكروهًا عندهم، فلا يتفقون معه ضد الدولة (أ).

٦٤- التزام تولية بعض المناصب المختصة ببعض الأصناف، كالمشيخة الإسلامية والسر عسكرية لمن يكون منفورًا في صنفه من العلماء أو الجند، لأجل أن لا يتفق الرئيس والمرؤوس على أمر مهم[١] (ف).

٦٥- التمييز الفاحش بين أجناس الرعية في الغُنْم[٢] والغُرْم[٣].

٦٦- التساهل في انتخاب العمال والمأمورين والإكثار منهم بغير لزوم، وإنما بقصد إعاشة العشيرة والمحاسيب والمتملقين الملحين.

٦٧- التسامح في المكافأة والمجازاة تهاونًا بشئون الإدارة، حسنت أم ساءت، كأن ليس للمُلْك صاحب.

٦٨- عدم الالتفات لرعاية الشئون الدينية، كوضع نظامات مصادمة للشرع بدون لزوم سياسي مهم، أو مع اللزوم ولكن بدون اعتناء بتفهيمه للأمة

---

(١) هكذا تكون احتياطات الحكومات العاجزة. (ك).

(٢) الغُنْم: الفوز بالشيء، مضاده: الغُرْم. (م).

(٣) كهضم الدولة العثمانية حقوق العرب في المناصب والارتزاق من بيت المال، هضمًا لا نسبة فيه، لأنها مميزة عليهم، حال كونهم ثلثي رعيتها كلاً من الجركس والبشناق والأكراد والأرناؤوط والروم والأرمن والخروات والبلغار والعربكير. وكاستثناء أهل العاصمة والحجاز وغيرهم، حتى بعض البيوت من الخدمة العسكرية، والتكاليف الشرعية والعرفية، وكاستثناء غير المسلمين من الخدمة العسكرية، لمجرد كونهم لا يتحملون حالة الضنك التي عليها جيشها. (ك).

والاعتذار، لها جلبًا للقناعة والرضاء[١].

٦٩- تضييع حرمة الشرع وقوة القوانين، بالتزام عدم اتباعها وتنفيذها، والإصرار على أن تكون الإدارة نظامية اسمًا، إرادية فعلاً[٢].

٧٠- التهاون في مجاراة عادات الأهالي وأخلاقهم ومصالحهم؛ استجلابًا لمحبتهم القلبية فوق طاعتهم الظاهرية.

٧١- الغفلة أو التغافل عن مقتضيات الزمان، ومباراة الجيران، وترقية السكان، بسبب عدم الاهتمام بالمستقبل.

٧٢- الضغط على الأفكار المتنبهة بقصد منع نموها وسموها، واطلاعها على مجاري الإدارة، محاسنها ومعايبها، وإن كان الضغط على النمو الطبيعي عبثًا محضًا، ويتأتى منه الإغراء والتخفز، وينتج عنه الحقد على الإدارة.

٧٣- تمييز الأسافل فضلاً وأخلاقًا وعلمًا، وتحكيمهم في الرقاب الحرة، وتسليطهم على أصحاب المزايا، وهذا التهاون بشأن ذوي الشئون يستلزم تسفل الإدارة.

---

(١) كاستخدام اليهود قابضي مال، أي أمناء صناديق، وقابضي أعشار السوائم، وفي ذلك عدم رعاية المذاهب التي تستوجب أن لا تسقط الزكاة عن الدافعين، وكاستخدام قضاة بالرسوم، أو برواتب جزئية جدًّا. (ك).

(٢) تعطيل بعض أحكام الشرع كافٍ لخرق حرمته، وأما الأحكام النظامية فمع، كثرتها البالغة عشرات ألوف قضايا لم يتفق إلى الآن إجراء شيء منها إلا بعض ما يتعلق بسلب الأموال. (ك).

٧٤- إدارة بيت المال إدارة إطلاق بدون مراقبة، وجزاف بدون موازنة، وإسراف بدون عتاب، وإتلاف بدون حساب، حتى صارت المملكة مديونة للأجانب بديون ثقيلة توفّي بلادًا ورقابًا ودماء وحقوقًا.

٧٥- إدارة المصالح المهمة السياسية والملكية، بدون استشارة الرعية، ولا قبول مناقشة فيها، وإن كانت إدارة مشهودة المضرة في كل حركة وسكون.

٧٦- إدارة المُلْك إدارة مداراة وإسكات للمطلعين على معايبها، حذرًا من أن ينفثوا ما في الصدور، فتعلم العامة حقائق الأمور؛ والعامة من إذا علموا قالوا، وإذا قالوا فعلوا، وهناك الطامة الكبرى.

٧٧- إدارة السياسة الخارجية بالتزلف والإرضاء، والمحاباة بالحقوق، والرشوة بالامتيازات والنقود، تبذل الإدارة ذلك للجيران، بمقابلة تعاميهم عن المشاهد المؤلمة التخريبية، وصبرهم على الروائح المنتنة الإدارية، ولولا تلك المشاهد والروائح لما وجد الجيران وسيلة للضغط مع ما ألقاه الله بينهم من العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة.

ثم قال السيد الفراتي:

إن بعض هذه الأسباب التي ذكرتها هي أمراض قديمة ملازمة لإدارة الحكومة العثمانية منذ نشأتها ومنذ قرون، وبعضها أعراض وقتية تزول بزوال مُحْدِثها، وربما كان يمكن الصبر عليها لولا أن الخطر قَرُب – والعياذ بالله – من

القلب كما أشار إليه الأستاذ الرئيس في خطابه الأول[١].

ثم قال: ويلتحق بهذه الأسباب، بعض أسباب شتى، أفصلها بعد تعدادها إلحاقًا بالخلاصات، وهي:

أسباب شتى

٧٨- عدم تطابق الأخلاق بين الرعية والرعاة.

٧٩- الغرارة، أي الغفلة عن ترتيب شئون الحياة.

٨٠- الغرارة عن لزوم توزيع الأعمال والأوقات.

٨١- الغرارة عن الإذعان للإتقان.

٨٢- الغرارة عن موازنة القوة والاستعداد.

٨٣- ترك الاعتناء بتعليم النساء.

٨٤- عدم الالتفات للكفاءة في الزوجات.

(١) أشار حضرة الرئيس، وهو الأستاذ المكي، في خطابه الأول للحالة السيئة في الحجاز، من فقد الأمن في بلد الله الأمين، والجور الفظيع الذي يقع على أهل الحرمين وزوارهما، من تنازع السلطات الثلاث: الإمارة والولاية والعسكرية، وغير ذلك من الأحوال التي لا تطاق، وصار يتشكى منها عامة الحجاج، لا سيما الداخلين تحت سلطة الأجانب، وهم السواد الأعظم من المسلمين، ولا غرو أن هذه الحال تستدعيهم لأن يدعوا حكوماتهم للمداخلة في شئون إدارة الحجاز لأجل حصولهم على الأمن والراحة، وحينئذ لا قدر الله يتفانى العرب دون حفظ بيضة الإسلام، كما تفانوا قبلاً وحدهم في دفع الصليبيين عن المسجد الأقصى. (ك).

٨٥- الخَوَر في الطبيعة، أي سقوط الهمة.

٨٦- الاعتزال في الحياة والتواكل.

أما عدم التطابق في الأخلاق بين الرعاة والرعية، فله شأن عظيم كما يظهر للمتأمل المدقق في تواريخ الأمم، من أن أعاظم الملوك الموفقين، والقوَّاد الفاتحين كالإكسندرين، وعمر، وصلاح الدين – رضي الله عنهما – وجنكيز، والفاتح، وشرلكان الألماني، وبطرس الكبير، وبونابرت، لم يفوزوا في تلك العظائم إلا بالعزائم الصادقة، مع مصادقة تطابقهم مع رعاياهم وجيوشهم في الأخلاق والمشارب تطابقًا تامًّا بحيث كانوا رؤساء حقًّا لتلك الأجسام، لا كرأس جمل على جسم ثور أو بالعكس، وهذا التطابق وحده يجعل الأمة تعتبر رئيسها رأسها، فتتفانى دون حفظه، ودون حكم نفسها بنفسها، حيث لا يكون لها في غير ذلك فلاح أبدًا كما قال الحكيم المتنبي:

وإنَّما النَّاسُ بالملوكِ وهَلْ يُفلحُ عُرْبٌ ملوكُها عَجَمُ

ومما لا خلاف فيه أن من أهم حكمة الحكومات أن تتخلق بأخلاق الرعية، وتتحد معها في عوائدها ومشاربها، ولو في العوائد غير المستحسنة في ذاتها، ولا أقل من أن تجاري الحكومة الأجنبية أخلاق الرعية ولو تكلفًا وقتيًّا إلى أن توفق لاجتذابهم إلى لغتها، فأخلاقها، فجنسيتها، كما فعل الأمويون والعباسيون والموحدون، وكما تهتم به الدول المستعمرة الإفرنيجة في هذا

العهد، وكما فعل جميع الأعاجم الذين قامت لهم دول في الإسلامية كآل بويه والسلجوقيين والأيوبيين والغوريين والأمراء الجراكسة، وآل محمد علي، فإنهم مالبثوا أن استعربوا، وتخلقوا بأخلاق العرب، وامتزجوا بهم، وصاروا جزءًا منهم، وكذلك المغول التاتار، صاروا فرسًا وهنودًا، فلم يشذ في هذا الباب غير المغول الأتراك أي العثمانيين، فإنهم بالعكس يفتخرون بمحافظتهم على غيرية رعاياهم لهم، فلم يسعوا باستتراكهم، كما أنهم لم يقبلوا أن يستعربوا، والمتأخرون منهم قبلوا أن يتفرنسوا أو يتألمنوا. ولا يعقل لذلك سبب غير شديد بغضهم للعرب، كما يستدل عليه من أقوالهم التي تجري على ألسنتهم مجرى الأمثال في حق العرب، ذلك كإطلاقهم على عرب الحجاز (ديلنجي عرب) أي العرب الشحاذين، وإطلاقهم على المصريين (كور فلاح) بمعنى الفلاحين الأجلاف، و(عرب جنكنه سي) أي نَوَر العرب، و(قبطي عرب) أي النَّور المصريين، وقولهم عن عرب سوريا (نه شامك شكري ونه عربك يوزي) أي دع الشام وسكرياتها، ولا ترَ وجوه العرب. وتعبيرهم بلفظة (عرب) عن الرقيق وعن كل حيوان أسود، وقولهم (بيس عرب) أي عربي قذر، و(عرب عقلي) أي عقل عربي، أي صغير، و(عرب طبيعتي) أي ذوق عربي، أي فاسد، و(عرب جكه سي) أي حنك عربي أي كثير الهزر، وقولهم (بوني يبارسه م عرب أوله يم) أي إن فعلت هذا أكون من العرب، وقولهم (نرده عرب نرده طنبوره) أي أين العرب من الطنبور[1]؟

---

(١) الطنبور: آلة موسيقية، والمراد: أين العرب من فن الموسيقى. (م).

هذا والعرب لا يقابلونهم على كل ذلك سوى بكلمتين: الأولى: هي قول العرب فيهم: «ثلاث خلقن للجور والفساد: القمل والترك والجراد».

والكلمة الثانية تسميتهم بالأروام، كناية عن الريبة في إسلامهم، وسبب الريبة أن الأتراك لم يخدموا الإسلامية بغير إقامة بعض جوامع، لولا حظ نفوس ملوكهم بذكر أسمائهم على منابرها لم تقم، وأنهم أتوا الإسلام بالطاعة العمياء للكبراء، وبخشية الفلك أبي المصائب، وباحترام مواقد النيران (أوجاقات)، فزادوا بذلك بلات في طين الخرافات.

ثم قال السيد الفراتي:

أرجو المعذرة من المولى الرومي، لأنه يعلم أني ما أفرطت، ولولا الضرورة الدينية التي يعلمها لما صرحت، والناصح الغيور من يبكيك لا من يضحكك.

قال الأستاذ الرئيس:

أن أخانا السيد الفراتي خطيب قوَّال، وفارس جوَّال، والأبحاث التي أشار إليها ذات ذيول طوال، مع أن اليوم قد قرب وقت الزوال، فموعدنا غدًا إن شاء المولى المتعال.

الاجتماع الثامن
غرارة المسلمين

يوم الخميس الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

في صباح ذلك اليوم انتظمت الجمعية، وقرأ البليغ الإسكندري ضبط اليوم السابق على العادة المألوفة، وأذن الأستاذ الرئيس للسيد الفراتي بإتمام بحثه.

فقال السيد الفراتي:

إن من أعظم أسباب الفتور في المسلمين غرارتهم أي عدم معرفتهم كيف يحصل انتظام المعيشة، لأنه ليس فيهم من يرشدهم إلى شيء من ذلك، بخلاف الأمم الأخرى، فإن من وظائف خدمة الأديان عندهم رفع الغرارة، أي الإرشاد إلى الحكمة في شئون الحياة. وأما الأقوام الذين ليس عندهم خدمة دين، أو الشراذم الذين لا ينتمون لخدمة دينهم، فمستغنون عن ذلك بوسائل أخرى، من نحو التربية المدرسية، والأخذ من كتب الأخلاق، وكتب تدبير المنزل، ومفصلات فن الاقتصاد، والتواريخ المتقنة، والرومانات الأخلاقية والتمثيلية، أي كتب الحكايات الوضعية، ونحو ذلك مما هو مفقود بالكلية عند غير بعض خاصة المسلمين.

على أن الخاصة السالمين من الغرارة علمًا لا يقوون غالبًا على العمل بما يعلمون لأسباب شتى، منها بل أعظمها جهالة النساء المفسدة للنشاة الأولى وقت الطفولية والصبوة، ومنها عدم التمرن والألفة[١]، ومنها عدم مساعدة الظروف المحيطة بهم للاستمرار على نظام مخصوص في معيشتهم.

ثم قال:

لا أرى لزومًا للاستدلال على استيلاء الغرارة علينا، لأنها مدركة مسلَّمة عند الكافة، وهي ما ينطوي تحت أجوبتنا عند التساؤل عن هذه الحال بقولنا: إن المسلم مصاب، وإن الله إذا أحبَّ عبدًا ابتلاه، وإن أكثر أهل الجنة البُله وإن وحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، وإن غيرنا مستدرجون، وإنهم كلاب الدنيا، وإنهم يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا، وإنهم في غفلة عن الموت، وغفلة عن أن الدنيا شاخت.

ثم قال:

فمن الغرارة في طبقاتنا كافة من الملوك إلى الصعاليك أننا لا نرى ضرورة للإتقان في الأمور، وقاعدتنا أن بعض الشيء يغني عن كله، والحق أن الإتقان ضروري للنجاح في أي أمر كان، بحيث إذا لم يكن مستطاعًا في أمر، يلزم ويتحتم ترك ذلك الأمر كليًّا، والتحول عنه إلى غيره من المستطاع فيه إيفاء حق الإتقان.

(١) كما يتربى أولاد أكثر أمرائنا على أيدي اللالات أو الخادمات، وما أدراك ما تلك الحيوانات؟! (ك).

ومن الغرارة، توهمنا أن شئون الحياة سهلة بسيطة، فنظن أن العلم بالشيء إجمالاً ونظريًّا بدون تمرن عليه، يكفي للعمل به، فيقدم أحدنا مثلاً على الإمارة بمجرد نظره في نفسه أنه عاقل مدبر قبل أن يعرف ما هي الإدارة علمًا، ويتمرن عليها عملاً، ويكتسب فيها شهرة تعينه على القيام بها.

وُيقدم الآخر منا على الاحتراف مثلاً ببيع الماء للشرب، بمجرد ظنه أن هذه الحرفة عبارة عن حمله قربة وقدحًا، وتعرضه للناس في مجتمعاتهم، ولا يرى لزومًا لتلقي وسائل إتقان ذلك عمن يرشده مثلاً إلى ضرورة النظافة له في قربته وقدحه، وظواهر هيئته ولباسه، وكيف يحفظ برودة مائه، وكيف يستبرقه، ويوهم بصفائه ليُشهى به، ومتى يغلب العطش ليقصد المجتمعات، ويتحرى منها الخالية له عن المزاحمين، وكيف يتزلف للناس، ويوهم بلسان حاله أنه محترف بالإسقاء كفًّا عن السؤال، إلى نحو هذا من دقائق إتقان الصنعة المتوقف عليها نجاحه فيها، وإن كانت صنعته بسيطة حقيرة.

ومن الغرارة ظننا أن الكياسة في أدرى وأقدر، جوابًا للنفس في مقاصد كثيرة شتى، والحقيقة أن الكياسة لا تتحقق في الإنسان إلا في فن واحد فقط، يتولع فيه[1]، فيتقنه حق الإتقان كما قال تعالى ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦ ﴾ [الأحزاب/ ٤] فالعاقل من يتخصص بعمل واحد، ثم يجاوب نفسه عن كل شيء غيره: (لا أدري لا أقدر)؛ لأن الأول يتكلف أعمالاً لا يحسنها،

(١) يتولع فيه: يتعلق به تعلقًا شديدًا. (م).

فتفسد عليه كلها، والثاني يتحرى لكل عمل لازم له من يحسنه، فتنتظم أموره ويهنأ عيشه.

فالملك مثلاً، وظيفته النِّظارة العامة، وانتخاب وزير يثق بأخلاقه، ويعتمد على خبرته في انتخاب بقية الوزارء، والسيطرة عليهم في الكليات، فالملك مهما كان عاقلاً حكيمًا لا يقدر على إتقان أكثر من وظيفته المذكورة، فالملك إذا تغرر وتنزل للتداخل في أمور السياسة أو الإدارة الملكية، أو الأمور الحربية أو القضاء، فلا شك أنه يكون كرب بيت يداخل طباخه في مهنته، ويشارك بستانيه في صنعته، فيفسد طعامه ويبور بستانه، فيشتكي ولا يدري أن آفته من نفسه.

ومن الغرارة اللَّوث في الأمور، أي تركها بلا ترتيب، والحكمة قاضية على كل إنسان ولو كان زاهدًا منفردًا في كهف جبل، فضلاً عن سائس رعية أو صاحب عائلة، أن يتخذ له ترتيبًا في شئونه، وذلك بأن يرتب:

أولاً: أوقاته حسب أشغاله، ويرتب أشغاله حسب أوقاته، والشغل الذي لا يجد له وقتًا كافيًا يهمله بالكلية، أو يفوضه لمن يفي حق القيام به عنه.

ثانيًا: يرتب نفقاته على نسبة المضمون من كسبه، فإن ضاق دخله عن المبرم من خرجه يغير طُرُز معيشته، ولو بالتحول مثلاً من بلده الغالية الأسعار، أو التي مظهره فيها يمنعه من الاقتصاد إلى حيث يمكنه ترتيبها على نسبة كسبه.

ثالثًا: يرتب تقليل غائلة عائلته عند أول فرصة، ملاحظًا إراحة نفسه من الكد في دور العجز من حياته، فيربي أولاده ذكورًا وإناثًا على صورة أن كلاًّ منهم متى بلغ أشده يمكنه أن يستغني عنه بنفسه، معتمدًا على كسبه الذاتي ولو في غير وطنه.

رابعًا: يرتب أموره الأدبية على نسبة حالته المادية، أعني يرتب أموره الدينية ولذاته الفكرية وشهواته الجسمية ترتيبًا حسنًا، فلا يحمل نفسه منها ما لا تطيق الاستمرار عليه.

خامسًا: يرتب ميله الطبيعي للمجد والتعالي على حسب استعداده الحقيقي، فلا يترك نفسه تتطاول إلى مقامات ليس من شأن قوته المادية أن يبلغها إلا بمحض الحظ، أي المصادفة، وخلاصة البحث أن الغرارة من أقوى أسباب الفتور، وقد أطلت في توصيفها وإيضاحها، ليتأكد عند السادة الإخوان أن إزالة أسباب الفتور الشخصي ليس من عقيمات الأمور.

ثم قال: إن لانحلال أخلاقنا سببًا مهمًّا آخر أيضًا يتعلق بالنساء، وهو تركهن جاهلات على خلاف ما كان عليه أسلافنا، حيث كان يوجد في نسائنا كأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - التي أخذنا عنها نصف علوم ديننا، وكمئات من الصحابيات والتابعيات راويات الحديث والمتفقهات، فضلاً عن ألوف من العالمات والشاعرات، اللآتي في وجودهن في العهد الأول بدون إنكار حجة دامغة ترغم أنف غيرة الذين يزعمون أن جهل النساء أحفظ لعفتهن،

فضلاً عن أنه لا يقوم لهم برهان على ما يتوهمون، حتى يصح الحكم بأن العلم يدعو للفجور، وأن الجهل يدعو للعفة، نعم، ربما كانت العالمة أقدر على الفجور من الجاهلة، ولكن الجاهلة أجْسَر[1] عليه من العالمة، ثم إن ضرر جهل النساء وسوء تأثيره في أخلاق البنين والبنات أمر واضح غني عن البيان، إنما سوء تأثيره في أخلاق الأزواج فيه بعض خفاء، يستلزم البحث فأقول:

إن الرجال ميالون بالطبع لزوجاتهم، والمرأة أقدر مطلقًا من الرجل في ميدان التجاذب للأخلاق، ولا يتوهم عكس ذلك إلا من استحكم فيه تغرير، زوجته له بأنها ضعيفة مسكينة مسخرة لإرادته، حال كون حقيقة الأمر أنها قابضة على زمامه، تسوقه كيف شاءت، وبتعبير آخر يغره أنه أمامها وهي تتبعه، فيظن أنه قائد لها، والحقيقة التي يراها كل الناس من حولهما دونه أنها إنما تمشي وراءه بصفة سائق لا تابع، وما قدَّر قَدْر دهاء النساء مثل الشريعة الإسلامية، حيث أمرت بالحجب والحجر الشرعيين، حصرًا لسلطتهن وتفرغهن لتدبير المنزل، فأمرت باحتجابهن احتجابًا محدودًا بعدم إبداء الزينة للرجال الأجانب، وعدم الاجتماع بهم في خلوة، أو لغير لزوم، وأمرت باستقرارهن في البيوت إلا لحاجة، ولا شك أن ما وراء هذه الحدود إلا فتح باب الفجور، وما هذا التحديد إلا مَرْحَمة بالرجال، وتوزيعًا لوظائف الحياة.

(١) أجْسر: أجرأ. (م).

والصينيون وهم أقدم البشر مدنية التزموا تصغير أرجل البنات بالضغط عليها، لأجل أن يَعسُر عليهن المشي والسعي في إفساد الحياة الشريفة، ذاك الشرف الذي هو من أهم مقاصد الشرقيين، بخلاف الغربيين الذين لا يهمهم غير التوسع في الماديات والملذات.

وقد أمرت الشريعة برعاية الكفاءة في الزوج، وذلك أيضًا مرحمة بالرجال، وأكثر الأئمة المجتهدين أغفلوا لزوم تحري الكفاءة في جانب المرأة للرجل، وأوجبوا أن يكون هو كُفُؤًا لها فقط، كي لا تهلكه بفَخَارها وتحكمها، على أن لرعاية الكفاءة في المرأة بالنسبة إلى الرجل أيضًا موجبات عائلية مهمة، منها التخير للاستسلام، والتخير لتربية النسل، وللتساهل في ذلك دخل عظيم في انحلال الأخلاق في المدن؛ لأن التزوج بمجهولات الأصول أو الأخلاق، أو بسافلات الطباع والعادات، أو الغريبات جنسًا أو الرقيقات، مفاسد شتى؛ لأن الرجل ينجر طوعًا أو كرهًا لأخلاق زوجته، فإن كانت سافلة يتسفل لا محالة، وإن كانت غريبة بغضت إليه قومه وجرته إلى موالاة قومها والتخلق بأخلاقهم ولا شك أن هذه المفسدة تستحكم في الأولاد أكثر من الأزواج.

وربما كان أكبر مسبب لانحلال أخلاق الأمراء من المسلمين أتاهم من جهة الأمهات والزوجات السافلات، إذ كيف يرجى من امرأة نشأت سافلة رقيقة ذليلة[١] أن تترك بَعْلها وهو في الغالب أطوع لها من خلخالها أن يجيب

(١) كالكرجيات الأرمنيات، والرقيقات الجركسيات، أمهات أكثر الأمراء وزوجاتهم. (ك).

داعي شهامة أو مروءة، أو أن تغرس في رؤوس صبيتها مقاصد سامية، أو تحمسهم على أعمال خطرة. كلا لا تفعل ذاك أبدًا، إنما تفعله الشريفات اللاَتي يجدن في أنفسهن عزة وشهامة[١] وهذا هو سر أن أعاظم الرجال لا يوجدون غالبًا إلا من أبناء وبعول نسوة شريفات، أو بيوت قروية، وهذا هو سبب حرص أمراء العرب والإفرنج على شرف الزوجات.

ثم قال السيد الفراتي أيضًا:

وإني أرى أن هذا الفتور بالغ في غالب أهل الطبقة العليا من الأمه، ولاسيما في الشيوخ، مرتبة (الخور في الطبيعة)، لأننا نجدهم ينتقصون أنفسهم في كل شيء، ويتقاصرون عن كل عمل، ويحجمون عن كل إقدام، ويتوقعون الخيبة في كل أمل، ومن أقبح آثار هذا الخور نظرهم الكمال في الأجانب، كما ينظر الصبيان الكمال في آبائهم ومعلميهم، فيندفعون لتقليد الأجانب واتباعهم فيما يظنونه رقة وظرافة وتمدنًا، وينخدعون لهم فيما يغشونهم به، كاستحسان ترك التصلب في الدين والافتخار به، فمنهم من يستحي من الصلاة في غير الخلوات، وكإهمال التمسك بالعادات القومية، فمنهم من يستحي من عمامته، وكالبعد عن الاعتزاز بالعشيرة كأن قومهم من سَقْط البشر[٢]، وكنبذ التحزب للرأي، كأنهم خلقوا قاصرين، وكالغفلة عن إيثار الأقربين في المنافع، وكالقعود

(١) كبنات بيوت المجد الحريصات على الفخر، وبنات أهل البادية والقرى الأبيَّات النفوس. (ك).

(٢) سَقْط البشر: أراذلهم وأقلهم شأنًا. (م).

عن التناصر والتراحم بينهم، كي لا يشم من ذلك رائحة التعصب الديني، وإن كان على الحق، إلى نحو ذلك من الخصال الذميمة في أهل الخَوَر من المسلمين، الحميدة في الأجانب، لأن الأجانب يموِّهون عليهم بأنهم يحسنون التحلي بها دونهم.

وهؤلاء الواهنة يحق لهم أن تشق عليهم مفارقة حالات ألفوها عمرهم، كما قد يألف الجسم السقم، فلا تلذ له العافية، فإنهم منذ نعومة أظفارهم تعلموا الأدب مع الكبير، يقبلون يده أو ذيله أو رجله، وألفوا الاحترام فلا يدوسون الكبير، ولو داس رقابهم، وألفوا الثبات ثبات الأوتاد تحت المطارق، وألفوا الانقياد ولو إلى المهالك، وألفوا أن تكون وظيفتهم في الحياة دون النبات، ذاك يتطاول، وهم يتقاصرون، ذاك يطلب السماء وهم يطلبون الأرض، كأنهم للموت مشتاقون.

وهكذا طول الألفة على هذه الخصال قَلَب في فكرهم الحقائق، وجعل عندهم المخازي مفاخر، فصاروا يسمون التصاغر أدبًا، والتذلل لطفًا، والتملق فصاحة، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعًا، والرضاء بالظلم طاعة، كما يسمون دعوى الاستحقاق غرورًا، والخروج عن الشأن الذاتي فضولاً، ومد النظر إلى الغد أملاً، والإقدام تهورًا، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحب الوطن جنونًا.

ثم قال:

وليعلم أن الناشئة الذين تعقد الأمة آمالها بأحلامهم، عسى يصدق منها شيء، وتتعلق الأوطان بحبال همتهم، عساهم يأتون فعلاً مذكورًا هم أولئك الشباب، ومن في حكمهم المحمديون المهذبون، الذين يقال فيهم إن شباب رأي القوم عند شبابهم، الذي يفتخرون بدينهم، فيحرصون على القيام بمبانيه الأساسية، نحو الصلاة والصوم، ويتجنبون مناهيه الأصلية، نحو الميسر والمُسْكرات الذين لا يقصرون بناء قصور الفخر على عظام نخرها الدهر، ولا يرضون أن يكونوا حلقة ساقطة بين الأسلاف والأخلاف الذين يعلمون أنهم خلقوا أحرارًا، فيأبون الذل والإسار الذين يودون أن يموتوا كرامًا، ولا يحيون لئامًا. الذين يجهدون أن ينالوا حياة رضية، حياة قوم كل فرد منهم سلطان مستقل في شئونه، لا يحكمه غير الدين، وشريك أمين لقومه، يقاسمهم ويقاسمونه الشقاء، والهناء وولد بار بوطنه، لا يبخل عليه بجزء طفيف من فكره ووقته وماله، الذين يحبون وطنهم حب من يعلم أنه خلق من ترابه، الذين يعشقون الإنسانية، ويعلمون أن البشرية هي العلم، والبهيمية هي الجهالة، الذين يعتبرون أن خير الناس أنفعهم للناس، الذين يعرفون أن القنوط وباء الآمال، والتردد وباء الأعمال، الذين يفقهون أن القضاء والقدر هما السعي والعمل، الذين يوقنون أن كل ما على الأرض من أثر هو من عمل أمثالهم البشر، فلا يتخيلون إلا المقدرة، ولا يتوقعون من الأقدار إلا خيرًا.

وأما النشء المتفرنج فلا خير فيهم لأنفسهم، فضلاً عن أن ينفعوا أقوامهم وأوطانهم شيئًا، وذلك لأنهم لا خلاق لهم، تتجاذبهم الأهواء كيف شاءت، لا يتبعون مسلكًا ولا يسيرون على ناموس مطرد، لأنهم يحكمون الحكمة فيفتخرون بدينهم، ولكن لا يعملون به تهاونًا وكسلاً [١] ويرون غيرهم من الأمم يتباهون بأقوامهم، ويستحسنون عاداتهم ومميزاتهم، فيميلون لمناظرتهم، ولكن لا يقوون على ترك التفرنج، كأنهم خلقوا أتباعًا[٢] ويجدون الناس يعشقون أوطانهم، فيندفعون للتشبه بهم في التشبيب والإحساس فقط، دون التشبث بالأعمال التي يستوجبها الحب الصادق، والحاصل أن شئون النشء المتفرنج أيضًا لا تخرج عن تذبذب وتلون ونفاق، يجمعها وصف لا خلاق[٣]، والواهنة خير منهم، لأنهم متمسكون بالدين ولو رياء، وبالطاعة ولو عمياء، على أنه يوجد في المتفرنجة أفراد غيورون، كالراسخين من أحرار الأتراك الملتهبين غيرة تقتضي احترام مزيتهم.

ثم قال السيد الفراتي:

إن الخور المبحوث فيه علة معدية، تسري من الشيوخ إلى الشبان، ومن

(١) أكبر ما يشق عليهم ويتكاسلون عنه الصلاة التي هي عماد الدين، ولنخاطبهم بلسانهم فنقول: إن الطهارة والوضوء هما عين (التواليت) أو بعضه، ويتمان بدقيقتين أو ثلاث، وأفعال الصلاة هي عين (الجمنستيك) وأكمل منه؛ لأنها موزعة ولا تستغرق الركعة منها أكثر من دقيقة، فأطول صلاة تطول عشر دقائق. بناء عليه؛ فليبكِ على نفسه من يقصر نشاطه عن الصلاة والصوم اللذين لو لم يكن فيهما حكمة غير أنهما شعار يعرف بها المسلم أخاه لكفى. (ك).

(٢) هذه حكمة الشرع في حظره ترك سُنَّة الأسلاف، وتقليد الأغيار، ولو في اللباس، وهذه الأمم الإفرنجية تنفر من التقليد حتى في القياسات والموازين. (ك).

(٣) لا خَلاق: لا نصيب لهم من الخير، ولا قدر لهم. (م).

الطبقة العليا إلى العامة، وليت الشيوخ والكبراء يرضون بما كتبه الله عليهم من الذلة والمسكنة والخمول وسقوط الهمة والدناءة والاستسلام، فيتركوا أهل النشأة الجديدة، وشأنهم لا يستهزئون ولا يعطلون ولا يسفِّهون ولا يثبطون، وما أظنهم بفاعلين ذلك أبدًا إلا أن تتصدى لهم جرائد مخصوصة تقابلهم باللوم والتبكيت، وتتسلط عليهم أقلام الأدباء وألسنة الشعراء بوضع أهاجي وأناشيد بعبائر بسيطة، مُحَلاَّت بنكت مضحكة، لكي تنتشر حتى على ألسنة العامة، وبمثل هذا التدبير تثور حرب أدبية بين النشء والواهنة، لا تلبث أن تنتهي بانكسار الفئة الثانية، أولئك البائسين الفاشلين المتواكلين المتقاعسين المتخاذلين المتشاكسين العاجزين عن كل شيء إلا التعطيل.

ومن راجع تواريخ الأمم التي استرجعت نشأتها والدول التي جددت عصبيتها يجد من حكمائها ونجبائها مثل حسان قريش، وكُميت العباسيين، ولوثر الألمانيين وفولتر الفرنساويين قد تغلبوا على الفكر الواهن وأنصاره من الأشراف والشيوخ، وأهل العناد والفساد، بحمل لواء النشء، وإثارة حرب أدبية حماسية بين الفئتين، على أننا نحن تكفينا الضوضاء، ولا نحتاج قط للفوضى لأن واهنتنا أضعف من أن تحوجنا، ننتظر أم حسان تلد حسانًا، ورب حيلة أنفع من قبيلة.

(١ ٢ ٣ ٣ ٣ ٤ ٠ ٤ ٢ ١ ٧ ٧ ٤ ٨ ٩ ٩ ٤ ٨ ١ ١ ١ ٤ ٢ ١ ١ ٣ ١ ٢ ٤ ٢

٨ ٦ ١ ٦ ٤ ٧ ١ ٤ ٣ ٢ ٩ ١ ٧ ٠ ٣ ١ ٢ ٢ ٨ ٤ ٢ ٤ ٢ ٤ ٥ ٥ ٢ ٤ ٦ ٢ ٢ ٧ ٤ ٨

٤ ٣ ٩ ٢ ٤ ٥ ٣ ٥ ٣ ٢ ٤ ٧ ٣ ٩ ٣ ٥ ٧ ٨ ٦ ٦ ٧ ٧ ١ ٤ ٩ ٣ ٢ ٤ ٤ ٢ ٤ ٢ ٩ ٨

٣ ٤ ٤ ٢ ٥ ٥ ٤ ٢ ٦ ٦ ٨ ٧ ٤ ٣ ٣ ٥ ٠ ٥ ٠ ٩ ١ ٥ ٤ ٧ ٥ ٣ ٩ ٨ ٨ ٢ ٢ ٣ ٤ ٧ ٨ ٥ ٥ ٥ ٨ ٧ ٩ ٤ ١ ٠ ١ ٨ ١ ١ ١ ٦ ٢ ٠ ١ ٤ ١ ٤ ٩ ٥ ٢) وهذا أنجع دواء، والله ولي النيات.

ثم ختم السيد الفراتي كلامه بقوله هذا ما سنح لي في هذا المرام.

وقام وتبادل مع الفاضل الشامي والبليغ الإسكندري المقام.

قال الأستاذ الرئيس:

إن مباحث الجمعية قد استوفت حقها، وكفاني السيد الفراتي تلخيص أسباب الفتور منها، ولا أرى لزومًا لتلخيص بقية المباحث الدينية.

وقد أعطاني أخوانا المدقق التركي رئيس لجنة القانون (السانحة) التي وضعتها اللجنة، مطبوعة في نسخ على عدد الإخوان لتوزع عليهم، فيطالعها كل منهم، ويدققها قبل وضعها في اجتماعنا غدًا في موقع المذاكرات، حيث يبحث فيها قضية قضية بدون جزاف، وأما اليوم فقد حل أوان الانصراف.

بادر السيد الفراتي وفرَّق على كل واحد من أعضاء الجمعية نسخة من سانحة القانون، فأخذوها، وتفرقوا.



الاجتماع التاسع

مناقشة قانون الجمعية

[ويتبعه الاجتماع العاشر، والحادي عشر]

يوم السبت السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

في صباح اليوم المذكور انعقدت الجمعية وقرأ كاتبها السيد الفراتي ضبط مفاوضات اليوم السابق حسب الأصول المرعية.

قال الأستاذ الرئيس:

إننا نقرأ اليوم قانون الجمعية، وقد علم الإخوان من مطالعة السانحة التي وضعتها اللجنة، أن هذا القانون هو الآن في حكم قانون مؤقت إلى أن تتشكل الجمعية الدائمة إن شاء الله، وتزاول وظائفها، فهي تعيد النظر فيه، وتعتني بتطبيقه على الموجبات والتجربات، ثم تعرضه على الجمعية العامة التي سيأتي ذكرها فيه، فإذا أمضته صار حينئذ قانونًا راسخًا.

فلنقرأ الآن قضايا القانون فقرة فقرة، حتى إذا كان لأحد الإخوان ملاحظة على بعض الفقرات، منه فليبدها عند قراءتها، وبعد المناقشة إما تقبل أو ترد أو

تعدل بالأكثرية، وعلى كل حال تضبط المناقشة في سجل مخصص يكون كشرح للقضايا يرجع إليه عند اللزوم.

ثم أمر الأستاذ الرئيس بقراءة سانحة القانون، فقرئت، وجرت على بعض القضايا وبعض الفقرات منها مناقشات، وتولى المدقق التركي رئيس اللجنة إعطاء الإيضاحات اللازمة عن المقاصد التي لاحظتها اللجنة فيه، فقبل أكثر قضاياه، وعدَّل بعضها، وضبطت المناقشات على حدة.

وقد استغرقت مباحث القانون جلسة ذلك اليوم وكذلك جلسة الاجتماع العاشر المنعقد يوم الأحد الثامن والعشرين من الشهر، وجلسة الاجتماع الحادي عشر المنعقد مساء الأحد، أي ليلة الإثنين.



الاجتماع الثاني عشر

قانون الجمعية

يوم الإثنين التاسع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦

في صباح اليوم المذكور انتظمت الجمعية حسب معتادها.

أمر الأستاذ الرئيس بقراءة القانون الذي تقرر في الاجتماعات الثلاث، السابقة متنًا مجردًا، فقرئ، وهذه صورته:

قانون جمعية تعليم الموحدين

المقدمة

قد تقرر في الجمعية المنعقدة في مكة المكرمة في ذي القعدة سنة ست عشرة وثلاثمائة وألف، المسماة (جمعية أم القرى) النتائج الآتية:

١- المسلمون في حالة فتور مستحكم عام.

٢- يجب تدارك هذا الفتور سريعًا، وإلا فتنحلّ عصبيتهم كليًّا.

٣- سبب الفتور تهاون الحكام ثم العلماء ثم الأمراء.

٤- جرثومة الداء الجهل المطلق.

٥- أضر فروع الجهل، الجهل في الدين.

٦- الدواء هو: إنارة الأفكار بالتعليم أولاً، و إيجاد شوق للترقي في رؤوس الناشئة ثانيًا.

٧- وسيلة المداواة عقد الجمعيات التعليمية القانونية.

٨- المكلفون بالتدبير هم حكماء ونجباء الأمة، من السراة والعلماء.

٩- الكفاءة لإزالة الفتور بالتدريج موجودة في العرب خاصة.

١٠- يلزم تشكيل جميعة ذات مكانة ونفوذ في دائرة القانون الآتي البيان، باسم (جمعية تعليم الموحدين).

الفصل الأول

في تشكيل الجمعية

قضية (١)

تتشكل الجمعية من مائة عضو منهم عشرة عاملون، وعشرة مستشارون، وثمانون فخريون، ويرتبط بالجمعية أعضاء محتسبون لا يتعين عددهم.

قضية (٢)

يجب أن يكون الأعضاء كلهم متصفين بست صفات عامة، وهي:

١- سلامة الحواس وكون السن بين الثلاثين والستين ابتداءً.

٢- الإسلام، من أي مذهب كان من مذاهب أهل القبلة.

٣- العدالة بحيث يكون غير متجاهر بمعصية شرعية إجماعية، ولا متلبس أو معروف بخلة منافية للمروءة.

٤- المزية بعلم أو جاه أو ثروة[١].

٥- الكتابة بإتقان في لغة ما ولو عامية.

٦- النشاط بأن يكون ذا همة ونجدة وحمية.

قضية (٣)

يشترط في الأعضاء العاملين والمستشارين زيادة أربع صفات على ما سبق وهي:

١- القدرة على التكلم والكتابة بالعربية.

٢-إمكان الإقامة ثمانية أشهر في مركز الجمعية، وهي ما عدا ذا الحجة ومحرمًا

(١) ليس المقصود من الثروة ذاتها بل إعانتها صاحبها على بعض الأخلاق الشريفة. (ك).

وصفرًا وربيعًا الأول.

٣- تفرغ العاملين للحضور في نادي الجمعية أربع ساعات في كل يوم، ما عدا الجمعة والاعياد.

٤- تفرغ المستشارين لحضور جلسة يوم واحد في كل أسبوع.

قضية (٤)

يشترط في الأعضاء الفخريين زيادة ثلاث صفات وهي:

١- القدرة على الكتابة في إحدى اللغات الأربعة وهي: العربية والتركية والفارسية والأوردية.

٢- الاستعداد لمراسلة الجمعية بإحدى هذه اللغات في كل شهر مرة بمقالة أو رسالة أو فصل من تأليف يقترح موضوعه من قبل الجمعية، أو هو يتخيره، أو والجمعية تستصوبه وتقرره.

٣- الإذعان لانتقادات وتنقيحات الجمعية وتصحيحها[١].

(١) قضية مؤقتة: يبتدئ تشكيل الجمعية حسبما يتسهل للمؤسِّس، وهو يرأسها مؤقتًا - وله أن ينيب عنه من يشاء، وعندما يبلغ عدد الأعضاء المكتتبين قدرًا كافيًا يجمعهم لينتخبوا الهيئة العاملة، والهيئة المستشارة. (ك).

قضية (٥)

تتشكل جمعية عامة في كل سنة مرة في أوائل ذي القعدة، يدعى إليها جميع الأعضاء حتى المحتسبون، فيحضرها الأعضاء العالمون مطلقًا، ومن شاء من الباقين.

قضية (٦)

الجمعية العامة بالمذاكرة والانتخاب الخفي[1] والأكثرية المطلقة، تميز أولاً المترشحين للهيئة العاملة، ثم المترشحين للهيئة المستشارة.

قضية (٧)

الهيئتان العاملة والمستشارة تجتمعان، وبالمذاكرة وأكثرية الثلثين تميزان المترشحين منهم للرياسة، ولنيابة الرياسة، وللكتابة الأولى وللكتابة الثانية، ولأمانة المال، ثم تنتخبان من المترشحين رئيسًا لأَجَل سنة ونائب رئيس لأجل سنتين، وكاتبًا أول لأجل ثلاث سنين، وكاتبًا ثانيًا، وأمين مال لأجل لأربع سنين.

قضية (٨)

الهيئتان العاملة والمستشارة يدققون في صفات الذين يراد أن يكونوا من الأعضاء الفخريين، أو المحتسبين، ثم بالانتخاب الخفي، والأكثرية المطلقة يقبلون أو يردون.

---

(١) الانتخاب الخفي: الاقتراع السِّري. (م).

قضية (٩)

للهيئتين العاملة والمستشارة أن يرفعوا صفة العضوية عمن يعلم وقوع حالة منه تستوجب ذلك، وتتحقق خفيًّا، وتصدق بأكثرية الثلثين.

قضية (١٠)

الجمعية العامة تقوم بأربع وظائف وهي:

١- تدقيق إجمالي على جميع الأعمال التي أجرتها الجمعية في السنة الماضية.

٢- التدقيق في حساباتها الماضية.

٣- تقرير ما يلزم التشبث به من الأعمال الكبيرة في السنة المستقبلة.

٤- تقرير نفقات السنة القابلة.

قضية (١١)

المركز الرسمي للجمعية مكة المكرمة، ولها شعبات في القسطنطينية ومصر وعدن وحائل والشام وتفليس وطهران وخيوه وكابل وكلكته ودهلي وسنغابور وتونس ومراكش وغيرها من المواقع المناسبة.

قضية (١٢)

يكون تشكيل الشعبات على نمط تشكيل الجمعية المركزية مصغرًا وتكون مرتبطة تمامًا بالجمعية فيما عدا ماليتها، وجزئيات أمورها، فإن لها الخيار أن تكون مستقلة المالية والإدارة.

قضية (١٣)

تتشكل الشعبات على التراخي، ويعطى للبعض المناسب الموقع منها هيئة تصلح معها لأن تتخذ عند مسيس الحاجة هي المركز الأصلي[١].

الفصل الثاني

في مباني الجمعية

قضية (١٤)

الجمعية لا تدخل في الشئون السياسية مطلقًا فيما عدا إرشادات وتنبيهات بمسائل أصول التعليم وتعميمه.

---

(١) قضية مؤقته: المركز يكون في السنين الأولى للجمعية في بورسعيد أو الكويت، ثم ينتقل إلى مكة بعد الرسوخ، أو عند إقامة مراكش وأفغان وإيران وغيرها وكالات سياسية لها في مكة، وعلى كل حال يكون للجمعية يد قوية في مكة ولو خفية. (ك).

قضية (١٥)

ليس من شأن الجمعية أن تكون تابعة أو مرتبطة بحكومة مخصوصة على أنها تقبل المعاونة أو المعاضدة من قبل السلاطين العظام، والأمراء الفخام المستقلين والتابعين، بصفة حماة فخريين.

قضية (١٦)

لا تنتسب الجمعية إلى مذهب، أو شيعة مخصوصة من مذاهب وشيع الإسلام مطلقًا.

قضية (١٧)

توفق الجمعية مسلكها الديني على المشرب السلفي المعتدل، وعلى نبذ كل زيادة وبدعة في الدين، وعلى عدم الجدال فيه إلا بالتي هي أحسن.

قضية (١٨)

يكون شعار الجمعية القوليّ: (لا نعبد إلا الله) وشعارها الفعلي التزام (المصافحة) على وجه السنة، ووجهتها: (الغيرة على الدين قبل الشفقة على المسلمين) وأهم أعمالها (تعليم الأحداث وتهذيبهم) تراجع قضية ٤٦ و ٤٧ و ٤٨.

قضية (١٩)

أعضاء الجمعية لا يتكلفون التناصر والتعاون فيما هو ليس من مقاصد الجمعية أي التعاون بالمال أو الجاه فيما بينهم إلا لمن يصاب ويتضرر بسبب الجمعية.

قضية (٢٠)

تتكفل الجمعية بكفاية عدد مخصوص من أصحاب المزايا العلمية الخاصة، أو العزائم الخارقة العادة، بشرط أن يكونوا مجردين لا عيال لهم، أو شبيهين بالمجردين.

الفصل الثالث

في مالية الجمعية

قضية (٢١)

نفقات الجمعية تبنى على غاية البساطة والاقتصاد، وهي تسعة أنواع:

١- إكمال كفاية الهيئة العاملة بما لا يزيد على ستين ذهبًا إنكليزيًّا لكل واحد في السنة.

٢- رواتب الكتاب والمترجمين والخدم.

٣- أجرة محلات المركز والشعبات غير المستقلة مالية.

٤- نفقات البعوث المتجولة.

٥- نفقات المطبوعات.

٦- نفقات التحرير والتأليف.

٧- نفقات البريد والرسائل.

٨- كفاية المذكورين في القضية (٢٠).

٩- النفقات المتفرقة.

قضية (٢٢)

تعتمد الجمعية في الحصول على نفقاتها على جهتين فقط: النصف من ربح مطبوعات الجمعية، أي طبع المؤلفات الآتي ذكرها في الفصل التالي، من نحو طبع المصحف الشريف بصورة متقنة للغاية، تستوجب الاختصاص بطبعه. والنصف الآخر من إعانات أصحاب الحمية والنجدة من أمراء وأغنياء الأمة، وبعض الأعضاء المحتسبين[1].

---

(١) ملاحظة مؤقتة: يكفى للجمعية في السنين الأولى مقدار خمسة آلاف جنيه ذهبًا إنكليزيًّا فقط، وحصول ذلك ليس بذي بال. (ك).

قضية (٢٣)

أمين المال يكون من أغنياء التجار المشهورين المقيمين في مركز الجمعية، ويكون من جملة الأعضاء المستشارين ويقوم بهذه الخدمة حِسْبة لربه ودينه، ويكون المال في يده بوجه مضمون.

قضية (٢٤)

أمين المال يعطى وصولات بمقبوضاته تكون مطبوعة، مرقومًا عليها عدد متسلسل في جانب منها مجموع الوارد، ومجموع المصروف في تلك السنة، باعتبار غاية الشهر العربي المنصرم.

قضية (٢٥)

أمين المال لا يصرف شيئًا إلا بورقة صرف مطبوعة عليها عدد متسلسل، وموقع عليها من القابض وكاتب الجمعية ورئيسها.

الفصل الرابع

في وظائف الجمعية

قضية (٢٦)

الهيئتان العاملة والمستشارة بالاتفاق أو أكثرية الثلثين، تعيدان النظر في قانون الجمعية، مرة ابتداء، ثم كل ثلاث سنين مرة، وتنظمان القوانين التي تلزم، ويجب مطلقًا أن يكون ترتيب القوانين تابعًا لقواعد التروي والتدقيق التأمين، وترتبط كل قضية بشرح مفصل مسجل يرجع إليه.

ولا يصير القانون دستورًا للعمل إلا بعد قراءته في الجمعية العامة السنوية وقبوله، ويجوز للهيئتين عند الضرورة تقرير العمل بالبعض من أحكام تلك القوانين مؤقتًا، ثم تعرض على الجمعية العامة الأسباب المجبرة على التعجيل.

قضية (٢٧)

إيقاظ فكر علماء الدين إلى الأمور الخمسة الآتية، وتنشيطهم للسعى في حصولها، ومساعدتهم بإراءة أسهل الوسائل وأقربها إليها وهي:

١- تعميم القراءة والكتابة مع تسهيل تعليمها.

٢- الترغيب في العلوم والفنون النافعة، التي هي من قبيل الصنائع مع تسهيل تعليمهما وتلقيهما.

٣- تخصيص كل من المدارس والمدرسين لنوع واحد أو نوعين من العلوم والفنون، ليوجد في الأمة أفراد نابغون متخصصون.

٤- إصلاح أصول تعليم اللغة العربية والعلوم الدينية وتسهيل تحصيلها بحيث يبقى في عمر الطالب بقية يصرفها في تحصيل الفنون النافعة.

٥- الجد وراء توحيد أصول التعليم وكتب التدريس.

قضية (٢٨)

السعي في تأليف متون مختصرة بسيطة واضحة على ثلاث مراتب:

١- لتعليم المبتدئين أو المكتفين بالمبادئ.

٢- لتعليم المنتهين الطالبين الإتقان.

٣- لتعليم النابغين الراغبين في الاختصاص.

قضية (٢٩)

الاهتمام في جعل المتعلمين والمعلمين على أربع مراتب:

١- العامة ومعلموهم أئمة المساجد والجوامع الصغيرة.

٢- المهذبون ومعلموهم مدرسو المدارس العمومية والجوامع الكبيرة.

٣- العلماء ومعلموهم مدرسو المدارس المختصة بالعلوم العالية.

٤- النابغون ومعلموهم الأفاضل المتخصصون.

قضية (٣٠)

السعي لدى أمراء الأمة بمعاملة كافة طبقات العلماء معاملة الأطباء أي بالحجر رسمًا على من يتصدر للتدريس والإفتاء والوعظ والإرشاد ما لم يكن مُجازًا من قبل هيئة امتحانية رسمية موثوق بها تقام في العواصم.

قضية (٣١)

التوسل لدى الأمراء أن يعطوا لأحد العلماء الغيورين في كل بلدة صفة محتسب ديني على جماعة المسلمين في تلك البلدة ويجعلون له مستشارين منتخبين من عقلاء الأهالي، وتكليف هذه الجمعية الاحتسابية بأن تقوم بالنصيحة للمسلمين بدون عنف، وبتسهيل تعميم المعارف والمحافظة على الأخلاق الدينية.

قضية (٣٢)

التوسل لنيل العلماء ما يستحقون من رزق وحرمة، ومنعهم عن كل ما يخل بصفتهم وشرفهم[١].

قضية (٣٣)

التوسل لحمل أهل الطرائق على الرجوع إلى الأصول الملائمة للشرع والحكمة في الإرشاد وتربية المريدين، وتكليف كل فرقة منهم بوظيفة مخصوصة يخدمون بها الأمة الإسلامية، من نحو اختصاص فرقة كالقادرية مثلاً بعول وتعليم الأيتام، وأخرى بمواساة المساكين وأبناء السبيل، وجماعة بتمريض الفقراء والبائسين، وفئة بالتشويق إلى الصلاة وغيرها بالتنفير عن المسكرات، ونحو ذلك من المقاصد الخيرية الشرعية، فيكون عملهم هذا عوضًا عن العطل والتعطيل.

قضية (٣٤)

حمل العلماء والمرشدين وجمعيات الاحتساب على السعي لإرشاد أفراد الأمة، خصوصًا أحداثها إلى قواعد معاشية وأخلاقية متحدة الأصول، تلائم الإسلام والحرية الدينية، وتفيد ترويض الأجسام، وتقوية المدارك، وتثمر النشاط للسعي والعمل، وتولد الحمية والأخلاق الشريفة.

---

(١) كالقعود في محلات القهوة، والتجوال في المجتمعات، وركوب الحمير، ونحو ذلك، مما لا يقدم عليه أمثالهم في الملل الأخرى. (ك).

قضية (٣٥)

تعتني الجمعية بصورة مخصوصة، بوضع مؤلفات أخلاقية ملائمة للدين وللزمان، وتكون على مراتب من بسيطة ومتوسطة وعالية، بحيث تقوم هذه المؤلفات مقام مطولات الصوفية.

وتقوم بوضع مؤلفات للغة: وسطى عربية، لا مضرية ولا عامية، وجعلها لغة لبعض الجرائد ولمؤلفات الأخلاق ونحوها، بما يهم نشره بين العوام فقط[1].

قضية (٣٦)

تعتني الجمعية في حمل العلماء وجمعيات الاحتساب على تعليم الأمة ما يجب عليهم شرعًا من المجاملة في المعاملة مع غير المسلمين، وما تقتضيه الإنسانية والمزايا الإسلامية من حسن معاشرتهم، ومقابلة معروفهم بخير منه، ورعاية الذمة والتأمين والمساواة في الحقوق، وتجنب التعصب الديني أو الجنسي بغير حق.

(١) كالاكتفاء بالسين عن الثاء، وبالزاي عن الذال، والاقتصار على التثنية بالياء، والجمع بالواو والنون، والقصر بالألف، وكقبول الوضع العامي المشهور. (ك). [المنار] : «هذا خطأ لا حاجة إليه؛ إذ يمكن الوصول إلى المقصود باللغة الصحيحة السهلة».

قضية (٣٧)

تنشر الجمعية رسالة دينية عربية في كل شهر يكون حجمها نحو مائة صحيفة، بحيث يتألف منها كتاب في كل عام، وتكون مباحثها ثمانية أنواع، يخصص لكل بحث قسم منها، وهي:

١- مقررات الجمعية وأعمالها، وخلاصة المهم من مراسلاتها مع شعباتها.

٢- مباحث دينية في موضوع سماحة الدين ومزاياه السامية، ودفع ما يُرمى به من منافاته للحكمة والمدنية.

٣- قواعد أخلاقية ونصائح معاشية.

٤- فصول في العلوم والفنون النافعة والترغيب فيها، وإراءة طرائق تلقينها وتلقيها.

٥- المقالات المفيدة التي يحررها الأعضاء الفخريون وغيرهم من فضلاء الأمة.

٦- الأخبار والإعلانات المتعلقة بالنهضة العلمية الإسلامية.

٧- السؤالات والجوابات المهمة.

٨- مباحث وفوائد شتى.

قضية (٣٨)

تكون الأبحاث والمقالات الدينية في الرسالة الشهيرة ملاحظًا فيها إجماع السلف أو الموافقة لمذهبين فأكثر من المذاهب المدونة المتبعة، ويتعين في

المسائل المهمة الخلافية بأن يقرها بعض المشهورين عن علماء الهداية من المذاهب المختلفة.

قضية (٣٩)

تكون قيمة الرسالة معتدلة، قريبة من مصروف تحريرها وطبعها فقط، وترسل إلى المدارس والعلماء المشهورين بدون عوض، على حساب الأمراء والمحتسبين.

قضية (٤٠)

تعتني الجمعية غاية الاعتناء في إيصال الرسالة إلى المرسلة إليهم بصورة منتظمة، وفي إدخالها لكافة البلاد المأهولة بالمسلمين رغمًا عن كل مانع، فترسل ولو برًّا مع رواد على نجائب تخترق آسيا وإفريقيا إلى أقاصيهما، ولا تعدم الجمعية وسائل كثيرة للإيصال.

قضية (٤١)

تخصص الجمعيات لمنشوراتها وإعلاناتها أربع جرائد من أشهر الجرائد الإسلامية السياسية. (١) عربية في مصر. (٢) تركية في القسطنطينية. (٣) فارسية في طهران. (٤) أوردية في كلكته.

قضية (٤٢)

تسعى الجمعية في تأسيس مدرسة جغرافية تاريخية دينية في مركز الجمعية، لأجل تثقيف تلامذتها وتأهيلهم للسياحة والبعوث.

قضية (٤٣)

ترسل الجمعية بعوثًا جغرافية وعلمية، تتجول في البلاد الإسلامية القريبة والبعيدة، للاطلاع على أحوال البلاد وأهلها من حيث الدين والمعارف، ولإرشادهم لما يلزم إرشادهم إليه في ذلك، حسبما تقتضيه الأخوة الدينية بدون تعرض للأحوال السياسية قطعيًّا.

قضية (٤٤)

تسعى الجمعية بعد مضي ثلاث سنين من انعقادها في إقناع ملوك المسلمين وأمرائهم لعقد مؤتمر رسمي في مكة المكرمة، يحضره وفود من قبلهم، ويترأسهم مندوب أصغر أولئك الأمراء، ويكون موضوع المذاكرات في المؤتمر: السياسة الدينية[١].

(١) راجع ما ورد في أواخر محاورة الصاحب الهندي والأمير المذكورة بعد هذا القانون. (ك).

قضية (٤٥)

إذا صادفت الجمعية معارضة في بعض أعمالها من حكومة بعض البلاد، ولا سيما البلاد التي هي تحت استيلاء الأجانب، فالجمعية تتذرع أولاً بالوسائل اللازمة لمراجعة تلك الحكومة وإقناعها بحسن نية الجمعية، فإذا توفقت لرفع التعنت فيها، وإلا فلتلجأ الجمعية إلى الله القادر الذي لا يعجزه شيء.

خاتمة

قضية (٤٦)

سياسة الجمعية: جلب قلوب من تتخير جلبهم، ببذل المعروف محاباة، فتتحرى مواساة الإنسان عند مصابه، وتنقب عن أهم حاجاته أو غاياته فتعينه عليها.

قضية (٤٧)

مظهر الجمعية: العجز والمسكنة، فلا تقاوم ولا تقابل إلا بأساليب النصيحة والموعظة الحسنة، وتلاطف وتجامل جهدها من يعادي مقاصدها، ولا تلجأ إلى الإلجاء إلا في الضروريات.

قضية (٤٨)

قوة الجمعية: الإخلاص في النية، وعمدتها الثبات على العمل، ومسلكها تذليل العقبات واحدة فواحدة، وحصنها الدين الحنيف، وسلاحها العلم والتعليم، وجيشها الأحداث والضعفاء، وقوادها حكماء العلماء والأمراء، ورايتها القدوة الحسنة، وغنيمتها بث الحياة في الموحدين، وغايتها خدمة المدنية والإنسانية، وثمرة أعضائها وأنصارها لذة الفكر والفخر ونيل الأجر من الله. (تم القانون).

قال الأستاذ الرئيس:

ها نحن أولاء قد استوفينا قراءة القانون للمرة الثانية أيضًا، ولم يستدرك عليه واحد من الإخوان شيئًا، فهل أنتم مقرُّوه فأجاب جميع الأعضاء نعم نُقِرُّه.

قال العلامة المصري:

إني بالنيابة عن هيئة الجمعية، أشكر لحضرة الأستاذ المكي الرئيس براعته في حسن إدارة الجمعية، كما أنني أقدر للمدقِّق التركي ورفقائه واضعي سانحة القانون، قدر فضلهم، وحسن إحاطتهم، وإني لأرى في هذا القانون أشعة نور بين القضايا والسطور، نور يشرق على المنارات، فيبدر الأهلة، ويبهر النسور،

نور معقود اللواء لنشأة جديدة، وحياة حميدة، وعاقبة سعيدة. نور يمزق دَيْجُور[١] الفتور ويحيي ميت الشعور وما ذلك على الله بعزيز.

قال المحقق المدني:

بمناسبة أني جار للنبيﷺ أرى كأن رسول الله مسرور بكم أيها الإخوان الكرام، يتضرع إلى ربه أن يوفقكم في مشروعكم خدمة لدينه وأمته، خدمة تلحقكم بالمجاهدين الصِّدِّيقين الأولين.

قال الأستاذ الرئيس:

إذ تقرر أن يكون تأسيس الجمعية الدائمة ابتداء في بور سعيد أو الكويت، بصورة غير علنية في الأول، فأرى أن نفوض تعاطي أسباب هذه المهمة للعلامة المصري والسيد الفراتي، فهما بعد ستة أشهر يجتمعان في مصر، وبعد تهيئة الأسباب، وترتيب ما يلزم ترتيبه، يسعيان أولاً بطبع هذه المذاكرات مع القانون، ثم يهتمان بترجمة ذلك إلى بقية أمهات اللغات الإسلامية التركية والفارسية والأوردية، فيطبعانها وينشرانها ذكرى وبشرى للمؤمنين.

ثم بعد استطلاعهما ما يلزم استطلاعه من آراء وأفكار ذوي الهمم السامية، يباشران تعاطي أسباب تشكيل الجمعية من التروي والتأني اللازمين

---

(١) دَيْجُور: ظلمة. (م).

حكمة، وربما لا يساعدهما الزمان فيحتاجان لترقب الفرصة، ولو تأخر الأمر إلى اجتماعنا الثاني. وأخونا السيد الفراتي يعدنا بأنه لا يقطع عنا رسائله وإعلامنا بسير المسألة، والأمل بعنايته تعالى، أن نجد في اجتماعنا الثاني بعد ثلاث سنين الجمعية الدائمة متشكلة على أحسن نظام.

ثم قال الأستاذ الرئيس:

وإني على أمل أن الجمعية الدائمة ستلحقنا بأعضائها الفخريين، فتخدم مقاصدها الجليلة المتعلقة بإعزاز ديننا وإخواننا وأنفسنا، فننال بذلك أجر المجاهدين، وشرفًا عظيمًا نفتخر به، نحن وأحقابنا من بعدنا إلى يوم الدين.

ثم قال:

وإن جمعيتنا هذه قد اختارت أن تجعل مركزها المؤقت في مصر، ومصر دار العلم والحرية، وكانت أخذت في العمران بسرعة، ولولا تهاون سعيد وتطاول إسماعيل وسقوط نفوذ الفرنسيس بحرب السبعين، وانفراد الإنكليز ويأسهم من قبول المريض التمريض، وتهاتر قوات الدول بتوازنها لبقيت تلك الحركة العمرانية مستمرة ولما رجع الشيخ إلى دور الانحلال، ولا وقع الابن في دور الاحتلال[1].

(١)جاءت هذه الفقرة في غير طبعة المنار على الصورة التالية:

ثم قال: وإن جمعيتنا هذه إذا اختارت أن تجعل مركزها المؤقت في مصر، ومصر دار العلم والحرية، فلها أمل قوي في أن حضرة العزيز (عباس الثاني) يكون عضدًا للقائمين بإعزاز الدين، وحاميًا فخريًّا للجمعية، ولا بدع فإنه خير أمير شاب نشأ على الغيرة الدينية، والحمية العربية، خصوصًا جنابه السامي من آل بيت حازوا بين سائر ملوك الإسلام وأمرائها=

ثم خاطب السيد الفراتي هيئة الجمعية، فقال:

أيها السادة لا غرو أن أكون أكثر الإخوان سرورًا بإنتاج سعيي وسياحتي هذه الخطوة الكبيرة في هذا السبيل، وإني مستبشر من تسهيل المولى تعالى البداية أن يسهل السير إلى النهاية، ولا يعز على الله شيء، والعزائم لا شك تذلل العظائم.

وإني أيها السادة سأراسلكم إن شاء الله بمهمات ما يحصل ويتم، ولا أستغني أن تردفوني بآرائكم ولو عن بعد، وتسعفوني بأدعيتكم بالتوفيق. هذا وليس هذا اليوم آخر عهد جمعيتنا، بل يلزم أن تجتمع أيضًا في هذا المحفل رابع أيام التشريق، فتكون تلك جمعية الوداع.

=قَصَب السَّبق في الاطلاع على أحوال الدنيا، فاجتهدوا في الترقيات السياسية والعمرانية والعلمية والتنظيمية والمدنية.

حتى إن النهضة العثمانية بكل فروعها مسبوقة في مصر، ومقتبسة عنها، بل - كما يعلم العارفون - إنما تقدمت الدولة العلية العثمانية بعض خطوات في ميدان المدنية والعمران مدفوعة بأيدي المرحومِين: محمد علي، وإبراهيم، وفاضل، وكامل، وغيرهم من الأمراء حتى والأميرات المصريات، فما كان رشيد وعلي وفؤاد وكمال ومدحت وعوني وبقية أحرار الأتراك، إلا وأكثرهم آلات أوجدها ومدها بالقوة هؤلاء العظام، ولا غرو، فقد يحمل الابن أباه على الرشد وإنْ أباه.

ولولا تهاون سعيد، وتطاول إسماعيل، وسقوط نفوذ الفرنسيس بحرب السبعين، وانفراد الإنكليز ويأسهم من قبول المريض التمريض، وتهاتر قوات الدول بتوازنها، لبقيت تلك الحركة مستمرة، ولما رجع الشيخ إلى دور الإنحلال ولا وقع الابن في دور الاحتلال.

ولهذا لا تفرط الجمعية إذا عقدت الأمل في مؤازرة هذا الأمر السهل الخطير بذاك العزيز الشاب الكبير، إجابة لداعي الحمية، وسمو الفكر، واغتنامًا للثواب، وفخر الذكر، والله الملهم الموفق، ونسأله حسن الختام.

وفيها يكاشفكم حضرة الأستاذ الرئيس ببعض تدابير وبشائر يجب إسرارها، فتوقر في الصدور لا تسجل ولا تذاع، وفي ذاك اليوم يتم بتسهيل الله طبع سجل مذاكرات جمعيتنا، إلى هذه الساعة (بمطبعة الجلاتين) فيوزع عليكم نسخ منها كما يعطى لكم نسخ من ضبط المناقشات على القانون، ونسخ جديدة من مفتاح الكتابة الرمزية، تبديلاً للمفتاح المختصر الأول، مذيلاً بتراجم الإخوان بصورة أكثر تفصيلاً من الأولى، وعلى الله التيسير.

ثم قال السيد الفراتي:

أخبركم أيها السادة بأني أخذت بالأمس رسالة من أخينا الأديب البيروتي الذي لم يمكنه القدر من موافاة الجمعية كما بينت ذلك قبلاً، فهو يقرئكم السلام، ويدعو للجمعية بالتوفيق، ويطلب أن أتلو عليكم قصيدة له يخاطب بها المسلمين.

فقال الأستاذ الرئيس: وعليه السلام.

وأمر بقراءة القصيدة، فقرئت، وأثبت منها بإشارة الأستاذ الرئيس بعض أبيات وهي:

غَيَّرتُمو يا حيَارى مَا بأنفسِكُم فغيَّر اللهُ عنكُم سَابغَ النِّعَمِ
اللهُ لا يهلك القُرى إذا كفرتْ وأهلُها مصلحُونَ في شئونهم
تَرْكُ التَّآمرِ بالمعروفِ أورثكُمْ ما حاق مِنْ نَذْرٍ يا زَلَّةَ القَدَمِ

إلى أن يقول

يا قَومَنـــا صحِّحوا توحيدَ بارئِكُم بدونِ إشْـــرَاكِ أحيَاءٍ ولا رمِمِ
ونقِّحوا الشرعَ من حشوٍ ومُخْتَرَع رجعـــى إلى دينِ أسلافٍ ذوي ذممِ
خُـذوا بمحْكَـمِ آيــــاتٍ منزَّلةٍ وسُنَّةٍ بينت في الفعل والكَلِم(١)
دَعُوا البدائعَ في الدِّينِ وإنْ حَسُنتْ ولا يغرَّنــــــكُم تأويلُ محتكِمِ
ســماحَةُ الدِّين في فكْرٍ وفي عمَلٍ خيرٌ من الإصـرِ والأغْلالِ والسَّقَمِ
ســـماحةُ الدِّين مِنَ اللهِ خالقِكُم بها عليكُم دَعْوا الكُفرانِ بالنعَمِ
وحافظُـــوا ملَّة يبضـاءَ ساطعةً وسمحة قد حبتكم كل مغتَنم(٢)
راقت فضَائِلُها في كلِّ فلسَفَةٍ قوامُها حكمةٌ تفضِي إلى شممِ

حتى يقول:

هذي وسيلتُكم لا غيرها أبدا فاسْعَوا لنهضتِكُم يا خِيرةَ الأممِ
في غيرِ جَامعَةِ التوحيدِ لنْ تجدُوا من جَامعٍ لكمو لستم ذوي رحَمِ
سياســةُ الدِّينِ أولى ما تُساسُ به شتىَّ الخلائقِ من عُربٍ ومن عَجمِ
فيها الحياةُ وفيها حفظُ رايتكم خضراءَ سوداءَ حولَ الرُّكْنِ والحَرمِ

---

(١) في الطبعات الأخرى ... «جاءتا بأفصح الكلم». (م).

(٢) في الطبعات الأخرى «وسمحاء جاءتكمو بكل مغتنم». (م).

ذيـل

قررت الجمعية في اجتماع الوداع المنعقد في رابع أيام العيد بعض أمور ينبغي أن تُسَرَّ ولا تذاع، غير أنها رأت أن يلحق منها بهذا السجل ما يأتي فقط.

قرار عدد ٦

إن الجمعية بعد البحث الدقيق والنظر العميق في أحوال وخصال جميع الأقوام المسلمين الموجودين، وخصائص مواقعهم، والظروف المحيطة بهم، واستعداداتهم، وجدت أن لجزيرة العرب ولأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم، فرأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم، لا يقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقًا، وأن انتظار ذلك من غيرهم عبث محض، على أن لبقية الأقوام أيضًا خصائص ومزايا تجعل لكل منهم مقامًا مهمًّا في بعض وظائف الجامعة الإسلامية، مثل: أن معاناة حفظ الحياة السياسية ولا سيما الخارجية متعينة على الترك العثمانيين[1]، ومراقبة حفظ الحياة المدنية التنظيمية يليق أن تناط بالمصريين، والقيام بمهام الحياة الجندية يناسب أن

(١) لأنهم متقنون فن (الديبلوماتيك)، أي المراوغة في المقال والتلون في الأحوال. (ك).

يتكفل بها الأفغان وتركستان والخزر والقوقاس يمينًا، ومراكش وإمارات إفريقيا شمالاً، وتدبير حفظ الحياة العلمية والاقتصادية خير من يتولاها إيران وأواسط آسيا والهند وما يليها.

ولما كانت الجمعية لا يعنيها غير أمر النهضة الدينية، رأت من الضروري أن تربط آمالها بالجزيرة وما يليها وأهلها ومن يجاريهم، وأن تبسط لأنظار الأمة ما هي خصائص الجزيرة وأهلها والعرب عمومًا، وذلك لأجل رفع التعصب السياسي أو الجنسي، ولأجل إيضاح أسباب ميل الجمعية للعرب، فنقول:

١- الجزيرة: هي مشرق النور الإسلامي.

٢- الجزيرة فيها الكعبة المعظمة.

٣- الجزيرة فيها المسجد النبوي وفيه الروضة المطهرة.

٤- الجزيرة أنسب المواقع لأن تكون مركزًا للسياسة الدينية؛ لتوسطها بين أقصى آسيا شرقًا، وأقصى إفريقيا غربًا.

٥- الجزيرة أسلم الأقاليم من الأخلاط جنسية وأديانًا ومذاهب.

٦- الجزيرة أبعد الأقاليم عن مجاورة الأجانب.

٧- الجزيرة أفضل الأراضي لأن تكون ديار أحرار، لبعدها عن الطامعين والمزاحمين، نظرًا لفقرها الطبيعي.

٨- عرب الجزيرة: هم مؤسسو الجامعة الإسلامية لظهور الدين فيهم[١].

٩- عرب الجزيرة مستحكم فيهم التخلق بالدين، لأنه مناسب لطبائعهم الأهلية أكثر من مناسبته لغيرهم.

١٠- عرب الجزيرة أعلم المسلمين بقواعد الدين، لأنهم أعرقهم فيه، ومشهود لهم بأحاديث كثيرة بالمتانة في الإيمان.

١١- عرب الجزيرة أكثر المسلمين حرصًا على حفظ الدين وتأييده، والفخار به، خصوصًا والعصبية النبوية لم تزل قائمة بين أظهرهم في الحجاز واليمن وعمان وحضرموت والعراق وإفريقيا.

١٢- عرب الجزيرة لم يزل الدين عندهم حنيفًا سلفيًّا بعيدًا عن التشديد والتشويش.

١٣- عرب الجزيرة أقوى المسلمين عصبية وأشدهم أَنَفَة لما فيهم من خصائص البدوية[٢].

١٤- عرب الجزيرة أمراؤهم جامعون بين شرف الآباء والأمهات والزوجات، فلم تختل عزتهم.

١٥- عرب الجزيرة أقدم الأمم مدنية مهذبة، بدليلي: سعة لغتهم، وسمو حكمتهم وأدبياتهم.

---

(١) وكذلك من يتبعهم من العشائر القاطنة بين الفرات ودجلة والنازحين إلى أفريقيا. (ك).

(٢) وبقوة ذلك لم يزالوا يأخذون خراجًا ممن يأخذون باسم هدية.

١٦- عرب الجزيرة أقدر المسلمين على تحمل قشف المعيشة في سبيل مقاصدهم، وأنشطهم على التغرب والسياحات، وذلك لبعدهم عن الترف المذل أهله.

١٧- عرب الجزيرة أحفظ الأقوام لجنسيتهم وعاداتهم، فهم يخالطون ولا يختلطون.

١٨- عرب الجزيرة أحرص الأمم الإسلامية على الحرية والاستقلال وإباء الضيم(١).

١٩- العرب عمومًا لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف، ومصونة بالقرآن الكريم من أن تموت.

٢٠- العرب لغتهم هي اللغة العمومية بين المسلمين، البالغ عددهم ٣٠٠ مليون.

٢١- العرب لغتهم هي اللغة الخصوصية لمائة مليون من المسلمين وغير المسلمين.

٢٢- العرب أقدم الأمم اتباعًا لأصول تساوي الحقوق، وتقارب المراتب في الهيئة الاجتماعية.

٢٣- العرب أعرق الأمم في أصول الشورى في الشئون العمومية(٢).

---

(١) هذا سبب عدم انقياد أهل اليمن ومن يليهم للعثمانيين. (ك).

(٢) يشهد لهم بذلك القرآن في قصة بلقيس مع سليمان عليه السلام حيث قالت تخاطب الملأ - أي المستشارين الأشراف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ . قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ . قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل / ٣٢- ٣٤]. (ك).

٢٤- العرب أهدى الأمم لأصول المعيشة الاشتراكية.

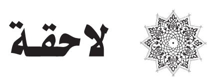
٢٥- العرب من أحرص الأمم على احترام العهود عزة واحترام الذمة إنسانية، واحترام الجوار شهامة، وبذل المعرف مروءة(١).

٢٦- العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعًا في الدين، وقدوة للمسلمين، فإن بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء، فلا يأنفون من اتباعهم أخيرًا.

فهذه هي الأسباب التي جعلت جمعية أم القرى تعتبر العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية. والجمعية تسأل الله تعالى أن يوفق ملوك المسلمين وأمراءهم للتصلب في الدين، وللحزم والعزم، عساهم يحفظون عزهم وسلطانهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأن يحميهم من التعصب السيِّئ للسياسات والجنسيات، ومن الكبر والأنفة، ومن التخاذل والانقسام، ومن الانقياد إلى وساوس الأجانب الأضداد وإلا فينتابهم الخطر القريب المحدق بهم، وتتخاطفهم النسور المحلقة في سمائهم، والله الموفق وإليه ترجع الأمور.

وهكذا تمت الاجتماعات، وختمت المذاكرات، وانفض الجمع على وعد التلاقي.

(١) يكفي برهانًا على ذلك مجاملة أهل الجزيرة لسواح الإفرنج، ما عدا تلك الفعلة التي اندفع إليها ابن صباح، ونال عليها بعد عامين رتبة باشا، وترجيح اليهود الهجرة للبلاد العربية، وعدم اشتراك البلاد العربية العثمانية في حوادث الأرمن الأخيرة، كالموصل وماردين وسعرد ونصيبين والمدن العربية من ولاية حلب، وأما حوادث لبنان والشام وحلب في القرن السابق، فما كانت متولدة عن تعصب ديني أو جنسي، بل عن غرور جماعة من الدروز بالإنكليز، وجماعة من المسيحيين بنابليون الثالث. (ك).



لاحقة

يقول السيد الفراتي:

إنه بعد تفرق الجمعية بنحو شهرين، ورد إليَّ من الصاحب الهندي كتاب يذكر فيه، أنه بعد مفارقته مكة المكرمة، اجتمع بأمير جليل فاضل من أعاظم نبلاء الأمة ورجال السياسة، فاستطلع رأي الأمير في شأن النهضة الإسلامية، وبعد أن دار بينهما حديث طويل تحقق من خلاله سمو فكر الأمير والتهاب غيرته، ذكر له اطلاعه على سجل جمعية أم القرى وأشياء من مذاكراتها ومقرراتها، فأظهر الأمير سروره من الخبر، وشديد شوقه للاطلاع على السجل الذي ذكره له، فعندئذ وعده بإعارته نسخة من السجل، ثم أرسلها إليه. وبعد أيام تلاقيا، فدارت بينهما المحاورة الآتية:

قال الأمير: أشكر لك أيها الصاحب هذه الهدية العزيزة، ويا لذة ليلة أحييتها في مطالعة تلك المذاكرات النفيسة التي لم أتمالك أن أتركها تلك الليلة، حتى أتيت على آخرها، ثم في الأيام التالية أعدت النظر فيها بالتدقيق.

قال الصاحب: يظهر من عبارة مولاي الأمير استحسانه كيفية تشكل الجمعية وامتنانه من مجرى مذاكراتها.

قال الأمير: كيف لا أعجب بذلك؟! ولطالما كنت أتمنى انعقاد جمعية يتضافر أعضاؤها على مثل هذا المقصد، وتكون فيهم المزية التي ظهرت على رجال هذه الجمعية، الذين حلوا المشكلة حلاًّ سياسيًّا ودينيًّا معًا، وكنت استبعد وجود أكفاء كهؤلاء. وأعظم إعجابي هو في هذا الرجل الملقب بالسيد الفراتي؛ كيف اهتدى في رحلة قصيرة مع إقامته أيامًا قلائل في مكة لانتخاب هؤلاء الأعضاء الأجلاَّء.

قال الصاحب: لا بد أن يكون هذا الرجل مخلصًا في قصده، فأعانه الله عليه، كما ورد في الخبر: «إذا أَرَادَ الله أمرًا هيَّأ أسبابه» فلعل في الأقدار شيئًا آن أوانه.

قال الأمير: نعم، للأقدار دلائل، ولنِعْمَ البشائر.

قال الصاحب: أود أن أستفيد من مولاي الأمير وجوه إعجابه بهذه الجمعية ومذاكراتها؛ لأصحح رأيي في بعض انتقادات تختلج في فكري القاصر، فإن أذن لي أعرضها عليه مسألة مسألة.

قال الأمير: قل، ولعلي أقف على ما لم أنتبه إليه.

قال الصاحب: يظهر أن أعضاء الجمعية ليس بينهم بعض من السياسيين المحنكين، فلو وجد ربما كانت تأتي المقررات أشد إحكامًا.

قال الأمير: لا أظن أن في الأمراء والوزراء المسلمين المعاصرين من هم أعلى كعبًا في السياسة من بعض هؤلاء الأعضاء الذين تشفُّ آراؤهم عن سعة إطلاع وسمو فكر وبعد نظر، مع ملاحظات السياسة الدينية، والحالة العلمية، والتدقيقات الأخلاقية.

قال الصاحب: أرى أن الجمعية أعطت لمباحث السياسة الدينية الموقع الأول، وقد أصابت على أن السياسة الإدارية أيضًا جديرة بالاهتمام فتركت بدون تدبير كافٍ.

قال الأمير: لا شك أن السياسة الإدارية مهمة أيضًا، وقد ابتدأت الجمعية بها، ولكن رأيت أفضل وسيلة لحصول المطلوب هي رفع علة الفتور، إذ أنتجت مباحثاتها أن علة الفتور هي الخلل الديني، فحولت اهتمامها لجهة العلة، حتى إذا زالت العلة زال المعلول، ومع ذلك لم يترك السيد الفراتي في فصل الأسباب الإدارية شيئًا من أمهات أصول الإدارة إلا وأشار إليه بما يغني عن تفصيله.

قال الصاحب: أليس بعض الأعضاء كالعالم النجدي والمجتهد التِّبريزي قد أسهب كثيرًا بما كان بعضه يكفي عن باقيه؟

قال الأمير: إن مسألتي التوحيد والاستهداء ركنان مهمان في الدين، وقد تطرق إليهما الخلل منذ قرون كثيرة، فصار إصلاحهما وردهما إلى أصلهما من أصعب الأمور، وفي مثل ذلك لا بد من الإسهاب في البحث والتعميق فيه، أوَلا يرى - ولله المثل الأعلى - كيف جاء القرآن الكريم بألف أسلوب في تأييد التنزيه والتوحيد والحث على اتباع الكتاب والنبي دون التقليد.

قال الصاحب: إني أرى أيضًا بعض مكررات في المذاكرات خلافًا لما قاله السيد الفراتي، ولذلك أرى أنه لو اهتم ذو غيرة في اختصارها يكون حسنًا.

قال الأمير: إني لا أوافقك على هذا أيضًا؛ لأنك إذا دققت النظر لا تجد مكررات، إنما هي آراء، فلابد أن يعاد فيها بعض ما سبق، وعلى كل حال، هذا سجل قد ضبط فيه ما وقع، فلا يجوز اختصاره والتصرف فيه، وإني أرى من أكبر محاسن هذه المذاكرات، أن جاءت مباحثها متسلسلة مترقِّية، فكل موضوع فيها يتلوه ما هو أهم منه، فلا يمل منها سامع ولا مطالع.

قال الصاحب: ما هو رأي مولانا الأمير في القانون الموضوع لأجل تشكيل جمعية تعليم الموحدين؟ هل هو قانون محكم الترتيب؟ وهل هو قابل الإجراء والتطبيق على الأحوال الحاضرة والمنتظرة؟

قال الأمير: القانون هو أهم ما أثمرته الجمعية وقابل الإجراء مع الصعوبة.

قال الصاحب: لا أدري هل أصابت الجمعية أم أخطأت في تعليق أكبر أملها في إعزاز الدين بالعرب دون دولة آل عثمان وملوكها العظام؟

قال الأمير: لا يفوتك أن مطمح نظر الجمعية منحصر في النهضة الدينية فقط، وتؤمل أن يأتي الانتظام السياسي تبعًا للدين، ولا شك أنه لا يقوم بالهدى الديني ويغار على الدين أمة مثل العرب.

قال الصاحب: أليس دولة راسخة الملك إدارة وعسكرية وسياسة وافرة القوى مالاً وعدة ورجالاً، تكون أقدر على تمحيص الدين وإعزازه من العرب الضعفاء من كل وجه، وإذ قد ألفت الأمة سماع لقب خدمة الحرمين قديمًا، ولقب الخلافة أخيرًا في حضرة السلطان العثماني، فلا تستنكف عن الإذعان الديني له بسهولة.

قال الأمير: إن حضرة السلطان المعظم يصلح أن يكون عضدًا عظيمًا في الأمر، أما إذا أراد أن يكون هو القائم به، فلا يتم قطعيًّا؛ لأن الدين شيء والملك شيء آخر، والسلطان غير الدولة.

قال الصاحب: ما فهمت المراد من أن الدين غير الملك، وأن السلطان غير الدولة، فهل يتفضل مولاي الأمير بإيضاح ذلك؟

قال الأمير: أريد أن احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان، هي ظواهر محضة، وليس من غرضهم، بل ولا من شأنهم، أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك، وهذا مرادي بأن الدين غير الملك، وعلى فرض إرادتهم تقديم الدين على الملك، لا يقدرون على ذلك، ولا تساعدهم الظروف المحيطة بهم، لأن دولهم مؤلفة من لفيف أهل أديان ونِحَل مختلفة كما أن الهيأة التي تتشكل منها الدولة — أعني الوزراء – هم كذلك لفيف مختلف الأديان والجنسيات، وهذا مرادي بأن السلطان غير الدولة. فخدمة الحرمين ولقب الخلافة ورسوخ الملك ووفرة القوى كلها لا تكفي للمرجع في الدين، نعم، إذا بذل آل عثمان العظام قوتهم في تعضيد وتأييد من يقوم بذلك يأتون بفضل عظيم.

قال الصاحب: قد وجد في هذا البيت الكريم بعض أعاظم خدموا إعزاز الدين خدمات كبيرة، كالسلطان محمد الفاتح، والسلطان ياوز سليم، والسلطان سليمان، والسلطان محمود، والسلطان الحالي المعظم، فهم أولى وأجدر بالخلافة من غيرهم.

قال الأمير: أرجوك أن لا تنظر للمسألة بنظر العوام، بل بنظر حكيم سياسي، فأبعد النظر ماضيًا ومستقبلاً، وقلب صفحات التاريخ بدقة تجد أن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحدا في الإسلام تمامًا إلا في عهد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبدالعزيز فقط ﷺ واتحدتا نوعًا في الأمويين والعباسيين، ثم افترقت الخلافة عن الملك، وأما سلاطين آل عثمان الفخام، فإني أذكر لك أُنْمُوذَجًا من

أعمال لهم أتوها رعاية للملك، وإن كانت مصادمة للدين، فأقول: هذا السلطان محمد الفاتح، وهو أفضل آل عثمان، قد قدم الملك على الدين، فاتفق سرًّا مع (فرديناند) ملك (الأراغون) الإسبانيولي، ثم مع زوجته (إيزابيلا) على تمكينهما من إزالة ملك بني الأحمر آخر الدول العربية في الأندلس، ورضي بالقتل العام، والإكراه على التنصر بالإحراق وضياع خمسة عشر مليونًا من المسلمين بإعانتهما بإشغاله أساطيل أفريقية عن نجدة المسلمين، وقد فعل ذلك في مقابلة ما قامت له به روما من خذلان الإمبراطورية الشرقية عند مهاجمته مكدونيا ثم القسطنطينية. وهذا السلطان سليم غدر بآل العباس، واستأصلهم، حتى إنه قتل الأمهات لأجل الأجنة، وبينما كان هو يقتل العرب في الشرق كان الإسبانيون يحرقون بقيتهم في الأندلس، وهذا السلطان سليمان ضايق إيران حتى ألجاهم إلى إعلان الرفض المكفر، ثم لم يقبل العثمانيون تكليف نادر شاه لرفع التفرقة بمجرد تصديق مذهب الإمام جعفر، كما لم يقبلوا من أشرف خان الأفغاني اقتسام فارس، كي لا يجاورهم ملك سنيّ. وقد سعوا في انقراض خمس عشرة دولة وحكومة إسلامية، ومنها أنهم أغروا وأعانوا الروس على التاتار المسلمين وهولاندة على الجاوة والهنديين، وتعاقبوا على تدويخ اليمن، فأهلكوا إلى الآن عشرات ملايين من المسلمين يقتلون بعضهم بعضًا لا يحترمون فيما بينهم دينًا ولا أخوة ولا مروءة ولا إنسانية، حتى إن العسكر العثماني باغت المسلمين مرة في صنعاء والزبيد وهم في صلاة العيد.

وهذا السلطان محمود اقتبس عن الإفرنج كسوتهم، وألزم رجال دولته وحاشيته بلبسها، حتى عمت أو كادت - ولم يشأ الأتراك أن يغيروا منها الأكمام رعاية الدين؛ لأنها مانعة من الوضوء، أو معسرة له. وهذا السلطان عبد المجيد رأى من مؤيدات إدارة ملكه إباحة الربا والخمور، وإبطال الحدود، ورأى مصلحة في قهر الأشراف وإذلال السادات بإلغاء نفوذ النقابات ففعل.

وفي هذا المقدار كفاية إيضاح لقاعدة أن مؤيدات الملك عند السلاطين مقدمة على المحافظة على الدين، أما صفة خدمة الحرمين، وألفة مسامع العثمانيين للقب الخلافة، فهذا كذلك لا يفيد الدين وأهله شيئًا، وليس له ما يتوهم البعض من الإجلال عند الأجانب(١).

ولو أن السلطان المعظم أخذ على نفسه تأييد الدين بما أمده الله به من القوة المادية بدون استناد إلى صبغة معنوية، لتمكن من أن يخدم دينه وملكه حقًّا خدمات مقبولة عند الله، مشكورة عند المؤمنين كافة، ولرفعت له راية الحمد في شرق الأرض وغربها، واحترمه الأبيض والأحمر وعظمه المسلم والكافر. وأظن أنه قد قرب اليوم الذي يتنبه فيه، فيتروى في الأمر، فيعدل عن الاعتماد على غير الماديات، ويضرب على فم بعض الغشاشين المتملقين الخائنين الذين ينسبون

(١) الأجانب لا يتفوهون بأن السلطان خليفة إلا عندما يريدون أن يقيموا الحجة على المسلمين المحكومين لهم ببعض أعماله في ملكه. (ك).

حضرته إلى ما لم ينتسب هو إليه، ويشيعون عنه دعوى ما ادعاها قط أحد من أجداده العظام بوجه رسمي.

وهؤلاء الغشاشون يغرون حضرة السلطان بهذه الدعوى بما يَهْرِفُون به عليه[١]، وبما يؤلفونه هم وأعوانهم من الكتب والرسائل التي يعزون بعضها لأنفسهم وبعضها لغيرهم من المنافقين، أو لأسماء يسمون أو كتب يختلقونها، فيجعلون تارة آل عثمان العظام يتصلون نسبًا بعثمان ابن عفان رضي الله عنه وأخرى يرفعون نسبهم إلى أعالي قريش، ويعطونهم حق الخلافة، مرة بالتنازل والإدلاء من العباسيين، وأخرى بالاستحقاق والوراثة، وآونة بالعهد، وأخرى بالبيعة العامة، وحينًا بخدمة الحرمين الشريفين، ووقتًا بحفظ المخلفات النبوية، وكأن هؤلاء الغشاشين يريدون بهذه الدسائس أن يجعلوا حضرة السلطان نظيرهم. دَعِيّ نسب كاذب، كدعواهم لأنفسهم السيادة، ومتسنم مقام موهوم، كدعواهم الولاية والقطبانية في أنفسهم وآبائهم وأجدادهم، فيحشون في تلك المؤلفات أنسابًا انتحلوها لأنفسهم، مقرونة بنسب حضرة السلطان، ويستطردون لحكايات كرامات لأجدادهم، ملفقة مخترعة، لا يعترف بها لهم أحد من المسلمين، يدسونها بين حكايات وقائع الخلفاء والسلاطين.

---

(١) يَهْرِفُون به عليه: يبالغون به في مدحه. (م).

ومن المعلوم عند أهل الوقوف أن التلقب بالخلافة والإمامة الكبرى، أو إمارة المؤمنين في آل عثمان العظام، حدث في عهد المرحوم السلطان محمود، إذ صار بعض وزرائه يخاطبونه بذلك أحيانًا تفننًا في الإجلال، وغلوًّا في التعظيم، ثم توسع استعمال هذه الألقاب في عهد ابنيه وحفيديه، إلى أن بلغ ما بلغه اليوم بسعي أولئك الغشاشين الذين يدفعون ويقودون السلطان الحاضر للتنازل عن حقوق راسخة سلطانية، لأجل عنوان خلافة وهمية، مقيدة في وضعها بشرائط ثقيلة، لا تلائم أحوال الملك، ومعرضة بطبعها للقلقلة والانتزاع، والخطر العظيم، ولذلك لايزال السلاطين أنفسهم إلى الآن يأبون التلقب بالخلافة رسميًّا في منشوراتهم ومسكوكاتهم، إنما تمضغها أفواه البعض فيلوكها التركي تعظيمًا لقومه، والعربي نفاقًا لسلطانه، والمصري اتباعًا للمرائين والهندي، اعتزازًا بالوهم، والأجنبي هزؤًا ومكرًا، بخلاف سلطان مراكش، وأمير عمان، وإمام اليمن، المتنازعين في هذا المقام رسمًا، المتقاطعين لأجله، على أنهم قد شعروا أو كادوا يشعرون بضررهم السياسي في ذلك، ولا نعلم متى يخلق الله من يسعى في إقناعهم جميعًا بترك هذه الدعوى الداعية للانفراد والتخاذل، ويرتب بينهم قواعد محافظة الاستقلال السياسي، ومراسم التشريفات والمخاطبات، وروابط التعاون والاتحاد بصفة سلاطين وأمراء، كما آل إليه الأمر على عهد الخلفاء العباسيين مع السلاطين الخارزمية والديلم والأيوبيين وغيرهم.

ثم قال الأمير: وقد حملتني إشارات السيد الفراتي في كلامه على الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة، أن أفكر في القواعد الأساسية التي ينبغي أن يبنى عليها ذلك، فلاح لي ما قيدته في هذه المفكرة- وأخرج من جيبه ورقة قرأها، وعند ختام مجلسنا استنسختها منه وصورتها:

١- إقامة خلفية عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة.

٢- يكون حكم الخليفة سياسة مقصورًا على الخطة الحجازية، ومربوطًا بشورى خاصة حجازية.

٣- الخليفة ينيب عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية.

٤- تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية، وتكون وظائفها منحصرة في شئون السياسة العامة الدينية فقط.

٥- تجتمع الشورى العامة مدة شهرين في كل سنة قبيل موسم الحج.

٦- مركز الشورى العامة يكون مكة، عندما يصادق الحج موسم الشتاء، والطائف في موسم الصيف.

٧- تُقترع الشورى يوم افتتاح كل اجتماع على انتخاب نائب الرئيس، ويعينه الخليفة.

٨- تتعين وظائف الشورى العامة بقانون مخصوص تضعه هي، ويصدق عليه من قبل السلطنات والإمارات.

٩- ترتبط بيعة الخليفة بشرائط مخصوصة ملائمة للشرع بناء، على أنه إذا تعدى شرطًا منها ترتفع بيعته، وفي كل ثلاث سنين يعاد تجديد البيعة.

١٠- انتخاب الخليفة يكون منوطًا بهيئة الشورى العامة.

١١- الخليفة يبلغ قرارات الشورى ويراقب تنفيذها.

١٢- الخليفة لا يتداخل في شيء من الشئون السياسية والإدارية في السلطنات والإمارات قطعيًّا.

١٣- الخليفة يصدق على تولية السلاطين والأمراء التي تجري احترامًا للشرع على حسب أصولهم القديمة في وراثاتهم للولاية.

١٤- الخليفة لا يكون تحت أمره قوة عسكرية مطلقًا ويذكر اسمة في الخطبة قبل أسماء السلاطين، ولا يذكر في المسكوكات.

١٥- يناط حفظ الأمن في الخطة الحجازية بقوة عسكرية، تتألف من ألفين إلى ثلاثة آلاف من جنود مختلطة، ترسل من قبل جميع السلطنات والإمارات.

١٦- تكون القيادة العامة للجنود الحجازية منوطة بقائد من قبل إحدى الإمارات الصغيرة.

١٧- يكون القائد تحت أمر هيئة الشورى مدة انعقادها.

١٨- هيئة الشورى تكون تحت حماية الجنود المختلطة.

أما وظائف الشورى العامة فيقتضي أن لا تخرج عن تمحيص أمهات المسائل الدينية التي لها تعلق مهم في سياسة الأمة وتأثير قوي في أخلاقها ونشاطها. وذلك مثل:

فتح باب النظر والاجتهاد تمحيصًا للشريعة، وتيسيرًا للدين، وسد أبواب الحروب والغارات والاسترقاق، اتباعًا لمقتضيات الحكمة الزمانية.

وكفتح أبواب حسن الطاعة للحكومات العادلة، والاستفادة من إرشاداتها وإن كانت غير مسلمة، وسد أبواب الانقياد المطلق، ولو لمثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وكفتح باب أخذ العلوم والفنون النافعة، ولو عن المجوس، وسد باب إضاعة الأوقاف بالعبث ونحو ذلك من أمهات المنجيات والمهالك.

ثم قال الأمير: وبمثل هذا الترتيب تنحل مشكلة الخلافة، ويتسهل عقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني يقتبس ترتيبه من قواعد اتحاد الألمانيين، والأمريكانيين مع الملاحظات الخاصة. وبذلك تأمن الحكومات الإسلامية الموجودة على حياتها السياسية من الغوائل الداخلية والخارجية، فتتفرغ للترقّي

في المعارف والعمران والثروة والقوة، بما لا بد منه للنجاة من الممات، وما أجدر إمارات الجزيرة بالسبق إلى مثل هذا الاتحاد.

قال الصاحب: يستشف من ظاهر فكر مولاي الأمير أنه لا يجوز الاتكال على الملوك العثمانيين العظام في أمر الخلافة علاوة على السلطنة.

قال الأمير: إني أحب العثمانيين للطف شمائلهم، وتعظيمهم الشعائر الدينية، ولكن النصيحة للدين تستلزم قول الحق، وعندي أن حضرات آل عثمان العظام أنفسهم، إذا تدبروا لا يجدون وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قرشي.

قال الصاحب: أخبرني أيها الأمير أحد أعضاء الجمعية، أنه لما رأى السيد الفراتي يميل للتنقيب عن سياسة العثمانيين، واستمالة الجمعية عليهم لا لهم. ذكر له مرة ذلك متلومًا وقال له: ألا ينبغي ستر أحوالهم والمدافعة عنهم؛ لأنهم أعظم دولة إسلامية موجودة؟! فأجابه بأن ذلك كذلك لولا أن فيه تغرير المسلمين، وتركهم متكلين على دولة ما توفقت لنفع الإسلامية بشيء في عز شبابها، بل أضرتها بمحو الخلافة العباسية المجمع عليها، وتخريب ما بناه العرب، وأفناه الأمة بفتوحاتها شرقي أوربا، ومدافعاتها عنه، وأنه لا يقصد بكشف الحقيقة وإظهارها غير إزالة الغرور والاتكال المستولين على جماهير المسلمين بسبب عدم التأمل.

ثم قال له:

أليس الترك قد تركوا وفود الملتجئين يعودون خائبين، وتركوا المستنصرين بها عرضة للمنتقمين، وتركوا ثلثي ملكهم طعمة للمتغلبين؟ أفما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا في القرون الخالية فيتركوا الخلافة لأهلها والدين لحماته ويحتفظوا هم على بقية سلطنتهم ويكتفوا بشرف خدمة نفس الحرمين، وبذلك يتقون الله في الإسلام والمسلمين[١].

وقال أيضًا: إنه غير متعصب للعرب، وإنما يرى ما لا بد أن يراه كل حر مدقق، يتفحص الأمر من أن الغيرة على الدين وأهله، والاستعداد لتجديد عز الإسلام، منحصران في أهل المعيشة البدوية من العرب، إذ يرى أن المشيئة

(١) ورد في الأصول الأخرى غير طبعة المنار: ثم قال له:

أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة، وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولا مرجع، وتركوا المسلمين صمًّا بكمًّا عميًا ولا مرشد؟!

أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة، وتركوا الهند مساهلة، وتركوا الممالك الجسيمة الآسيوية للروسيين، وتركوا قارة إفريقيا الإسلامية للطامعين، وتركوا المداخلة في الصين كأنهم الأبعدون؟!

أليس الترك قد تركوا وفود الملتجئين يعودون خائبين، وتركوا المستنصرين بهم عرضة للمنتقمين وتركوا ثلثي ملكهم طعمة للمتغلبين؟!

فهل والحالة هذه ما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا في القرون الخالية، فيتركوا الخلافة لأهلها والدين لحماته، وهم يحتفظون على بقية سلطنتهم، ويكتفون بشرف خدمة نفس الحرمين، وبذلك يتقون الله في الإسلام؟!

الإلهية قد حفظتهم من تلك الأمراض الأخلاقية التي لا دواء لها، كفالج الحرية في الحواضر باعتقاد أهلها أنهم خلقوا أنعامًا للأمراء، وكجذام التربية في المدن بوضعهم النساء في مقام ربائط للاستمتاع، وكطاعون الحياة في بعض الأقوام بألفتهم اللواط المميت للأخلاق الشريفة دفعة، الذي جزى الله أهله بخسف الأرض بهم تطهيرًا لها منهم، وكوباء النشاط في أهل الأراضي الخصبة، حيث يسهل أن يغنوا، فيبطروا، فتفسد أخلاقهم، فيخسرون الدنيا والآخرة.

قال الأمير: نِعْم الرأي، ونعم التدقيق.

قال الصاحب: إن ما ذكر مولاي من حصر صفة الخلافة في خليفة قرشي في مكة، ترتبط به جميع السلطنات والإمارات الإسلامية، ارتباطًا دينيًّا وما وصف من تشكيل الشورى العامة المؤيدة لهذا الارتباط الديني لأمر عظيم جدًّا، والغالب أن الدول المسيحية التي لها رعايا من المسلمين أو المجاورة للمسلمين، تتحذر من أن يجر جمع الكلمة الدينية إلى رابطة سياسية، تولد حروبًا دينية، فتعمد هذه الدول إلى عمل الدسائس والوسائل لمنع حصول هذا الارتباط بالمرة فما هو التدبير الذي يقتضي اتخاذه أمام تحذر الدول من وذلك؟

قال الأمير: لا يفكر هذا الفكر غير الفاتيكان وأحزابه الجزويت وأمثالهم، أما رجال السياسة في إنكلترا وروسيا وفرانسا، وهي الدول العظام التي يهمها التفكر في هذا الشأن، فقد علمتهم التجارب النتائج الآتية وهي:

١- أن المسلمين لا ينتصرون أبدًا، لا سيما في زمان يبتعد فيه النصارى عن نصرانيتهم.

٢- أن المسلمين المستنيرين أفرادًا وجموعًا أبعد عن الفتن من الجاهلين.

٣- أن العرب من المسلمين أقرب من غيرهم للألفة وحسن المعاملة والثبات على العهد.

فإذا أرشد أولئك السياسيون لأن يضموا إلى معرفتهم هذه علمهم أيضًا، بالأحكام الإسلامية في مسألة الجهاد التي يتهيبونها علمًا يستخرجونه مما عندهم من تراجم القرآن الكريم، لا من مؤلفات متعصبي الفريقين، حيث يجدون نحوًا من خمسين آية بأساليب شتى كلها تنهى عن الإلحاح في الهداية إلى الدين فضلاً عن التشديد والإلزام بالقتال كقوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص/ ٥٦] ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل/ ١٢٥] و﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية/ ٢٢] ويجدون آيتين في التشديد: إحداهما ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر/ ٩٤] والأخرى ﴿وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ ٢١٨] وبمراجعة أسباب نزول هاتين الآيتين يعلمون أنهما نزلتا في حق المشركين والكتابيين من العرب، ولا يوجد في القرآن ملزم لاعتبار عمومية حكمهما.

وإذا دققوا البحث يجدون أن ليس في علماء الإسلام مطلقًا من يحصر معنى الجهاد في سبيل الله في مجرد محاربة غير المسلمين، بل كل عمل شاق نافع للدين والدنيا حتى الكسب لأجل العيال يسمى جهادًا.

وبذلك يعلمون أن قصر معنى الجهاد على الحروب كان مبنيًّا على إرادة الفتوحات والتوسل للتشجيع، حين كان مجالاً للفتوحات، كما أعطى اسم الجهاد مقابلة لاسم الحروب الصليبية التي أشعل نارها المسيحيون.

ثم بعطف نظرهم إلى التاريخ يجدون أن العرب منذ سبعة قرون لم يأتوا حربًا باسم الجهاد، وما كانت تعديات أساطيل إمارات الغرب إلا من قبيل القرصان، الذي كان مألوفًا عند جميع إمارات الأرخبيلين الصقلي واليوناني، وكلهم نصارى. أما غارات التاتار على شمال أوروبا وغارات الترك على شرقها، فكذلك ليست من نوع الجهاد، ولا من الحروب الدينية، وإنما هي من ملحقات غارات البرابرة الشماليين على أوروبا، ويجدون أنهم كما أغاروا على أوروبا، أغاروا على البلاد الإسلامية، ثم أسلم التاتار وحسنت أخلاقهم.

أما الترك، فإذا دقق الأورباويون سياستهم يجدونهم لا يقصدون بالاستناد للدين غير التلاعب السياسي، وقيادة الناس إلى سياستهم بسهولة، وإرهاب أوروبا باسم الخلافة واسم الرأي العام. وعدم اشتراك البلاد العربية في المذابح الأرمينية الأخيرة برهان كافٍ على أن الإسلامية بمعزل عن المجافاة، لأن العرب

يفهمون معنى القرآن فيدينون به. وقد يندهش الأوروبيون إذا علموا أن السياسة التركية لم يوافقها أن تترجم القرآن إلى اللغة التركية إلى الآن.

ولدى رجال السياسة دليل مهم آخر على أن أصل الإسلامية لا يستلزم الوحشة بين المسلمين وغيرهم، بل يستلزم الألفة، وذلك بأن العرب أينما حلوا من البلاد، جذبوا أهلها بحسن القدوة والمثال لدينهم ولغتهم، كما أنهم لم ينفروا من الأمم التي حلت بلادهم وحكمتهم، فلم يهاجروا منها كعدن وتونس ومصر، بخلاف الأتراك، بل يعتبرون دخولهم تحت سلطة غيرهم من حكم الله؛ لأنهم يذعنون بكلمة ربهم تعالى شأنه ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران/ ١٤٠].

فإذا علم السياسيون هذه الحقائق وتوابعها، لا يحذرون من الخلافة العربية، بل يرون من صوالحهم الخصوصية وصوالح النصرانية وصوالح الإنسانية أن يؤيدوا قيام الخلافة العربية، بصورة محدودة السطوة، مربوطة بالشورى على النسق الذي قرأته عليك.

ثم على فرض أن الدول ولو المسلمة أرادت عرقلة هذا الأمر، فهي لا تقوى عليه، لأن أفكار الأمم لا تقاوم ولا تصادم، على أني لا أظن بمثل فرانسا أن تنخدع لرأي أنصار الجزويت، لاسيما بعد أن تعلمت من الإنكليز كيف تسوس المسلمين، فأبقت لتونس أميرها، فاستراحت مما عانته قبلاً من الجزائر بسبب السياسة التعصبية الخرقاء.

قال الصاحب: أستشف من كلام مولاي الأمير أن أمله ضعيف في تشكيل جمعية تعليم الموحدين، مع أنه معجب بإتقان التدبير.

قال الأمير: إن دون تشكيل الجمعية عوائق مالية شتى، وأرجو الله تعالى أن يزيلها.

قال الصاحب: إنني جاهد في الوقوف على خبر السيد الفراتي، ولعلي أظفر بمعرفته، فأجتمع به أو أكاتبه، فهل لمولاي الأمير رأي أو أمر أبلغه إياه إذا ظفرت به؟

قال الأمير: نعم، إذا ظفرت بمعرفته فأقرئه مني السلام، وبلغه عني هذه الجمل، وهي أني أثني على صدق عزيمته، وعلى حسن انتخابه رفقائه، وأوصيه بالثبات والإقدام، ولو طال المطال، وأن يحرص على إبقاء علاقته مع أعضاء جمعية أم القرى باستمراره على مكاتبتهم، وأن لا يقنط من مساعدة القسطنطينية أو مصر أو مراكش أو طهران أو كابل أو حائل أو عمان، لا سيما بعد انعقاد جمعية تعليم الموحدين ورسوخها.

قال الصاحب: إذا ظفرت به إن شاء الله أبشره بتحية مولاي الأمير، وأبلغه كل ما أمر به.

(انتهت المحاورة)

يقول السيد الفراتي:

قد ألحقت هذه المحاورة بسجل المذاكرات، وكتبت بها إلى باقي الإخوان، تنويهًا بشأن حضرة الأمير المشار إليه، وشكرًا على غيرته وتبصيراته، وافتخارًا بحسن ظنه ونظره في هذا العاجز، وتبشيرًا لجنابه وللمسلمين بأن جمعية أم القرى قد أحكم تصورها وتأسيسها فهي بعناية الحي القيوم الأبدي حية قائمة أبدًا.

﴿ تم ﴾

(تَذْكِرة)

ربما يتأخر تشكيل جمعية تعليم الموحدين مدة ، فالمأمول من الجمعيات الإسلامية الموجودة في الهند و قازان و القرم ومصر وغيرها أن لا تأنف من تنوير أفكارها بمباحث هذا السجل فتقتبس منه ما يناسبها ، وتتخذ القانون والوظائف مثالاً وذكرى .

(رجاء)

مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر وعنده شمّة حمية ومروّة ؛ فلا يتجسس عن جمعية أم القرى وأعضائها بقصد إيصال سوء إليها ، ولْيعلمْ أن يده وإن طاولت الأفلاك أقصر عن الإضرار بها ؛ لأن الجمعية في أمان الإخلاص ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

(تهوين)

ليعلم أُسَراء التقليد وورثة الأوهام ومعظمو العظام ومؤلهو الطَّغَام أن تألمهم من صدمة بعض هذه المباحث لما ألفوه عمرهم ؛ هو تألم مباغت لا يلبث أن يزول متى خلوا بعقولهم وحكموا الحكمة والإنصاف وتأملوا حق الإيمان ، وناطق القرآن ، وحينئذ ينجلي لهم الحق ويندمون كما ندم قبلهم الأولون ، فيتوبون ويتوب الله عليهم والله يهدي من يشاء .

(إعلان)

من أحب أن ينجد مقاصد جمعية أم القرى برأي فائق أو عمل مهم أو رغب في تعضيدها بجاه أو مال، وأراد مراسلة الجمعية أمكنه أن يُرَاسل وكالة الجمعية بدون اسم، بل بإرسال كتاب مُعَنْون إلى مدينة.........

إلى صندوق البوستة عدد.................

وإذا أراد التخفي يمكنه أن يكاتبها أولاً باسم له مختلق، ثم بعد أخذه الجواب الأول يستعمل الكتابة الجفرية الموضحة في الجدول المذيل به هذا السجل.

والذين يُرجى منهم تعضيد مهم كحضرات الأمراء العظام والأغنياء الكرام؛ فلهم أن يطلبوا رسولاً من قِبَل الجمعية ليوضح لهم ما يستوضحون[١].

---

(١) (المنار) قد انتهى كتاب سجل جمعية أم القرى وما ألحق به، وقد كنا اتفقنا مع جامعه السيد الفراتي (تغمده الله برحمته) على نشره في المنار بتصرف يختص بتصحيح عبارته، وحذف مساوئ الدولة العلية (أيدها الله تعالى) منه، ثم استحسن فضلاء القراء عدم حذف شيء منه، فللمطلعين على ما نشرناه من أول سنة المنار إلى الآن أن يثقوا بأنهم اطلعوا على هذا السجل كله بعبارة أصح، إلا جملة واحدة ذُكِرَ فيها خديو مصر بأنه مرجو لمساعدة الجمعية، وإلا جدول المخاطبة الرمزية. [المنار]

«بيان يكشفه الزمان»[1]

ق ث ذ ط س ظ س ا ظ غ ط ب ط ت رك ط ط رق ب د س ي ض ر ذ ث ب
را ون ت وول د ج ي ض ي غ وق ب ج م ري ط ب س ق ج ق ك د ث ل
ص ظ ج ب ت ت ث س غ ٦١٣١ ق ك اب ق ب ذ ن خ ذ وص ن ت ث ل ع ت
س ي ش ر ز ز ل ج ر ل ظ ث ك ذ ق د س ي س د م ك ق ب ر ز ض د ج غ
ف ج ع ي ق ب ج هـ ف ح و هـ ت ض س ظ ض خ خ ي ك ن م ل ق ذ وك ط
ح ر ذ ف و ذ ن ا د رك ح د ذ ل ل اح وق ذ رك ك ث خ ظ ي ض وغ ي ل
خ د ي ث ر و م ل ك ر ظ خ و ث غ خ ب ري س خ س ي ص خ د ل ب ت ا
ق ب ث ع ل ب ظ ب د ذ ب ق ب ث ب س ج ذ ك ز ر ز ك ن ت وول ن ث
وح د غ ب خ رج س م ث م س غ ذ ج ش ح ض ك خ هـ ل ط ص ل ل ج د ك
ق س ح ي ض د ض د ن د ص ج ف رك ق س ص ق ك ع و ض رخ اع ط ر
ي ض د د ي ظ

صالح ج

الجدول الأفقي[2]

حيث إن بعض البوستات مأذونة رسمًا بفتح المكاتيب التي يشتبه منها، فالحاجة ملجئة لاستعمال كتابة جفرية مأمونة، بناءً عليه صار وضع هذا الجدول تسهيلاً للمخابرة السرية بجفرة لا يمكن كشف سرها بدون معرفة حروف المفتاح المتفق عليه بين كل متخابرين.

---

(١) خلت طبعة المنار من هذا البيان، وهو مضاف بخط اليد إلى بعض النسخ.

(٢) التفصيلات اللاحقة عن طريقتي الكتابة والمحل غير موجودة إلا في طبعة محمود أفندي طاهر التي صدرت في القاهرة عام ١٩٢٣.

طريقة الكتابة الجفرية

هي أن يتفق المتخابران على كلمة، ولو ساذجة، تسمى المفتاح، ولا حاجة لأن تكون أكثر من ثلاثية أو رباعية، وعندما يريد أحدهما أن يكتب عبارة فعليه أن يحررها بحروف مقطعة على ورقة يضعها أمامه، ويضع بين يديه هذا الجدول، فينظر ما هو الحرف الأول من المفتاح، فيضع إصبع يده اليمنى على الحرف المماثل له المرسوم في الجدول الأول العامودي الأيمن الأسود. ثم ينظر ما هو الحرف الأول من العبارة المراد كتابتها فيضع إصبع يده اليسرى على الحرف المماثل له من الجدول الأفقي الأسود ثم يمشي إصبعيه يسارًا ونازلاً حتى يلتقيا في نقطة زاويتهما، فحينئذ ينظر ما هو الحرف المرسوم في نقطة الملتقى فيكتبه. ثم ينظر ما هو الحرف الثاني من المفتاح وما هو الحرف الثاني من العبارة فيعمل كما عمل أولاً ويكتب حرف نقطة الملتقى، وهكذا حتى تنتهي حروف المفتاح فيعيد الأخذ بأول حرف من المفتاح، ويستمر في الأخذ من حروف العبارة؛ بحيث كلما انتهت حروف المفتاح يعيد الكرة من أولها ويبقى مستمرًّا في موالاة حروف العبارة إلى أن تنتهي، وعندئذ يجد أنه قد تسطر معه حروف مبدلة عوضًا عن الحروف الأصلية للعبارة. ومن يريد الاختصار يمكنه أن يحرر بعض العبارة كتابة عادية ويكتب بعض كلمات أو جمل من خلالها بهذه الطريقة، ولا بأس أن يحرر إمضاءه أيضًا جفرًا.

طريقة الحل

هي أن من يأخذ الرسالة الجفرية يحلها بأن يضع إصبع يده اليمنى على مثل الحرف الأول من المفتاح في الجدول العامودي الأيمن الأسود، ثم يسري بإصبعه يسارًا حتى يقف على مثل الحرف الأول في الرسالة الجفرية، ثم يصعد بإصبعه حتى ينتهي للجدول الأفقي الأعلى الأسود فيأخذ الحرف الذي يجده فيه فيسطر، ويكون هذا هو الحرف الأصلي المستبدل. ثم يعمل مثل ذلك باعتبار الحرف الثاني من المفتاح والحرف الثاني من الرسالة وهكذا، ثم يعيد الكرة على حروف المفتاح المرة بعد الأخرى إلى أن يستبدل حروف الجفرة بالحروف الأصلية.

تنبيه

قد وضع هذا الجدول لكتابة العربية، كما أنه تكتب به التركية والفارسية باعتبار تفريق حروف «ب ج ز ك» من أخواتها العربية بالقرينة، وكذلك يستغنى عن حروف الحركات في الأوردية ببعض الحروف العربية التي لا دخل لها فيها. ومن يريد استكمال ذلك يمكنه أن يضيف لهذا الجدول على نسق ترتيبه ما يشاء من الحروف والأرقام والرموز والأشكال:

الجدول الأفقي

ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى
ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا
ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب
ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت
ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث
ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج
خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح
د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ
ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د
ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ
ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر
س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز
ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س
ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش
ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص
ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض
ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط
ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ
غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع
ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ
ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف
ك	ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق
ل	م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك
م	ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل
ن	ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م
ه	و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن
و	ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه
ى	ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و

(من يريد أن يجهل خطه أيضًا يمكنه أن يلتقط مفردات الحروف اللازمة نحو الجرائد فيقتطعها مربعة ويلصقها متتابعة).

معد التقديم في سطور

فاطمة حافظ

- باحثة مصرية، حصلت على ليسانس الآداب، كلية البنات، ١٩٩٤، ودرجة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- المحرر المسئول عن بابَي «المرصد الثقافي» و«عروض الكتب» بدورية المسلم المعاصر، ومحرر العروض والمراجعات بموقع ببليو إسلام- شبكة إسلام أون لاين.
- عضو جمعية دراسات المرأة والحضارة بالقاهرة.

من أبحاثها

- «تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج»، دراسة محكمة صدرت ضمن سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢٨، ٢٠٠٨.
- «إسماعيل راجي الفاروقي: قراءة في الرؤية الإصلاحية والمشروع المعرفي»؛ صدر ضمن دورية المسلم المعاصر، العدد ١٣١، مارس ٢٠٠٩.
- «المرأة حضورًا وحقوقًا: مراجعات الجماعات الإسلامية المغاربية»؛ صدر ضمن كتاب المسبار الشهري، العدد ٣٧، يناير ٢٠١٠.

اللجنة الاستشارية للمشروع

(١٤٣٤ - ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٢ - ٢٠١٣ م)

سلسلة «في الفكر النهضوي الإسلامي»

صدر في هذه السلسلة

(١) **العودة إلى الذات**، تأليف علي شريعتي.
(٢) **الحياة الروحية في الإسلام**، تأليف محمد مصطفى حلمي.
(٣) **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تأليف الطاهر الحداد.
(٤) **الإسلام دين الفطرة والحرية**، تأليف عبد العزيز جاويش.
(٥) **المرأة والعمل**، تأليف نبوية موسى.
(٦) **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، تأليف مصطفى عبد الرازق.
(٧) **دفاع عن الشريعة**، تأليف علال الفاسي.
(٨) **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تأليف الطاهر ابن عاشور.
(٩) **تجديد الفكر الديني في الإسلام**، تأليف محمد إقبال، ترجمة محمد يوسف عدس.
(١٠) **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تأليف عبد الرحمن الكواكبي.
(١١) **المدرسة الإسلامية**، تأليف محمد باقر الصدر.
(١٢) **الإسلام وأصول الحكم**، تأليف علي عبد الرازق.
(١٣) **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تأليف خير الدين التونسيّ.
(١٤) **الحرية الدينية في الإسلام**، تأليف عبد المتعال الصعيديّ.
(١٥) **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقية الشريعة المحمدية**، تأليف حسين الجسر.
(١٦) **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**، تأليف محمد الغزالي.
(١٧) **القرآن والفلسفة**، تأليف محمد يوسف مُوسى.
(١٨) **كشف المخبَّا عن فنون أوربا**، تأليف أحمد فارس الشدياق.
(١٩) **المرشد الأمين للبنات والبنين**، تأليف رفاعة الطهطاوي.
(٢٠) **شروط النهضة**، تأليف مالك بن نبيّ.
(٢١) **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، تأليف رفاعة الطهطاويّ.
(٢٢) **نهضة الأمة وحياتها**، تأليف طنطاويّ جوهريّ.
(٢٣) **البيان في التمدن وأسباب العمران**، تأليف رفيق العظم.
(٢٤) - (٢٥) **تحرير المرأة**، تأليف قاسم أمين، **وتربية المرأة والحجاب**، تأليف طلعت حرب.
(٢٦) **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**، تأليف محمد حسين النائيني، تعريب عبد المحسن آل نجف، تحقيق عبد الكريم آل نجف.
(٢٧) **خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني**، تأليف محمد باشا المخزومي.
(٢٨) - (٢٩) **السفور والحجاب**، تأليف نظيرة زين الدين، **ونظرات في كتاب السفور والحجاب**، تأليف مصطفى الغلاييني.
(٣٠) **في الاجتماع السياسي الإسلامي**، تأليف محمد مهدي شمس الدين.
(٣١) **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**، تأليف الأمير شكيب أرسلان.
(٣٢) **المدنية الإسلامية**، تأليف شمس الدين سامي فراشري، ترجمة محمد م الأرناؤوط.
(٣٣) **المدنية والإسلام**، تأليف محمد فريد وجدي.
(٣٤) **المسئلة الشرقية**، تأليف مصطفى كامل.
(٣٥) **وجهة العالم الإسلامي**، تأليف مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين.
(٣٦) **طلعة الشمس شرح شمس الأصول**، تأليف نور الدين عبد الله بن حميد السالمي.
(٣٧) **أدب الطلب ومنتهى الأرب**، تأليف محمد بن علي الشوكاني.
(٣٨) **الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني**؛ تأليف آدم عبد الله الإلوري.
(٣٩) **أم القرى**، تأليف السيد الفراتي (عبد الرحمن الكواكبي).
(٤٠) **تجديد الفقه ونصوص أخرى**، تأليف محمد بن الحسن الحَجْوي.
(٤١) **الحضارة الإسلامية**، تأليف أحمد زكي.
(٤٢) **الرسالة الخالدة**، تأليف عبد الرحمن عزام.
(٤٣) **مسألة الخلافة وجزيرة العرب**، تأليف أبي الكلام آزاد، ترجمة مصباح الله عبد الباقي.
(٤٤) **النبأ العظيم .. نظرات جديدة في القرآن**، تأليف محمد عبد الله دراز.


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



’UM ’AL-QURĀ

Mother of Towns

‘Abdul-Raḥmān ’al-Kawākibī

ISBN 978-977-452-251-7

